في مواجهة
«صفقة القرن»..

الكتاب: في مواجهة «صفقة القرن»..
تأليف: اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
الطبعة الأولى: أيلول (سبتمبر) ٢٠١٩

جميع الحقوق محفوظة

الناشر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)
دمشق، ص. ب. ١١٤٨٨
هاتف: ٦٣١٥٧٤٠

التوزيع:
• شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر:
بيروت ص. ب ١٤/٦٠٤٧ ـ هاتف ٣٠٥٥٩٦ ■
• الدار الوطنية الجديدة ـ دمشق ـ سوريا:
ص. ب ٥٩٥٣ ـ هاتف: ٤٤١٨٢٠٢ ـ ٢٢٤٨٥٦٠ ■

التنضيد: حسن الهندي

تصميم الغلاف والإخراج: زكريا شريف

موافقة وزارة الإعلام:

سلسلة «الطريق إلى الإستقلال» - ٣٥

في مواجهة «صفقة القرن»..

فهد سليمان
معتصم حمادة
إبراهيم أبو حجلة
زياد جرغون

هذا الكتاب..

■ *مع إنتقال مقاليد السلطة في البيت الأبيض من الديمقراطي أوباما إلى الجمهوري ترامب، في مطلع العام ٢٠١٧، طرأت تعديلات مهمة على السياسة الأميركية في العالم، بما فيه الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، إعتبرت إدارة ترامب أن تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ستكون على يد ما أسمته «صفقة القرن»، أخذاً بمسميات غير سياسية، محايدة ظاهراً، تُطلق أحياناً على صراعات إستراتيجية كبرى في العالم، على غرار «اللعبة الكبرى» التي أُطلقت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تسمية للصراع البريطاني – الروسي– العثماني الضاري على الدور والموقع والنفوذ في وسط وغرب آسيا.*

■ *على إمتداد العام ٢٠١٧، إقتصر كلام الإدارة الأميركية في موضوع «صفقة القرن» على العنوان، دون كشف المضمون، ما جعل مركز القرار في السلطة الفلسطينية، بدافع الترحيب، ينساق وراء إستعجال الإعلان عن «الصفقة»، ضمن تقدير ساذج يراهن على إنفتاحها على وجهة التسوية المتوازنة، المطلوب بإلحاح التوصل إليها، خاصة، بعد أن توقفت المفاوضات الثنائية مع إسرائيل، بالرعاية الأميركية، في نيسان (إبريل) ٢٠١٤، دون أن تُثمر عن نتيجة.*

■ *إستمر الوضع على هذا المنوال، إلى أن فجَّر الرئيس الأميركي في ٢٠١٧/١٢/٦، قنبلة الإعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، ونقل سفارة بلاده إليها، فتوحد الموقف الفلسطيني على رفض «صفقة القرن»، خاصة بعد أن تتابعت مواقف وقرارات للإدارة الأميركية، أتت مطابقة لموقف وأهداف سياسة الحكومة الإسرائيلية، ومن بين أهمها:*

١– شطب حق العودة، وفي هذا السياق الدفع نحو إعادة تعريف مكانة اللاجيء، بما يقلص حجم اللاجئين إلى ١٪ من تعدادهم الحقيقي + إلغاء المساهمة الأميركية

في تمويل موازنة وكالة الغوث + التحضير لإلغاء تفويضها الأممي، وتحويل وظائفها إلى الدول المضيفة؛

٢- الموافقة على مواصلة الإستيطان، والإعتراف بشرعية مستوطنات الضفة الغربية، تمهيداً لقرار ضم الكتل الرئيسية (وربما غيرها) سيادياً إلى إسرائيل، أسوة بما حصل مع الجولان السوري المحتل؛

٣- إدارة الظهر تماماً للتسوية المرتكزة أساساً على إقامة دولة فلسطينية، ناهيك عن ترسيم حدودها على خط الـ ٦٧؛ الخ.. ■

■ ■ ■

■ مازالت «صفقة القرن» تنتظر – من وجهة نظر واشنطن – إنعقاد الشرط المؤاتي لإطلاقها رسمياً بالنص الكامل. غير أن ما تم كشفه أو إعلانه من هذه الخطة، وما سُرِّبَ من عناصرها كاف، لإعلان الحرب دون هوادة عليها، حتى لو تأخر إعلانها الرسمي، وصولاً إلى إحتمال عدم إعلانها خلال الولاية الرئاسية الحالية لترامب. وهذا أمر لا يجب أن نستثنيه تماماً، باعتبار أن الأهم – من منظور واشنطن – من تقديم نص الإتفاق الذي – على أية حال – لم تتم صياغته النهائية بعد، هو توفير شروط تقدم المسار نحو بلوغ أهدافه. لذلك، من الأهمية بمكان، في الموضوع الذي يعنينا في هذا الكتاب، أن نسلط الضوء على العناصر الأساس التي ترتكز إليها «صفقة القرن». أهمها – كما تبدّى لنا حتى الآن – ما يلي:

١- تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، لا ترتكز إلى قرارات الشرعية الدولية (ناهيك عن تنفيذها)، بل تستند إلى التسليم بوقائع الأرض التي تشكلت خلال نصف قرن من عمر الإحتلال. وبالتالي، ليس المطلوب من العملية التفاوضية أكثر من ترسيم هذه الوقائع، أو أهمها، والإنطلاق منها كنموذج يُحتذى به لحل ما تبقى من قضايا لم تجد طريقها للحل بعد؛

٢- وعليه، فإن المشروع المطروح في «صفقة القرن» ليس للتفاوض، بل للبحث في آليات تطبيقه، ما يفسح في المجال – بأفضل الحالات بالنسبة للجانب الفلسطيني

– لتقليص سلبيات على هوامشه، إنما ليس في الأساسيات.

٣– المدخل الرئيسي لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، هو التقدم نحو إنجاز التسوية في مدى الإقليم، والتي لن تقتصر على تطبيع (أو إستكمال تطبيع) علاقات إسرائيل مع دول المحيط وما يتعداها جغرافياً، بل التقدم في مجال التعاون الإقتصادي والأمني مع هذا المحيط، في إطار تحالف إستراتيجي مديد بقيادة الولايات المتحدة، تتحدد فيه أوجه الصراع والمواجهة، بما يتفق وأولويات واشنطن وتل أبيب، سواءً مع إيران (كما هو مطروح حالياً)، أو سواها لاحقاً، تبعاً لما تمليه المصلحة الأميركية – الإسرائيلية المشتركة.

٤– في الحالة الفلسطينية بالتخصيص، يسبق المسار الإقتصادي المسار السياسي[١]، ما يستتبع السؤال التالي: كيف يمكن بناء الإقتصاد، ناهيك عن تطويره، قبل البت بالبنية السياسية – القانونية التي ستحمله، أي البنية الكيانية التي تؤطر الأرض والموارد الطبيعية والبشرية التي تنهض عليها أعمدة هذا الإقتصاد؟

والجواب واضح: المسار الإقتصادي الذي تقترحه «صفقة القرن»، سوف يتحدد على أساس من الواقع السياسي القائم حالياً في إطار الحكم الإداري الذاتي، أي تحت سقف الإحتلال والإستعمار الإستيطاني.. وعليه، فإن أقصى ما يقود إليه هذا المسار هو رفع مستوى المعيشة نسبياً للسكان، وتحسين أوضاع البنية التحتية بمرافقها التي

---

(١) إن فكرة السلام الإقتصادي الذي يسبق السلام السياسي هي في أساس خطة نتنياهو لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، منذ أن كان في صفوف المعارضة، وقبل أن ينتقل إلى الحكم في العام ٢٠٠٩.

راجع بهذا الخصوص الخطاب الذي ألقاه في العام ٢٠٠٨ أمام «مؤتمر هرتسيليا»، حيث أشار إلى أنه قبل إجراء مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين يجب إدارة «مفاوضات إقتصادية معهم»، باعتبار أن السلام الإقتصادي هو بمثابة مسار العبور إلى السلام السياسي في مرحلة لاحقة، وباعتبار أن الهدف من هذا السلام الإقتصادي هو فتح أفق أمام الفلسطينيين، مفاده أن ثمة إمكانية لتحسين حياتهم وجلب الطعام إلى موائدهم(!!).

وفي هذا السياق، يشير نتنياهو إلى أن هذا السلام يستند إلى قوتين: الأمن الإسرائيلي (أي إدامة الإحتلال) من جهة، وقوى السوق من جهة أخرى (أي الليبرالية الإقتصادية بتبعية كاملة للمركز، أي للإقتصاد الإسرائيلي).

تخدم كيان ما دون الدولة المستقلة، والتي لا تندرج في سياق البنية التحتية لدولة ذات سيادة، أي تلك التي تزود الكيان السيادي المستقل ببنى التواصل والتبادل والحركة مع الخارج (الدخول والخروج للمواطنين والرساميل والبضائع والخدمات من خلال المعابر والموانيء السيادية البرية والبحرية والجوية + العملة الوطنية المستقلة + الخ.. ■

■ ■ ■

■ مواجهة «صفقة القرن»، مهمة مطروحة بالأساس على الحركة الوطنية الفلسطينية، لكنها مطروحة أيضاً على الوضع العربي والإقليمي عموماً، كون الـ «صفقة» تستهدف إعادة هيكلة الأوضاع في المنطقة بأسرها، خدمة لأولويات السياسة والمصالح الأميركية – الإسرائيلية، ما يتطلب أن تبلور القوى السياسية والمجتمعية، عربياً وفي الإقليم، إستراتيجيات المواجهة في بلدانها، وأعلى درجات التعاون والتنسيق، لا بل العمل المشترك، فيما بينها.

■ على الصعيد الفلسطيني، تستوجب المواجهة الشاملة لـ «صفقة القرن»، العمل على مسارين متداخلين، يغذي التقدم على أحدهما، التقدم على الآخر: إستعادة الوحدة الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى الخروج من أوسلو واعتماد إستراتيجية نضالية بديلة.

هذان العنوانان، وما يندرج تحتهما من قضايا واتجاهات عمل، تتناولهما ستة[1] من أصل تسعة فصول يضمها هذا الكتاب، الذي يشي عنوانه: «في مواجهة صفقة القرن»، بمضمونه. أما الفصول الثلاثة الأخرى، فيتوقف أولها أمام مناسبة «٨ آذار.. يوم المرأة العالمي» بمدلولاته السياسية والنضالية في الحالة الفلسطينية؛ وثانيها أمام نتائج «إنتخابات الكنيست الـ ٢١» باتجاهات التصويت التي كشفتها وما يترتب عليها من تحالفات تؤسس لسياسات؛ وثالثها كناية عن مقاطع واسعة عن الوثيقة البرنامجية: «نحو مقدمات المشروع الوطني الديمقراطي المستقل»، الصادرة عن أعمال المؤتمر

---

(١) وهي الفصول بالعناوين التالية: ١– «في الوضع الفلسطيني الراهن.. ٤ مساهمات»؛ ٢– «الحوار الفلسطيني الثالث في موسكو (١١–٢٠١٨/٢/١٣)»؛ ٣– التجمع الديمقراطي الفلسطيني؛ ٤– حل المجلس التشريعي (٢٠١٨/١٢/٢٢)؛ ٥– مواقف؛ ٦– قضايا.

الوطني السابع لحزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد».

■ ■ ■

هذا الكتاب، وهو الـ ٣٥ من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»، الصادرة عن «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف)، يغطي أهم المحطات في الوضع الفلسطيني بتداعياته الإقليمية، في الفترة ما بين النصف الثاني من العام ٢٠١٨ وحتى النصف الأول من العام ٢٠١٩. وسيكون لنا لقاء لاحق في كتاب جديد، يكون من بين فصوله ما تم إغفاله من وقائع رئيسية خلال الفترة الزمنية المذكورة (الدورتان ٢٩ و ٣٠ للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الحكومة الفلسطينية الرقم ١٨، الخ..) ■

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

(ملف)

في الوضع الفلسطيني الراهن..
٤ مساهمات

- قضيتان في مسعى حل الأزمة الوطنية
- الحركة الفلسطينية أمام إستحقاقات ٢٠٠٩
- في راهنية الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية
- حركة حماس والكيانية الفلسطينية المستقلة

قضيتان في مسعى حل الأزمة الوطنية..

تقف الحالة الوطنية الفلسطينية في وهج أحداث كبرى، ميدانها الضفة وغزة، تداخلت فيها فعاليات المقاومة بأشكالها، ما يضعنا أمام قضيتين رئيسيتين، مازالتا خارج دائرة الحل، وتقتضيان في المقام الأول، إجابة واضحة من مركز القرار الرسمي في المؤسسة الفلسطينية: **القضية الأولى** تتناول تحقيق إجماع وطني، على تشخيص، وبالتالي تعريف طبيعة المرحلة وما يترتب عليها؛ أما **القضية الثانية**، فهي تتعلق بتوفير شروط تجاوز الإنقسام، واستعادة الوحدة الداخلية ■

(١)

■ **القضية الأولى** تتعلق بتشخيص وتعريف طبيعة المرحلة، التي يجتازها راهناً النضال الوطني التحرري، بعد أن إنتقل إلى الإنتفاضة الثالثة، منذ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥، مع إندلاع إنتفاضة الشباب وما تلاها من وقائع، تفتح على أفق واعد.

وكما أتت الإنتفاضة الثانية في ٢٠٠٠/٩/٢٨، كرد على إنسداد طريق التسوية أمام إتفاقات أوسلو، تأتي الإنتفاضة الثالثة كرد على فشل جميع محاولات إستئناف عملية التسوية السياسية، بدءاً من خطة خارطة الطريق (٢٠٠٣)، مروراً بمؤتمر ومفاوضات أنابوليس (٢٠٠٧-٢٠٠٨) في عهد بوش الإبن، وإنتهاء بالجولات التفاوضية الفاشلة (٢٠١٠ و٢٠١٣-٢٠١٤) إبّان ولايتي أوباما الرئاسيتين (٢٠٠٩-٢٠١٧).

وبعد مجيء ترامب إلى البيت الأبيض (٢٠١٧)، ومعه صفقة العصر، التي يُنبيء ما تّم الإفراج عنه من بنودها، بِشرٍ مستطير على عملية التسوية السياسية بأسرها، ليس من المقدر أن تتجدد المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية على قاعدة أفكار هذه الصفقة، حيث الأولوية هي للترتيبات على مستوى الإقليم، من بوابات التطبيع والتعاون الأمني والإقتصادي إلخ..؛ فالتطبيع مع الإقليم – على قول نتنياهو- هو المدخل لتطوير العلاقة مع الفلسطينيين(!). وبهذا يكون ثنائي ترامب – نتنياهو، قد دق المسمار الأخير في نعش مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، التي قدَّمت الإنسحاب الكامل

والحقوق الفلسطينية على ما عداها.

■ مما تقدم نخلص إلى **ثلاثة أمور**:

١– فشل كامل لمحاولتي إقامة دولة مستقلة بالإعتماد على عملية التسوية بشروطها المعروفة، وبالرعاية الحصرية للولايات المتحدة : **المحاولة الأولى** في عهد كلينتون، بدأت مع إتفاق أوسلو ١ (١٩٩٣)، وانتهت مع إنهيار مفاوضات كامب ديفيد (٢٠٠٠)، تخللها التوقيع على ١٢ إتفاق ومذكرة تفاهم وبروتوكول[١]، على مدار ٦ سنوات، لم تُقلْ عملية أوسلو – بداية – من عثرتها، ولا أخرجتها – لاحقاً – من مأزقها؛ **والمحاولة الثانية** بدأت مع عهد أوباما في العام ٢٠٠٩، بتبني القيادة الرسمية لاستراتيجية جديدة، تجمع ما بين بناء المؤسسات تحت «جلد» الإحتلال، وبين المفاوضات، والتدويل، لم تثمر شروطاً كافية لإنجاح جولتين تفاوضيتين (٢٠١٠ و٢٠١٣–٢٠١٤)، راكمتا المزيد من الفشل، وأفضتا إلى مزيد من الإستيطان.

٢– لم يقتصر الفشل على مشروع إقامة الدولة المستقلة، بل شمل أيضاً الحكم الإداري الذاتي، الذي لحظت إتفاقات أوسلو مد ولايته على ما يتجاوز ٩٠٪ من مساحة الضفة؛ غير أن شيئاً من هذا لم يتحقق، فمناطق السلطة تقلصت، وباتت مستباحة أمام الجيش الإسرائيلي منذ العام ٢٠٠٢، وأضحى الحكم الذاتي في واقعه الراهن، هو بقايا حكم ذاتي، بتبعية متزايدة للإدارة المدنية الإسرائيلية، التي يتعزز دورها يوماً بعد يوم، إمتداداً تنفيذياً لجيش الإحتلال.

٣– لم يعد مجدياً، بل كل الضرر، من التمسك باستراتيجية عمل وطني تقوم على بقايا أوسلو، وبقايا الحكم الذاتي، في وقت يستعر فيه إستيطان الضفة، وتهويد القدس، وقلب الخليل ومحيطها؛ وفي الوقت الذي تتمادى فيه آلة القمع الإسرائيلية، بارتكاب جرائم حرب، وبتهديد الوجود الفلسطيني ■

---

(١) راجع الفصل بعنوان: «في المسار التفاوضي الفلسطيني – الإسرائيلي» (ص٢٠٠–٢٢٠) من كتاب «عقد الصمود والخيارات.. ١٩٨٢–١٩٩٤»، الكتاب الرقم ١٤ من سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، من إصدار «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف) – الناشر: الدار الوطنية الجديدة (دمشق) وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر (بيروت) – ط١: آذار (مارس) ٢٠١٩.

(٢)

١ – **القضية الثانية** التي تقتضي إجابة واضحة من القيادة الرسمية وحماس، تتعلق بتجاوز الإنقسام، واستعادة الوحدة الداخلية السياسية والمؤسسية. وفي هذا الإطار لا يمكن التوصل إلى حل، ما لم يتم الإتفاق على أمرين:

• موقع المقاومة في الإستراتيجية العامة التي توجه العملية السياسية، كما وعموم العملية الوطنية التحررية.

• إرساء أسس واضحة للمشاركة في السلطة السياسية، بمكونيها: الحكم الذاتي بهيئاته (الرئاسة، الحكومة، المجلس التشريعي)؛ ومنظمة التحرير بهيئاتها (اللجنة التنفيذية، المجلس المركزي، والمجلس الوطني رئاسة وجسماً تمثيلياً).

٢ – قد يقال، وسيقال، إن الإنتخابات هي التي تقدم الحل لمسألتي المقاومة والمشاركة السياسية. وهذا صحيح، والجبهة الديمقراطية – للتذكير – كانت من أول وأشد المطالبين باجراء الإنتخابات، مخرجاً من المأزق الراهن، ومازالت الجبهة الديمقراطية من أصحاب هذا الرأي. غير أن هذا، بدوره، يستدعي السؤال التالي: لماذا لم تنعقد الإنتخابات حتى الآن، رغم الإجماع الوطني عليها من حركتي حماس وفتح، وسائر المكونات السياسية؟

وقد تكون الإجابة بمتناول اليد، إذا ما أخذنا بالإعتبار مايلي:

• نتائج الإنتخابات ستُضطر حركة فتح، كما حركة حماس، لمراجعة إستراتيجيتهما السياسية، لصالح إعتماد إستراتيجية القاسم الوطني المشترك، وستضعهما – تالياً – أمام إستحقاقات مستجدة، ستكون الإستجابة لبعضها على الأقل، مكلفة، إن كان في سياسة المواجهة المباشرة مع الإحتلال، أو في شبكة العلاقات والتحالفات الخارجية (والأخيرة ليس المطلوب المجازفة بها بخفة، بل المطلوب ضبطها، بما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية، وتحت سقفها).

• نتائج الإنتخابات، لن تعيد إنتاج أكثريات تلقائية لأي من الطرفين، لأنها ستعتمد نظام التمثيل النسبي الكامل أولاً؛ ولأنها – كذلك – ستكون إنتخابات عامة للداخل والخارج معاً. وفي الخارج ستكون **مفاعيل الشبكة الزبائنية**، التي تغذي وتديم هيمنة الحزبين «الحاكمين» على السلطة والمجتمع، في الضفة والقطاع، أقل تأثيراً. هذا ما

تؤكده، على أية حال، التوازنات السياسية التي نشأت وعبَّرت عن نفسها داخل الحركة الجماهيرية ومؤسساتها في السنوات الأخيرة.

٣- في هذا الإطار نتوجه إلى الإخوة في حركة حماس بملاحظتين:

• **الملاحظة الأولى:** خفض وطأة القبضة المتشددة التي تمسك بتلابيب الحالة الوطنية، السياسية والمجتمعية، في قطاع غزة، فالإنفتاح على الحالة الوطنية، بمنطق الإئتلاف المتكافيء - وليس المُستَتْبِع - يقوي الجبهة الداخلية في مواجهة معسكر الأعداء. والتجربة الناجحة التي إنفتحتم عليها، بتشكيل قيادة إئتلافية لمسيرات العودة وكسر الحصار، تؤكد ذلك.

• **والملاحظة الثانية:** ثمة ضرورة - غير قابلة للتأجيل - للإنفتاح الديمقراطي التعددي، على الحركة الجماهيرية في غزة، باتحاداتها ونقاباتها وسائر تشكيلاتها، باعتماد الإنتخابات الدورية لهيئاتها، ومجالسها، بنظام التمثيل النسبي الكامل، كما هو حال مجالس الطلبة، على سبيل المثال، في الضفة الغربية، التي أتاحت لحركة حماس، بالذات، أن تتمثل فيها بحجمها الحقيقي، على الرغم من الأوضاع الصعبة التي تعيشها حماس في الضفة الغربية بشكل عام؛ فما الذي يحول دون تكريس قاعدة المعاملة بالمثل؟ فكما تعاملكم الإتحادات في الضفة، عاملوها في غزة.

٤- وفي السياق نفسه، نقترح على الإخوة في حركة فتح، التحلي بدرجة أعلى من الواقعية فيما يتعلق بميزان القوى الداخلي، الذي تعدّل بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة، بحيث لم يعد بإمكان حركة فتح الإنفراد بقيادة المؤسسة الفلسطينية، بمشاركة من القوى الأخرى، تكون رمزية أو محتواة، أو محجَّمة في أفضل الأحوال. على حركة فتح أن ترى، وهي لا يمكن إلا أن ترى، أن نسبة القوى المستجدة في الحالة الفلسطينية، إذا ما تم التعبير عنها بشكل موضوعي ومسؤول، إنما تُفرِد الموقع الأول لفتح بين متساوين، وليس الأول بإلغاء أو بتحجيم قسري للآخرين ■

(٣)

■ إنطلاقاً مما سبق، ومع إدراكنا المسبق أن التطورات الأخيرة في قطاع غزة، ومن بينها ما بات يسمى بـ«تفاهمات التهدئة»، وتداعياتها المالية المعروفة، التي حررت إلى حد ما حركة حماس من وطأة العقوبات المفروضة من السلطة الفلسطينية في رام الله، ما زاد الأمور تعقيداً وصعوبة، الأمر الذي يدفعنا للتأكيد على الدعوة إلى **إجتماع عاجل للجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير**، بتشكيلتها المعروفة، يجري الإعداد له إعداداً متقناً، فمن يدعو إلى إنتخابات عامة بعد سنة أو ستة شهور، بمشاركة جميع القوى بدون إستثناء، وحتى تكتسي دعوته المصداقية المطلوبة، عليه أن يوفر مقومات نجاح هذا المسعى، الذي تأتي دعوة هذه الهيئة القيادية للإلتئام، في مقدمة أولوياتها.

هذا هو الطريق الذي يقود إلى استعادة عناصر القوة الفلسطينية، من خلال إعادة بناء الوحدة الداخلية، المؤسسة على قاعدة برنامجية، تُخصّصْ للمقاومة بأشكالها مكانها، وتُنهّج عملية الإمساك بالسلطة السياسية، وأصول ممارَستها، بإعادة صياغتها – ديمقراطياً – على قاعدة الشراكة السياسية.

■ **هل هذا ممكن؟** نحن مازلنا نعتقد ذلك؛ فعلى الرغم من الخلافات الواسعة بين حركتي فتح وحماس، ثمة ما يجمع بينهما إنطلاقاً من المخاطر المشتركة التي تستهدفهما في سياق إستهداف الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، ولعل التمعن بأهداف «صفقة العصر» معطوفة على إقرار «قانون القومية»، تقطع بصحة هذا الأمر. وإلى هذا نضيف أن العمل المشترك، في ميدان الإشتباك المباشر مع الإحتلال، يساعد على تذليل العقبات التي تعترض سبيل الوحدة، فسخونة الميدان توحّد؛ وكذلك الأداء السياسي الوطني المسؤول يعزز هذا المنحى، كما حصل مؤخراً بالموقف الحازم للوفد الفلسطيني في الأمم المتحدة، الذي حظي بتقدير عالٍ من قبل الجميع، والذي أدى إلى إحباط المشروع الأميركي، لإدانة حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال، بكافة الأشكال التي تكفلها الشرعية الدولية، ومن بوابة وصم حركة حماس – زوراً وبهتاناً– بالإرهاب (راجع الملحق في ما يتبع) ■

٢٠١٨/١٢/٢١

ملحـــق

الأمم المتحدة تحبط محاولة أميركية لإدانة المقاومة الفلسطينية

[قوبلت محاولة أميريكية لحمل الأمم المتحدة على إدانة «أعمال العنف» من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية ومنها حركة (حماس)، للمرة الأولى بالفشل يوم ٢٠١٨/١٢/١٦، لأن مشروع القرار لم يجمع العدد اللازم من الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان مشروع القرار يتطلب موافقة ثلثي أعضاء الجمعية. ورغم أن قرارات الجمعية غير ملزمة، لكنها قد تنطوي على ثقل سياسي. وحصل مشروع القرار الأمريكي على ٨٧ صوتا مؤيدا و٥٨ صوتا معارضا بينما إمتنعت ٣٢ دولة عن التصويت وتغيبت ١٦ دولة.

وفي تحرك إجرائي إستباقي طلبته الكويت، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤلفة من ١٩٣ دولة، بفارق بسيط، على ضرورة أن تكون الموافقة على مشروع القرار بأغلبية الثلثين وليس بأغلبية بسيطة.

وكانت مندوبة واشنطن المنتهية ولايتها لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي، التي تعتبر من أشد المدافعين عن دولة إسرائيل قد كتبت إلى الدول الأعضاء لتحثهم على التصويت لصالح مشروع القرار الذي صاغته الولايات المتحدة محذرة إياهم قائلة «الولايات المتحدة تتعامل مع نتيجة هذا التصويت بمنتهى الجدية».

وقبل التصويت، قالت المندوبة الأميريكية «قبل أن تروج الجمعية العامة للتسويات والمصالحة بين الفلسطينيين وإسرائيل بشكل يعتد به، عليها أن تدين، بشكل علني لا لبس فيه وبدون شروط مسبقة، إرهاب حماس».

لكن المميز في هذه المعركة الدبلوماسية أن السلطة الفلسطينية وحركة فتح وقفتا إلى جانب حماس والمقاومة، وأعطى الرئيس الفلسطيني محمود عباس تعليماته إلى ممثل دولة فلسطين في الأمم المتحدة السفير رياض منصور العمل مع الأشقاء العرب والدول الصديقة على إحباط المشروع الأميركي، وكان لافتاً للنظر أن التحرك الدبلوماسي الفلسطيني الرسمي، تجاوز حدة الخلافات بين فتح وحماس، وحالة الإنقسام بينهما، ما

دعا رئيس حركة حماس نفسه، إسماعيل هنية، للتقدم بالشكر إلى الرئيس محمود عباس وإلى السفير رياض منصور.

وفيما يلي نص المشروع الأميركي الذي أحبطته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٧٣ في ٢٠١٨/١٢/٦:]

مشروع قرار: أنشطة حماس
وغيرها من الجماعات المقاتلة في غزة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد *دعمها للسلام العادل والدائم والشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفقاً للقانون الدولي، وإذا تأخذ في الإعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛*

وإذ تسلّم *بأن جميع أعمال العنف ضد المدنيين، لا سيما أعمال الإرهاب، و كذلك جميع أعمال الإستفزاز والتحريض والتدمير لا تؤدي إلا إلى تقويض الثقة وتعيق الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي؛*

*١- **تدين** حماس لإطلاق صواريخ بصورة متكررة إلى داخل إسرائيل وللتحريض على العنف، مما يعرّض المدنيين للخطر.*

*٢- **تطالب** حماس والأطراف المقاتلة الأخرى، بما في ذلك حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، بوقف جميع الأعمال الإستفزازية والأنشطة العنيفة، بما في ذلك عن طريق إستخدام الأجهزة الحارقة المحمولة جوا.*

*٣- **تدين** إستخدام الموارد من جانب حماس في غزة لإقامة بنى تحتية عسكرية تشمل أنفاقاً للتسلل إلى إسرائيل ومعدات لإطلاق صواريخ على المنا طق المدنية، في حين يمكن إستخدام هذه الموارد لتلبية الإحتياجات الملحة للسكان المدنيين.*

*٤- **تدعو** إلى الإحترام التام من قبل جميع الأطراف للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما يتعلق بحماية السكان المدنيين.*

٥- **تدعو** أيضاً إلى وقف جميع أشكال العنف والتخويف الموجهة ضد موظفي المساعدة الطبية والإنسانية، وتكرر تأكيد أهمية إحترام حرمة مباني الأمم المتحدة وحيادها.

٦- **تشجع** على اتخاذ خطوات ملموسة صوب تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، بما في ذلك دعماً لجهود الوساطة التي تبذلها مصر، وخطوات محددة نحو إعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية وكفالة سير أعمالها على نحو فعال في قطاع غزة.

٧- ترحب بانخراط الأمين العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وتحثهما على مواصلته من أجل تقديم المساعدة، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، للجهود المبذولة في سبيل خفض التوتر الذي يشوب الوضع، والتصدي على نحو عاجل للإحتياجات القائمة في مجال البنية التحتية والمساعدة الإنسانية والتنمية الإقتصادية ■

الحركة الفلسطينية أمام إستحقاقات ٢٠١٩

(١)

ثلاثة تصويبات بشأن الحوار الوطني

لم يتأخر العام الجديد ٢٠١٩ ليفتح الملفات الفلسطينية والإقليمية بتعقيداتها المعروفة على مصراعيها، في تتابع سريع مع وقائع العام الذي مضى في ضوء «صفقة القرن» التي هيمنت على الأجواء السياسية في الإقليم؛ فقد شهدت **موسكو** (١١-٢٠١٩/٢/١٣) جولة من الحوار الوطني الفلسطيني أبرزت دائرة التباعد بين مختلف الأطراف؛ كما شهدت **وارسو** (٢٠١٩/٢/١٤) مؤتمراً دعت له الولايات المتحدة مندوبين عن ٦٠ دولة أدرجت أوضاع الإقليم على جدول أعمالها في محاولة لتحشيد القوى في مواجهة الجمهورية الإسلامية في إيران بوظيفة التطبيع العربي – الإسرائيلي في إطار «صفقة القرن» وبغرض محاصرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وفي خضم ما نتج عن حوار الفصائل الفلسطينية في موسكو، وما شهدته الحالة الفلسطينية من تطورات، نجد أنفسنا مدعوين للتأكيد على **ثلاثة أمور**:

■ **أولاً**، على مكانة منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. هذه المكانة ينبغي أن تُشهر وتعزز وتُصان لما تمثله من بعد كياني للشعب والحقوق الوطنية معاً، بُعدٌ شُطب إثر نكبة الـ٤٨ من الجغرافيا السياسية، ولا يستعاد إلا بتوطيد أركان الكيان الوطني الرسمي الذي تمثله م.ت.ف، كشرط لازم وملازم لانتزاع حق تقرير المصير.

إن تأكيدنا لهذه الحقيقة لا يتعارض مع معرفتنا بالنواقص الكبرى التي تشكو منها م.ت.ف كبنية مؤسسية، إن كان لجهة القصور في التمثيل السياسي وبالتالي الشعبي في هيئاتها، أو شكلية أدائها، وابتلاع السلطة الوطنية لمعظم مسؤولياتها، أو الفساد المستشري في زواياها، وافتقارها إلى الديمقراطية الحقة التي تؤسس للمشاركة السياسية

بعيداً عن نزعات التفرد والإقصاء والهيمنة السائدة؛ والحديث يطول... وأبعد من كل هذا، فثمة قناعة شائعة، بأن هذه الظواهر، إذا لم تعالج اليوم، قبل الغد، ستقودنا إلى نقطة تهدد مصير المؤسسة نفسها.

■ كما نؤكد **ثانياً**، على البرنامج الوطني الذي يحدد بوضوح هدف النضال الوطني التحرري في هذه المرحلة: دولة فلسطينية بعاصمتها القدس على حدود الـ٦٧ + الحفاظ على حق العودة إلى الديار والممتلكات الذي يكفله القرار ١٩٤+ المساواة القومية في أراضي الـ٤٨؛ فهو البرنامج الذي يوحد الشعب الفلسطيني بكل تجمعاته ومكوناته من جهة، ويكرس– من جهة أخرى – المكانة التي تحتلها القضية والحقوق الوطنية في معادلة الصراع، وفي مبنى العلاقات الدولية، وفي أساس قرارات الشرعية الدولية التي حققت عديد المكاسب السياسية للقضية الوطنية، ليس أقلها القرار ٦٧/١٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن التخلي عن هذا البرنامج هو قفزة في الفراغ. أما السعي لتقديمه بتجريده من تحديداته الملموسة، كإسقاط النص الصريح على حدود الـ٦٧، فهو المعادل المؤكد للغموض المعتم وغير البناء، ولا يمكن أن يفيد منه سوى المحتل الغاصب، الذي لا يخفي مطامعه ببسط سيادته – رسمياً – على مناطق واسعة شرق حدود الـ٦٧.

■ ونؤكد **ثالثاً وأخيراً**، أن الخلاف بين فصائل العمل الوطني لا يدور على قضايا يسعى البعض – في حمأة السجال المستعر – لتصويرها وكأنها قضايا مبدأية، فالخلاف – في العمق – لا يدور على مكانة المنظمة، بل على استكمال نصاب التمثيل في هيئاتها؛ كما أنه لا يدور حول أهداف البرنامج الوطني، بل على عدم إدراك هذه الأهداف، أو التقدم نحوها جرّاء فشل العملية السياسية في إطار إتفاقات أوسلو.

وعلى وجاهة هذين الإعتبارين، نعتقد أن حصر التركيز عليهما، أي على وحدانية التمثيل والتحديد الواضح لأهداف النضال الوطني – على خلفية لا نستبعد عنها أغراض التوظيف السياسي – إنما يبعد الحوار الفلسطيني عن دائرة النقاش المجدي والمسؤول، أي ذلك النقاش الذي يضعنا أمام الإستحقاقات الوطنية الداهمة، والناجمة عن واقع فشل عملية أوسلو بالأضرار الفادحة التي ألحقتها بالقضية الوطنية، ما يترتب عليه إعتماد إستراتيجية وطنية أخرى، **هي إستراتيجية الخروج من أوسلو**.

وحدها هذه الإستراتيجية تفتح طريق التقدم نحو إنجاز الحقوق الوطنية، وفي الوقت نفسه، فهي ترسم خطوط المواجهة الناجعة لصفقة القرن (حيث لا معنى سياسي – عملي لمناهضة هذه الصفقة دون كسر قيود أوسلو)، وغيرها من المشاريع التصفوية الملحقة بها والدائرة في فلكها، ومنها إستحداث مرجعية أخرى موازية، أو غير تلك التي تمثلها منظمة التحرير ■

(٢)

إستراتيجية الخروج من أوسلو

■ تقف الحالة الفلسطينية تحت مفاعيل منظومة إكراه وسيطرة إستعمارية إستيطانية محكمة بمسارين متداخلين يلبيان وظيفة واحدة هي تأبيد الإحتلال على أنقاض الكيانية السياسية الفلسطينية القائمة على ركني الدولة المستقلة وحق العودة؛ ويقوم هذان المساران على: ١ – **بقايا إتفاقات أوسلو** التي تحوّلت إلى إلتزامات محض فلسطينية حيال الإحتلال الإستيطاني ، ولا شيء – عملياً – سوى هذه الإلتزامات؛ ٢– **بقايا الحكم الإداري الذاتي** الذي ينحسر دوره بالتلازم مع توسيع دور الإدارة المدنية لجيش الإحتلال – على طريق إعادة صياغة دور السلطة وإضعافها، أو ربما الإستغناء عن هذا الدور لاحقاً.

■ إذا أضفنا إلى ما سبق وقائع الإستيطان المتواصل بوتائر عالية، ومن ضمنه عمليات التهويد الجارية في القدس وفي قلب الخليل، لاتضح لنا أن منظومة السيطرة والإكراه هذه – ما أن يتوفر الظرف السياسي المناسب – ستنتقل (وعلى قاعدة ضم القدس الموسعة وأجزاء أخرى من الضفة + تكريس، وربما توسيع الإنفصال الكياني للقطاع عن الضفة) إلى كيان فلسطيني وظيفي، إداري – أمني، برسم الإحتلال الإستيطاني، أي نقيض التقدم نحو الدولة المستقلة على حدود الـ ٦٧.

■ إن الخروج من هذه الحالة المؤسسة على بقايا أوسلو وبقايا الحكم الإداري الذاتي، لا يكون – كما نفترض أنه معروف للقاصي قبل الداني – إلا من خلال إعتماد إستراتيجية الخروج من – والقطع مع أوسلو.

وهذا ما توقفت أمامه دورات المجلس المركزي (والوطني) المتعاقبة منذ آذار (مارس)

٢٠١٥، التي إتخذت قرارات تراكم الوقائع – في حال تطبيقها – ضمن هذه الوجهة. وقد عبّرت قرارات الدورة الأخيرة (الرقم ٢٣) للمجلس الوطني (٢٠١٨/٥/٤) بوضوح عن هذه السياسة بتأكيدها على ما يلي: ١- «.. الفترة الإنتقالية التي نصّت عليها الإتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن، بما إنطوت عليه من إلتزامات، لم تعد قائمة»؛ ٢- «.. تعليق الإعتراف بإسرائيل إلى حين إعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران (يونيو) ٦٧ وإلغاء ضم القدس الشرقية ووقف الإستيطان»؛ ٣- «.. وجوب تنفيذ قرار المجلس المركزي في دورتيه الأخيرتين بوقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله..»؛ ٤- «..التحرر من علاقات التبعية الإقتصادية التي كرَّسها بروتوكول باريس، بما في ذلك المقاطعة الإقتصادية لمنتجات الإحتلال..»؛ ٥-«تبني حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات منها ودعوة دول العالم إلى فرض العقوبات على إسرائيل..» (BDS).

■ غير أن شيئاً من هذا لم يتحقق بفعل إحجام القيادة الرسمية (أو مركز القرار فيها) وترددها لافتقارها إلى الإرادة السياسية اللازمة. أكثر من ذلك، فقد إكتفت القيادة الرسمية بالإعلان عن مناهضتها لصفقة القرن وبقطع الإتصالات السياسية (دون الأمنية) مع الإدارة الأميركية، علماً أن قرارات المجلس الوطني (لأنها أقامت الصلة بين إلتزامات أوسلو على الجانب الفلسطيني، ومفاعيل صفقة القرن) قد إتخذت – أيضاً – لمواجهة صفقة القرن وتعطيل مفاعيلها، وبالتالي فوّتت القيادة الرسمية – على نفسها وعموم الحركة الوطنية – فرصة للمواجهة الفعلية – وليس الكلامية أو الرمزية –، أي المواجهة التي لا تقتصر على مجرد الإعلان عن الموقف، لما يدبر من حلول تصفوية لقضيتنا الوطنية على يد غرفة العمليات المشتركة الأميركية – الإسرائيلية، التي ترمي إلى محاصرة قضيتنا الوطنية في المحافل الدولية، وتجريدها من سلاح الشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة، فضلاً عن مسعاها لدمج دولة إسرائيل في الإقليم وتطبيع العلاقات معها ■

(٣)

السياسة الرسمية: إدارة الظهر لقرارات الإجماع الوطني

■ إن المشكلات التي تواجه مسيرتنا الوطنية لا تقتصر على إتساع الهوة بين قرارات المجلسين الوطني والمركزي المتقدمة وبين السياسة الرسمية المنكفئة عملياً، بل يضاف إليها **معضلة الإنقسام** السياسي والمؤسسي والجغرافي الذي بدأ يأخذ منحى الإنفصال بعد عدم خروج حوارات القاهرة في مطلع العام ٢٠٠٩ بنتيجة، والفشل في تطبيق إتفاق الوفاق الوطني الذي تم التوقيع عليه في أيار (مايو) ٢٠١١، والحملات العسكرية الثلاث التي جُرِّدت على غزة في الأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ (الرصاص المصبوب)، ٢٠١٢ (عمود السماء)، و ٢٠١٤ (الجرف الصامد) التي صلّبت عود المقاومة، ووطدت علاقاتها التحالفية (في الإقليم) المستقلة عن السلطة في رام الله، في آن معاً.

■ وإذا كان البعض تفاءل بالإتفاق على تشكيل حكومة الوفاق (بيان الشاطيء في نيسان/ إبريل ٢٠١٤)، فإن الوقائع أثبتت إزدياد النفور والتباعد بين طرفي الإنقسام، رغم بياني القاهرة في ١٠/١٢ و ٢٠١٧/١١/٢٢ لتوحيد الوزارات والإدارات بين الضفة وغزة، اللذين سرعان ما تبددت أجواء التفاؤل التي أثاراها بعد محاولة التفجير الفاشلة التي تعرض لها موكب رئيس الحكومة رامي الحمدالله في آذار (مارس) ٢٠١٨ في غزة، ما أدى إلى إنقطاع عملي للعلاقات والإتفاقات الثنائية بين حركتي فتح وحماس، ولتعطيل الحوار الوطني الشامل، الذي لم تفلح حوارات موسكو (١١ – ٢٠١٩/٢/١٣) بإيصاله إلى نتائج توافقية ملموسة ■

(٤)

محددات لحوار وطني منتج

■ إن السياسة الرسمية المنكفئة، المنطوية، المترددة، لا بل المحجمة عن نقل قرارات المجلسين الوطني والمركزي إلى حيّز النور بسبب الإمتناع عن إتخاذ القرارات السيادية التي تعود إلى الدولة – باعتبارنا دولة معترف بها في الجمعية العامة للأمم المتحدة – حتى لو كانت تحت الإحتلال، هذه السياسة باتت تملي – من أجل تجاوزها

– إدارة حوار وطني على مستوى مسؤول يتوّج بنتائج وقرارات ملزمة، حوار يقود إلى ما يلي:

١– تحقيق توافق وطني واسع على **تعريف سمة المرحلة** التي يجتازها النضال الوطني التحرري الفلسطيني حالياً، وهي **مرحلة الإنتفاضة الثالثة**، أو **مقدماتها المباشرة**، التي بدأت شروطها تتجمع **سياسياً** بقرارات الدورة ٢٧ للمجلس المركزي (آذار/مارس ٢٠١٥) وما تلاها من قرارات، **وميدانياً** باندلاع إنتفاضة الشباب (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥) وما تلاها من هبّات وإضرابات وفعاليات مقاومة بأشكالها، حتى يومنا.

وعلى أهمية التوافقات السياسية التي عبّرت عنها قرارات الدورات المتعاقبة للمجلسين الوطني والمركزي بمضمون القطع مع أوسلو، إلا أنها لم تستكمل نصابها السياسي العملي الذي يُدخل الحركة الوطنية من الباب الأوسع في صلب إستراتيجية الخروج من أوسلو، لأنها لم تطبق من جهة، كما أنها لم تَقُدْ إلى استعادة أو الإقتراب من إستعادة الوحدة الداخلية من جهة أخرى، آخذين بالإعتبار العلاقة التفاعلية بارتداداتها الإيجابية، بين تطبيق القرارات التي تتقدم بأوضاعنا على طريق الوحدة من جهة، والتقدم على طريق إستعادة الوحدة التي توفر الشروط المُثلى لتطبيق هذه القرارات، من جهة أخرى.

٢– التوافق الوطني على تعريف سمة المرحلة، إذ يُبرز **موقعية المقاومة بأشكالها** في إستراتيجية الخروج من أوسلو، فإنه لا يلغي دور **العمل السياسي** بكل إتجاهاته (توسيع دائرة الإعتراف بالحقوق الوطنية، إكتساب عضوية الوكالات والاتفاقات الدولية، مقاضاة إسرائيل على جرائمها أمام مختلف المحافل، تنشيط حملات المقاطعة BDS،...) على قاعدة الإنجازات المحققة، التي لا ينكرها عاقل؛ لكنه بكل تأكيد يملي **إعادة صياغة وظائف السلطة الفلسطينية** التي ستكون معنية – حصراً– بتأمين متطلبات صمود المجتمع الفلسطيني، بعيداً عن أوهام الإنتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة الدولة المحققة(!)، التي لا يمكن أن تأتي إلا في سياق تغيير ميزان القوى على الأرض بالتوازي ومع إتخاذ القرارات السيادية التي تحرر الحالة الفلسطينية من إملاءات أوسلو؛ كما أنه يملي **رد الإعتبار إلى منظمة التحرير ومؤسساتها**، كي تضطلع بدورها في تحشيد كل الطاقات الفلسطينية للمشاركة – من الباب الأوسع– في

المعترك الوطني.

٣- التوافق الوطني على سمة المرحلة وبموقعية المقاومة بأشكالها في استراتيجية الخروج من أوسلو لا يكتمل إلا باستعادة **الوحدة الداخلية** باعتبارها أولوية وطنية قصوى. وإذا كان ما تقدم يوفر الجانب السياسي، وهو الأساس في البرنامج المشترك لعموم الحركة الوطنية، فإنه لا يحل القضايا المتعلقة بـ **«الصراع على السلطة»** بين طرفي الإنقسام.

لقد بيّنت تجربة ما يزيد عن عقد من الزمن مايلي: **أ) إنفراد فتح بالسلطة** مهَّد للإطاحة بها في إنتخابات الـ٢٠٠٦؛ **ب) المحاصصة في السلطة بين حركتي حماس وفتح** (حسب إتفاق مكة في شباط/فبراير ٢٠٠٧) قادت إلى الإنقسام في ٢٠٠٧/٦/١٤؛ **جـ)** وسيل الإتفاقات لاستعادة الوحدة التي أعقبت ذلك، بنزوعها للحلول التوحيدية ذات الطابع الإجرائي – الإداري الغالب، كما عبَّرت عنها إتفاقيتا ١٠/١٢ و٢٠١٧/١١/٢٢ (الإجرائية، الإدارية، والمجافية للحلول السياسية والديمقراطية معاً) إنتقلت بالإنقسام إلى القطيعة ووضعتنا على مشارف الإنفصال.

إن ما شهدناه على امتداد السنوات الماضية ليس صراعاً على البرنامج السياسي فحسب، إنما أيضاً – بجانبه الآخر – على السلطة، وهذا أمر طبيعي تماماً ومتوقع، فالسياسة **بكليتها** تطرح مسألة السلطة بكل تأكيد، وتطرحها بشكل قسري وعنفي عندما تغيب آليات الإحتكام الديمقراطي إلى الشعب بقواه الإجتماعية، وإلى مؤسساته التمثيلية. وعليه، فالحل الوحيد المتوافر، يكون **بالمشاركة السياسية** من قبل جميع الأطراف، كل حسب دوره ونفوذه، وهذا ما تؤمنه الإنتخابات العامة بنظام التمثيل النسبي الكامل، فهي السبيل لتطوير النظام السياسي الفلسطيني من أجل توحيد القوى في مواجهة الإحتلال والإستعمار الإستيطاني؛ فحركتنا الوطنية، هي حركة تحرر وطني بالأصالة، ولسنا دولة مستقلة إحتلت بعض أراضيها، حتى لا تختلط علينا الأمور وتضيع الأولويات.

٤- في ظل الحالة الصعبة التي تعيشها العلاقات الوطنية الداخلية، قد يبدو تحقيق ما سبق بعيد المنال. ومع ذلك، فنحن مازلنا نعتقد أنه ممكن التحقيق، إذا ما راعينا أن الحركة الوطنية – بصيغتها الراهنة- لا تملك خيارات أخرى، وأن إدامة الحالة الراهنة ستقود إلى مزيد من التآكل في الحالة القائمة لاسيما على مستوى من يتحمل مسؤولية

إستمرار الإنقسام المنحدر بتسارع نحو الإنفصال. وفي هذا لا يساورنا القلق – في المقام الأول– على الحركة الجماهيرية التي كلنا ثقة بأنها ستعيد بناء نفسها، وإن بجهد إضافي ومضاعف، وربما بمشقة، مهما تفاقمت الأزمة على المستوى القيادي لفصائل العمل الوطني.

قد نكون بحاجة إلى **حلول إنتقالية**، وهذا ما لا نجادل فيه، ولعل من بينها يندرج إقتراح تشكيل حكومة إنتقالية بمشاركة جميع الأطراف، تنحصر مهمتها – بشكل رئيسي– في إجراء إنتخابات عامة بنظام التمثيل النسبي الكامل. ومن بينها أيضاً مشاركة جميع الفصائل في اللجنة التنفيذية (وكذلك المجلس المركزي) لمنظمة التحرير، باعتبار أن المجلس المركزي بات يملك هذه الصلاحية بعد الدورة الأخيرة للمجلس الوطني، آخذين بالإعتبار أهمية البعد السياسي لهذه المشاركة، حتى لو لم تعكس الحجم والدور والنفوذ بشكل مناسب.. هذه الإقتراحات ممكنة التحقيق، وغيرها أيضاً، فالموضوع – بالمحصلة– له علاقة بالإرادة السياسية الجامعة، التي إذا توفرت، بوسعها أن تتجاوز كل الصعاب ■

٢٠١٩/٢/٢٢

في راهنية الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية..

توطئة

■ *في ما يتصل بالمسألة الوطنية[1] يقوم الخط السياسي للجبهة الديمقراطية على ركني المعيارية والمقاربة المرحلية، باعتبارهما يشكلان معاً الأساس لوحدة الشعب، ووحدة حقوقه الوطنية، ووحدة حركته النضالية. إن مساهمة الجبهة الديمقراطية في إثراء الفكر السياسي الفلسطيني تركزت على هذين الركنين ومعهما، كركن ثالث، ما*

---

(١) ■ لم تقتصر مساهمة الجبهة الديمقراطية في الفكر السياسي الفلسطيني على ما يتصل بالمسألة الوطنية الفلسطينية، بالمعنى المباشر للمصطلح، بل إمتدت لتشمل مواضيع وقضايا أخرى تفيض عن الإطار المرسوم لهذه الورقة، ومنها:

١- ما يتعلق بالفكر اليساري، حيث إجتهدت الجبهة من أجل «توطين» هذا الفكر في البيئة الفلسطينية والعربية من مدخل إعتماد الإشتراكية العلمية كمنهج لتحليل الواقع الإجتماعي، ودليل للعمل من أجل تغييره؛

٢- ومنها ما يبرز أهمية السعي لبناء الترابط الوثيق بين النضال الوطني التحرري الفلسطيني والنضال الوطني الديمقراطي في المدى العربي؛ كما وتوطيد العلاقات الأممية على أسس مبدأية؛ وفي هذا السياق أتت المراجعة النقدية التي أجرتها الجبهة الديمقراطية لتجربة البلدان الإشتراكية القائمة بالفعل، وبما إستخلص منها من دروس بعد الإنهيار الذي شهدته هذه التجربة..؛

٣- ومنها ما يتعلق بحال الديمقراطية الفلسطينية بوجهيها الإجتماعي (بهدف تحقيق العدالة الإجتماعية)، والسياسي الذي يجمع بين الديمقراطية التمثيلية بالنسبية الكاملة، والفصل بين السلطات، وإستقلال القضاء، وحرية الصحافة والإعلام وما شاكلهما، وتطوير الحياة الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني، الخ....

■ في هذا الإطار نشير إلى الجهد التوثيقي المثمر الذي بذلته الهيئات الحزبية والمختصة في الجبهة الديمقراطية على إمتداد العقدين الماضيين، والذي أفضى - حتى تاريخ كتابة هذه السطور - إلى إصدار ١٤ كتاباً في سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، و٣٤ كتاباً في سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»، وتضم هذه الكتب عديد الدراسات والتقارير الصادرة عن الجبهة الديمقراطية حول مختلف القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية، فضلاً عن أوضاع الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية.

يترتب عليهما من برنامج عمل ومهام على مستوى بناء وتطوير بنى الحركة الجماهيرية للإرتقاء بها إلى مستوى حرب الشعب (المقاومة بأشكالها، إنتفاضة شاملة، عصيان مدني، إستراتيجية دفاعية في غزة، حركة اللاجئين، وغيرها من أشكال وأساليب النضال والعمل..).

إن الجبهة الديمقراطية، في تصديها للدفاع عن هذه الأركان الثلاثة (سياسة معيارية، مقاربة مرحلية، حرب الشعب بأشكالها وأساليبها) التي ينهض عليها العمل الوطني، إنما تتصدى للدفاع عن خطها ومساهمتها، فكراً وممارسة، في العملية الوطنية؛ وعندما تدعو الجبهة الديمقراطية إلى تطوير مضامين هذه الأركان ومواءمتها مع متطلبات الواقع، للإرتقاء بفعالية الأداء، إنما تطالب نفسها بأن تكون في مقدمة المساهمين في هذا الجهد التطويري النقدي، تعبيراً عن المصلحة الوطنية الواحدة. وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي من موضوعات.. ■

(١)

السمة المعيارية لسياسة الجبهة الديمقراطية

١- بشكل عام، تعبّر القرارات السياسية الصادرة عن الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني، بحكم مكانته في النظام السياسي الفلسطيني (والمجلس المركزي إستتباعاً، وإن بشكل أقل) عن ما إصطلح على تسميته بـ «برنامج الإجماع الوطني»[١]، أو «البرنامج الوطني المشترك»، أي عن أهم المشتركات السياسية للحركة الفلسطينية بمختلف إتجاهاتها ومكوناتها، ومن هنا معياريتها، التي بموجبها يقاس مدى الإلتزام

---

(١) بطبيعة الحال ثمة إستثناءات تمثلت بخروج بعض دورات المجلسين الوطني والمركزي عن خط الإجماع الوطني، أو عن القاسم الوطني المشترك، نخص منها بالذكر ما يلي، لأهمية ما ترتب عليها من نتائج:

- **الدورة ١٧ للمجلس الوطني (عمان، ٢٢-١٩٨٤/١١/٢٥) التي مهّدت الطريق لاتفاق عمّان (٨٥/٢/١١) الذي قام على مبدأ المشاركة في التمثيل الفلسطيني، بما يضعف مكانة م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد، فضلاً عن كونه يقيّد مسبقاً سقف تقرير المصير للشعب الفلسطيني في إطار إتحاد كونفدرالي غير واضح المعالم.**
- **الدورة العاشرة للمجلس المركزي (تونس، ١٦-١٩٩١/١٠/١٧) التي إتخذت القرار التالي: «المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام ضمن الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك وعلى أسس ثابتة»، وذلك على الضد من قرارات الدورة ٢٠ للمجلس الوطني (الجزائر، ١٩٩١/٩/٢٣) التي إنعقدت قبل ٣ أسابيع من إنعقاد المجلس المركزي، والتي نصّت بوضوح على عدد من الأسس للمشاركة في مؤتمر السلام، ومن بين أهمها: «تأكيد إعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة» + «وقف الإستيطان في الأرض المحتلة بما فيها القدس الشريف» + «حق منظمة التحرير في تشكيل الوفد الفلسطيني ومشاركته المتكافئة في المؤتمر» + «ضمان ترابط مراحل الحل».**
- **الدورة ٢١ للمجلس الوطني (غزة، ٢٢-١٩٩٦/٤/٢٥) التي إتخذت، إلى جانب المصادقة على إتفاقات أوسلو، القرار التالي: «أولاً - تعديل الميثاق الوطني وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين م.ت.ف وحكومة إسرائيل يومي ٩ و١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣؛ ثانياً- يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة القانونية إعادة صوغ الميثاق الوطني ويتم عرضه على المجلس المركزي في أول إجتماع له».**

أو الإبتعاد عن خط التوافق الوطني، وهو الخط الذي إعتمدته الجبهة الديمقراطية في التعاطي مع الشأن الوطني العام، ما أكسب سياستها – في وقت مبكر – سمتها المعيارية على قاعدة وطنية جامعة.

وفي هذا، كانت الجبهة الديمقراطية ترى عنصر قوة لسياستها، وعامل إنسجام بين ما تقره هيئاتها داخلياً وبين ما تلتزم به وتمارسه وطنياً، ذلك أن الخطاب السياسي المعياري للجبهة الديمقراطية إنطلق، منذ البدايات، من أولوية التمسك بخيار الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير، ما يفترض الإلتزام بالبرنامج المشترك؛ كما أن هذا الخطاب أخذ بالإعتبار واقع أن الجبهة الديمقراطية، هي من المساهمين الرئيسيين في صياغة الخط السياسي الوطني، لا بل كانت المبادرة لطرحه في محطات سياسية مفصلية، وبالتالي من المنطقي أن تجد الجبهة الديمقراطية في قرارات المجلس الوطني، إنعكاساً لسياستها، أو لجوانب مهمة منها، لاسيما تلك المتعلقة بالإستحقاقات الوطنية الرئيسية ■

٢– لم يساور الجبهة الديمقراطية – في أي من المحطات – وهم إلتزام مركز القرار الرسمي في منظمة التحرير بقرارات المجلس الوطني، بفعل ما يمثله اليمين الوطني من ثقل في المؤسسة الرسمية المتحكمة بالقرار، ونزوعه المتأصل لفرض تصوراته الخاصة تجاوزاً لقرارات الإجماع الوطني، وخرقاً للبرنامج المشترك. من هنا، كان التعامل النقدي اليقظ مع قرارات المجلس الوطني وبمنطق السعي الضاغط بالعمل السياسي والجماهيري، لتطبيقها، وباعتبار هذه القرارات أسلحة سياسية كفاحية لتصويب المسار السياسي، كلما شتّ اليمين عن الخط المقر، إنما بدرجات متفاوتة من النجاح تبعاً للقدرة على تحشيد القوى، وعقد التحالفات، والإفادة من الظرف الخارجي عندما يتوفر، وبتحجيم سلبياته ما أمكن، عندما تطغى على إيجابياته.

وإذا كان يحتسب النجاح لهذا الأسلوب في إعتماد وممارسة السياسة الوطنية المعيارية، كما كان حال سياسة الجبهة الديمقراطية في عديد المحطات والإستحقاقات الوطنية، فلا يمكن – من الجانب الآخر – تجاهل فشل هذا الأسلوب، الذي إتبعته الجبهة الديمقراطية، في قطع الطريق على بعض السياسات الرسمية المتراجعة عن سياسة البرنامج المشترك أو المنتهكة لها، ومن أبرزها تلك السياسات التي قادت إلى التوقيع على إتفاقات أوسلو، والتي لا يمكن أن تقارن – بالطبع – بأي من التجاوزات

والإنتهاكات السياسية التي سبقتها، لما ترتب عليها من نتائج وتداعيات، إنتقلت بالوضع الفلسطيني إلى حالة إستراتيجية قلقة بالغة الخطورة، فضلاً عن كونها غير مسبوقة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الرِدة التي سجلتها إتفاقات أوسلو، وتطبيقاتها بالذات، في أجندة العمل الوطني، فإن إنتاج مَسار الخلاص من هذا المأزق لن يكون إلا من خلال العودة إلى الإلتزام بالسياسة الوطنية المعيارية، كما جسدتها بشكل خاص قرارات الدورة ٢٣ للمجلس الوطني الفلسطيني (٣٠/٤-٢٠١٨/٥/٤) التي إعتمدت آلية واضحة وملموسة لاستراتيجية الخروج من إتفاقات أوسلو ■

٣- في ما يلي، لن نتوقف أمام مساهمات الجبهة الديمقراطية التأسيسية في إغناء الفكر السياسي الفلسطيني بكل ما ينتسب إلى قضايا الوحدة الوطنية، بعد أن أُعيد صياغة أوضاع منظمة التحرير وتجديدها، بنية وميثاقاً وقيادة، في دورتي المجلس الوطني الرابعة (تموز/يوليو ١٩٦٨) والخامسة (شباط/فبراير ١٩٦٩)، حيث آلت قيادتها إلى فصائل المقاومة الفلسطينية؛ فثمة تسليم في صفوف الحركة الفلسطينية والأوساط المطلعة في حركة التحرر الوطني العربية، بالدور المتميّز سياسياً، وفي بعض المحطات المكلف نضالياً، للجبهة الديمقراطية في هذا المضمار.

لقد عبّر هذا الدور عن نفسه في محطات فاصلة، دفاعاً عن منظمة التحرير، وصوناً لكيانها كإطار للوحدة الوطنية من أجل الظفر بحق تقرير المصير، وباعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، على الرغم من عديد الثغرات والنواقص في حال م.ت.ف ومؤسساتها وعلاقاتها الداخلية ومع جماهيرها، التي بلغت حد الخلل البنيوي، لعدم إكتمال نصاب التمثيل السياسي والشعبي، بفعل غياب قوى الإسلام السياسي عن هيئات المنظمة.

إن كل هذا بات يستدعي المعالجة من خلال الإصلاح الديمقراطي لمنظمة التحرير، بأولوية تحقيق شمولية التمثيل السياسي، واستعادة دورها الذي تراجع في الفترة الماضية بصورة مقلقة في تعبئة القوى الفلسطينية، وتفعيل المؤسسات، وعقد التحالفات المجدية، وإتخاذ القرارات المناسبة المشتقة من خط سياسي يعبّر عن الإرادة الوطنية الجامعة، كما عكستها قرارات الدورة الأخيرة (الـ ٢٣) للمجلس الوطني ■

٤- بالمقابل، سنتوقف في هذه الورقة، أمام مبادرة الجبهة الديمقراطية التاريخية

في إطلاق البرنامج المرحلي، بما هو برنامج لإعادة تأسيس الفكر السياسي الفلسطيني في مرحلة التحرر الوطني، يحدونا في ذلك إدراكنا لراهنية هذا البرنامج، وضرورة رد الإعتبار إليه، بعد الإنتهاكات التي تعرض لها على يد إتفاقات أوسلو، وتلمسنا لضرورة إستحضاره إستجابة لمتطلبات النضال كما تطرح نفسها واقعياً من جهة، ولاحتواء وتجاوز حال الفوضى الفكرية والسياسية والمفاهيمية، التي يتعرض لها العقل السياسي الفلسطيني بشدة، من جهة أخرى، بانعكاساتها السلبية على الوعي السياسي العام.

ومع ثقتنا الكاملة بأن العقل السياسي الفلسطيني يتمتع بما يكفي من دراية ومعرفة ونضج، لمواجهة هذه الفوضى وإفشال مراميها، فلا يجب أن نستهين بما تولده هذه الأجواء من قبول ورواج وإرباك، في أوساط تتسع أو تضيق حسب الظرف السائد، بنتيجة تضافر ثلاثة عوامل، على الأرجح:

الأول هو فشل عملية أوسلو وإنسداد الطريق أمام عملية التسوية السياسية، في ظل التراجع العام للحالة الإستراتيجية العربية، وفي ظل العدوانية البالغة درجة التوحش في سياستي الولايات المتحدة وإسرائيل حيال فلسطين وعموم الإقليم؛

والعامل الثاني هو الإنقسام الفلسطيني الداخلي الممتد، بين حركتي فتح وحماس، الذي أوصل الحالة الفلسطينية إلى مشارف الإنفصال، خاصة بعد إعتماد الإدارة الأميركية ما سمي بـ «صفقة القرن»، ومن بين عناصرها الرئيسية إنشاء كيانية خاصة في قطاع غزة؛

أما **العامل الثالث** فهو ناجم عن الخلافات السياسية بين مكونات منظمة التحرير نفسها، على خلفية إصرار مركز القرار الفلسطيني الرسمي، على التمسك ببقايا أوسلو والحكم الإداري الذاتي، ورفضه الأخذ باستراتيجية الخروج من أوسلو، واعتماد إستراتيجية وطنية بديلة، محورها المقاومة بأشكالها، التي وحدها توفر الشرط اللازم لتجاوز الإنقسام والتقدم نحو إستعادة الوحدة الداخلية، إستراتيجية تقوم على تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني في كل مكان، وتدويل القضية الوطنية، الخ... ■

٥- إن التوقف أمام البرنامج المرحلي لا يكتسي أهميته فحسب، من زاوية تحديد أهداف النضال الوطني التحرري بما هي: دولة، وعودة، ومساواة قومية، وهذا ما سوف نأتي عليه لاحقاً، بل لأنه يقدم في الصيغة الأنضج، والأكثر إكتمالاً، التي بلورتها الجبهة

الديمقراطية، بإجابات واضحة على القضايا الرئيسية التي تثيرها الإستراتيجية العليا للتحرر الوطني، وهي: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بأفق الحل الديمقراطي الجذري للمسألة الوطنية الفلسطينية، وما يتطلبه مرحلياً + القاعدة البرنامجية الضامنة لوحدة الشعب الفلسطيني، ووحدة وتكامل نضاله في مختلف مناطق تواجده؛ وفي هذا السياق يأتي الإطار البرنامجي للعلاقة مع الشعب الفلسطيني في الأردن والحركة الوطنية فيه، كما والإطار البرنامجي والنضالي للعلاقة مع الشعب الفلسطيني في مناطق الـ ٤٨، والعلاقة مع القوى المؤيدة للحقوق الفلسطينية + أشكال وأساليب النضال (أي تكتيكاته) المعتمدة إنسجاماً مع الأوضاع الخاصة للشعب الفلسطيني، ولكل من تجمعاته + قضايا التسوية وشروطها... ■

(٢)

المقاربة المرحلية في سياسة الجبهة الديمقراطية، والأبعاد المتعددة للبرنامج المرحلي

■ بين إطلاق اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية للوثيقة التأسيسية للبرنامج المرحلي عام ١٩٧٣ [١] وما تلاها من وثائق في نفس العام[٢]، وإعادة تقديم البرنامج المرحلي في البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني العام السابع للجبهة الديمقراطية في العام ٢٠١٨ [٣]، رحلة ٤٥ عاماً، كان لابد أن تترك بصماتها على النص، لجهة

(١) راجع نص الوثيقة الصادرة في آب (أغسطس) ١٩٧٣- أي قبل حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣- بعنوان « الخط العام للبرنامج المرحلي في المناطق المحتلة والأردن - ١٠ موضوعات»، ص ٥٢- ٥٥ من كتاب «البرنامج المرحلي.. ١٩٧٣- ١٩٧٤»، الصادر عن شركة التقدم العربي (بيروت)، والدار الوطنية الجديدة (دمشق). ط١: نيسان (إبريل) ٢٠٠٢.

(٢) راجع «البلاغ الصادر عن الإجتماع الموسع الطارىء للجنة المركزية ومندوبي منظمات الجبهة» و« النداء الصادر عن منظمة الجبهة الديمقراطية في المناطق المحتلة»، كلا الوثيقتين بتاريخ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، ص ٥٦-٦١، وص ٦٢-٦٧ من كتاب «البرنامج المرحلي.. ١٩٧٣-١٩٧٤». مصدر سبق ذكره.

(٣) راجع ص ١٦٥-١٦٩ من كتاب «وثائق المؤتمر الوطني العام السابع -٢٠١٨»، الكتاب الرقم ١٢ من سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، من إصدار «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف). ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨.

إكسابه المزيد من التحديد والملموسية، دون أن تحدث تغييراً على أساسياته، وفي هذا الإطار نسجل ما يلي:

١- البرنامج المرحلي كان ومازال، قبل كل شيء، برنامج الإعداد للإنتفاضة الشعبية الشاملة، باعتبارها الشكل الفلسطيني المميز من أشكال حرب الشعب، وفي هذا لا تقلل الإنتفاضة الشعبية من شأن وتأثير أشكال النضال الأخرى، وبالذات الكفاح المسلح، بل تؤكد دورها كروافع مهمة لاستنهاض الإنتفاضة الشعبية، واستنزاف الإحتلال.

ولعل إزدهار العمليات الفدائية على يد الأذرع العسكرية للجبهة الديمقراطية (وسائر فصائل المقاومة) إلى جانب الإنتفاضة الشعبية ومعها، في الضفة والقطاع، بمراحلها الثلاث، على إمتداد سبعينيات ق ٢٠ (٧٤-٧٦، ٧٧-٧٨، و٧٩-١٩٨٠)[1] تقطع بعلاقة التكامل، لا بل التغذية المستدامة والمرتدة، بين مختلف أشكال النضال، تحت راية البرنامج المرحلي، نقيض الأحادية (أي أحادية الكفاح المسلح) التي كانت شائعة في تلك الفترة في أدبيات وثقافة وخطاب الحركة الفلسطينية، إستناداً إلى الميثاق الوطني الفلسطيني (١٩٦٨/٧/١٠)، وغيره من وثائق فصائل المقاومة الفلسطينية.

[تأكيداً لهذه النقطة تجدر العودة إلى ***المادتين ٩ و١٠ من الميثاق الوطني الفلسطيني:***

■ ***فالمادة ٩*** *تنص على التالي: «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح، والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة، لتحرير وطنه والعودة إليه، وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق*

---

(١) راجع الفصل بعنوان «من أجل تطوير الإنتفاضة الجماهيرية في المناطق المحتلة وأشكالها النضالية والتنظيمية والدروس المستخلصة منها»، ص٢٣٧-٢٤٦ من كتاب «عقد النهوض والإنتصارات.. ١٩٧٢-١٩٨١» الذي يحتوي على التقرير السياسي الصادر عن أعمال المؤتمر الوطني العام الثاني للجبهة الديمقراطية (أيار/مايو ١٩٨١)، وهو الكتاب الرقم ١٣ من سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، من إصدار «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف). ط٢: شباط (فبراير) ٢٠١٩.

تقرير مصيره والسيادة عليه».

■ *كما تنص* ***المادة ١٠*** *على التالي: «العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته، وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة، وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها».*

■ *في هذا السياق، ومن أجل تبيان القفزة الكبيرة التي حققها البرنامج المرحلي في تطور الفكر السياسي الفلسطيني، تجدر المقارنة مع ما ورد في الموضوعة الأولى في وثيقة «الخط العام للبرنامج المرحلي.. ١٠ موضوعات» التي تقدمت بها الجبهة الديمقراطية في آب(أغسطس) ١٩٧٣: «إن حرب الشعب ليست مسألة تكتيك عسكري فقط، إنها بالدرجة الأولى مسألة تعبئة سياسية لجماهير الشعب بكافة طبقاته الوطنية. إن الجماهير غالباً تنتفض عفوياً ضد أعدائها بحكم تلمسها الغريزي لمصالحها الوطنية والطبقية، إلا أن مهمة القوى الثورية هي تنظيم هذا التمرد العفوي. إن عملية التنظيم هذه تتضمن تشخيص المصالح الوطنية المباشرة للجماهير وتربطها بالأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى»]* ■

٢- إن تسليط الضوء على الإنتفاضة باعتبارها الصيغة النضالية الفلسطينية لحرب الشعب، بما تفترضه من تعبئة لطاقات مختلف طبقات الشعب في مواجهة الإحتلال، تأكيداً للدور المقرر للحركة الجماهيرية في إحداث التغيير اللازم في نسبة القوى للخلاص من الإحتلال، إنما يرسخ فكرة الإعتماد على الذات، ويقود إلى إدراج مهمة تحشيد وتنظيم القوى الذاتية في مقدمة مهام وإهتمامات الحركة الفلسطينية، بعيداً عن المواقف الإنتظارية التي تراهن (أو تتوقع) على تغيير في نسبة القوى يأتي من المحيط الإقليمي، جرّاء نهوض الحركة الوطنية الديمقراطية في هذا المحيط (أو في بعض حلقاته على الأقل).. إن البرنامج المرحلي هو برنامج تعبئة وتنظيم القوى الذاتية، والإعتماد على الذات، من موقع الثقة بطاقات الشعب وقدرات حركته الجماهيرية.

[هذا ما تبرزه ***الموضوعة الثامنة*** *في وثيقة «****الخط العام للبرنامج المرحلي.. ١٠ موضوعات****»، التي مع تسليمها بارتباط النهوض الوطني في الأراضي الفلسطينية*

المحتلة، بنهوض الحركة الوطنية الديمقراطية في المحيط الإقليمي، إنما تؤكد في الوقت نفسه، على ما يلي: «إن تنمية وتطوير النضال من أجل طرد الإحتلال وانتزاع حق تقرير المصير ليس مرهوناً بشكل ميكانيكي بإنجاز إنتصار حاسم للحركة الوطنية في الأقطار العربية المحيطة. إن الثوريين الفلسطينيين في المناطق المحتلة يجدون مهمتهم النضالية المباشرة في تنظيم إنتفاضة الجماهير من أجل طرد الإحتلال وحق تقرير المصير، وليس في إحباط النهوض الجماهيري من خلال إنتظار وتغيير موازين القوى من الخارج..»] ■

٣– على قاعدة ما تقدم، فإن البرنامج المرحلي لا يستبعد التسوية السياسية من خلال المفاوضات، إذا وعندما تتوفر الشروط التي تكفل مُخرجات تحقق أهداف النضال الوطني. وعندما بدأت الإستعدادات، إثر إنتهاء حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣، لعقد مؤتمر جنيف إنفاذاً لقرار مجلس الأمن الرقم ٣٣٨ لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، عبَّرت الجبهة الديمقراطية عن موقفها بوضوح، عندما أكدت على تسوية تضمن إنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام ٦٧، وفي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عليها بقيادة منظمة التحرير، ما يعني – أيضاً وبالأساس – تكريس مكانة المنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وناطقاً أوحد بلسانه في أي بحث، أو محفل، يتناول قضيته الوطنية.

[وفي هذا، شكل البرنامج المرحلي خطوة حاسمة في دحض مفاهيم كانت تتملك الوعي السائد في بعض أوساط الحركة الفلسطينية، لإحلال مفاهيم أخرى أكثر نضجاً وبرغماتية وتلبية لمتطلبات تطوير العمل الوطني، ومنها كشف الوهم الكامن في ثنائية التضاد بين «التسوية» وبين «النضال»، وبين «العملية السياسية» وبين «المفاوضات»...، فالتسوية لا تعني بالضرورة التفريط، والمفاوضات لا يترتب عليها بالضرورة التخلي عن النضال بمختلف أشكاله وأساليبه، بما فيه «الكفاح المسلح..»]■

٤– وبهذا تم إبراز تمايز إستراتيجية البرنامج المرحلي عن إستراتيجية النظام الرسمي العربي، بقيادة مصر – في ذلك الحين – القائمة على شعار «إزالة آثار العدوان»، أي تحرير الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام ٦٧، الذي ينطوي أيضاً على إستعادة الأردن للضفة الغربية بموافقة عديد الدول والقوى السياسية (بمن فيه

بعض الإتجاهات الفلسطينية، بما فيها الحزبية)، بينما يمضي البرنامج المرحلي أبعد من ذلك، عندما يطرح هدف إستقلالية الكيانية الفلسطينية ببعديها: إستقلالية التمثيل ووحدانيته من خلال منظمة التحرير + الدولة المستقلة بعاصمتها القدس على حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

وعندما فشلت التسوية بآلية مؤتمر جنيف (بجلسته اليتيمة في ١٩٧٣/١٢/٢١، التي إقتصرت على مصر والأردن من الجانب العربي، واستبعاد المشاركة الفلسطينية من جانب واشنطن، وقرار سوريا عدم المشاركة)، وانتقلت إلى مسار المفاوضات الثنائية المصرية – الإسرائيلية، التي أنتجت «إتفاقيتي كمب ديفيد» (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ومن ضمنها «إتفاقية الإطار» حول الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع، رفضت منظمة التحرير المشاركة فيها لتناقضها السافر مع البرنامج المرحلي، وخروجها عن كل ما ينص عليه.

كما رفضت الجبهة الديمقراطية المشاركة في مفاوضات مدريد – واشنطن (١٩٩١–١٩٩٣)، لإجحاف شروط المشاركة التي ستقود حتماً إلى الإجحاف بالنتائج المتوقعة، إنتقاصاً من الحقوق الوطنية، إن لم يكن مصادرتها، كونها لم توفر: التمثيل المستقل + وقف الإستيطان + التفاوض في مرحلة واحدة أسوة بالدول العربية الأخرى المشاركة، وليس على مرحلتين، الأولى تدور حول الحكم الإداري الذاتي، والثانية غامضة وغير محددة المعالم، عنوانها «الحل الدائم»(!)..؛ والموقف نفسه إتخذته الجبهة الديمقراطية حيال عملية أوسلو بمختلف مراحلها.

إن البرنامج المرحلي، بعدم إستبعاده للتسوية السياسية من خلال المفاوضات، فهو يعلق الإنخراط فيها على شرط توفر الأسس التي تفضي إلى إنجاز هذه الحقوق، وليس الإبتعاد عنها، أو تصفيتها. ومن هذه الزاوية، فإن أوسلو بما قاد إليه من كوارث، ليس ترجمة للبرنامج المرحلي بحلقته المركزية المتمثلة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس على حدود الـ ٦٧، بل هو – أي أوسلو – نقيضه تماماً. إن مسار أوسلو ليس مسار البرنامج المرحلي، بل هو مسار تصفية أهدافه ■

٥– البرنامج المرحلي، كما بلورت عناصره الجبهة الديمقراطية، وبمجمل التطويرات التي أدخلت عليه، إذ ينظر إلى مهام النضال في الضفة، بما فيها القدس، والقطاع،

من أجل طرد الإحتلال وتفكيك الاستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس على حدود الـ ٦٧، باعتبارها الحلقة المركزية في النضال الوطني التحرري في المرحلة التاريخية الراهنة، فإنه لم يكن يهمل دور ومهمات سائر تجمعات الشعب الفلسطيني، التي تحددت كما يلي:

■ داخل حدود الـ ٤٨، مساندة جهود إستنهاض وتأطير نضال الجماهير الفلسطينية من أجل الإعتراف بالمساواة القومية، وما يترتب عليها من مساواة تامة للفلسطينيين العرب بحقوق المواطنة في جميع المجالات، وفي هذا السياق مقاومة سياسة التهويد والإجلاء ومصادرة الأراضي وهدم البيوت، ومن أجل «عودة المقتلعين من أرضهم» إلى ديارهم وممتلكاتهم، فضلاً عن النضال وتعبئة الطاقات، من أجل دعم أهداف نضال الشعب الفلسطيني في الضفة بما فيها القدس، والقطاع.

■ وفي الأردن، فإن الرؤية الجديدة التي تطرحها الجبهة الديمقراطية في إطار البرنامج المرحلي، تقوم على ممارسة الجبهة الديمقراطية لمسؤولياتها الوطنية إزاء الجماهير الفلسطينية في الأردن، من خلال العلاقة الكفاحية التي تربطها بحزب الشعب الديمقراطي (حشد). هذا إلى جانب صون المنجزات التي تحققت في إرساء العلاقة الأردنية – الفلسطينية، على أساس قرارات فك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفة الفلسطينية، وإعتراف الأردن باستقلال دولة فلسطين، وإحباط مشاريع «التوطين» و«الوطن البديل»، وتكريس الإعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

■ أما في الشتات الفلسطيني، في أقطار اللجوء وبلدان المهجر، فإن البرنامج المرحلي يتمحور حول النضال من أجل صون الهوية الوطنية، وتعبئة جماهير الشعب الفلسطيني دفاعاً عن مصالحها الحيوية المباشرة، وربط نضالاتها بالمجرى العام للنضال الوطني الفلسطيني، تحت راية الشعارات التالية: دولة، عودة، مساواة قومية ■

٦– إنطلاقاً من تعريفها للمسألة الوطنية الفلسطينية، التي هي في جوهرها مسألة التبديد القومي لشعب فلسطين، واقتلاعه من وطنه، وتقسيم واحتلال بلاده، وحرمانه من حقه الطبيعي في تقرير مصيره بحرية على أرضه، كانت الجبهة الديمقراطية تدرك – منذ البداية – أن تحقيق الحلقة المركزية من البرنامج المرحلي، أي الدولة المستقلة

على حدود الـ ٦٧، لا يجسد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على كامل أرضه، ولا يشكل حلاً ديمقراطياً جذرياً للمسألة الوطنية الفلسطينية، والذي لن يكون إلا من خلال دولة ديمقراطية موحدة (وليس دولة ثنائية القومية) يتعايش فيها الشعبان في ظل المساواة القومية الكاملة، بعيداً عن أي تمييز أو إضطهاد قومي أو عنصري أو ديني، ما ينطوي – بطبيعة الحال – على الإعتراف بوجود مسألة يهودية، لا تنال من، ولا تثلم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على كامل ترابه الوطني، لكنها تقود إلى الإعتراف بهذا الأمر الواقع، وتقدم حلاً ديمقراطياً له، بعد أن تمخض الصراع في صيرورته عن شعب آخر، وإن بالعدوان الغاصب، والقهر الإستعماري الإستيطاني.

في هذا الإطار، أتى الربط بين البرنامج المرحلي والحل الديمقراطي الجذري للمسألة الوطنية الفلسطينية، تجسيداً لحق تقرير المصير على كامل التراب الوطني، الذي – بدوره – يتطلب مرحلياً: ١– إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بناء على قرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرار الجمعية العامة ٦٧/١٩؛ ٢– إقرار حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم بموجب القرار ١٩٤؛ ٣– ضمان حق المساواة القومية لجماهير الشعب الفلسطيني داخل حدود ١٩٤٨.

إن وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة حقه المبدأي الثابت في تقرير المصير، تجعل من التقدم والنجاحات التي يحرزها نضاله، على أي من هذه المحاور الثلاثة، تعزيزاً ودعماً لنضاله على المحورين الآخرين؛ كما أن إنتصار النضال على هذه المحاور مجتمعة، يحقق قفزة هائلة، بالمعنى التاريخي للكلمة، على طريق إنجاز الحل الديمقراطي الجذري للمسألة الفلسطينية ■

(٣)

الكيانية الفلسطينية في بعديها المتلازمين:

المنظمة والدولة

١– السياسة المعيارية، سياسة البرنامج الوطني المشترك وأساسه البرنامج المرحلي، بطرحها لاستقلالية الكيانية الفلسطينية ببعديها: إستقلالية التمثيل، ووحدانيته، من خلال منظمة التحرير + الدولة المستقلة على حدود الـ ٦٧، تُجري ربطاً وثيقاً ما بين مكانة

منظمة التحرير التمثيلية الحصرية وبين حق تقرير المصير، باعتبار الدولة المستقلة، آنفة الذكر، هي الحلقة المركزية مما يتطلبه مرحلياً الظفر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على كامل ترابه الوطني؛ وعليه تضحى منظمة التحرير، بصفتها ومكانتها، هي الحاملة لمطلب وبرنامج وهدف حق تقرير المصير، ما يعني أن ثلم مكانتها ووحدانيتها ينال من أحد أهم المرتكزات الأساس، التي يقوم عليها حق تقرير المصير، ويقوّضه ■

٢- ما تقدم، لم يَعُدْ – منذ زمن طويل – فرضية تحتاج إلى برهان، بل هو حقيقة سياسية راسخة، وخلاصة مؤكدة من تجربة المسار الفعلي لنضال مديد، بكل ما تطلبه من كدّ وتضحيات. وبغض النظر عن الحال العربية المتراجعة في الإقليم، يبقى مصير الأراضي العربية المحتلة منذ أكثر من نصف قرن مطروحاً بكل أبعاده، على صفيح ساخن. أما بالنسبة للوضع الفلسطيني، فالأمر لا يقتصر على إستعادة الأراضي المحتلة عام ٦٧، على أهميته الفائقة، بل أيضاً إلى من تؤول الولاية، وبالتالي السيادة عليها – بعد التحرير – في سياق التقدم نحو إنجاز الحقوق الوطنية المشروعة، أي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، الذي تشكل بوابته الرئيسية – في الشرط التاريخي الراهن – الدولة المستقلة على حدود الـ ٦٧.

في هذا الإطار، يتوقف وضع مصير الأراضي الفلسطينية على أحد خيارين: إما ضم الضفة لإسرائيل وحكم إداري ذاتي محدود على الشعب في جزء من الضفة، وتقاسم وظيفي مع الأردن في إطار كونفدرالية (ربما)، مع كيانية مستقلة، لكن مقيّدة، للقطاع، لمّا تتضح معالمها بعد؛ أو دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي والوحيد، ما يعني أن أي مساس بمكانة المنظمة يصب في خانة الحل التصفوي الذي يمثله الخيار الأول ■

٣- إن الخلاصة الرئيسية من نضالات العقود الماضية تبرز مايلي: لولا نضالات الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير، بمكانتها التمثيلية الحصرية، لما تحققت الإعترافات الواسعة بالحقوق المشروعة لشعبنا، التي رسَّخت مكانة هذه الحقوق، ولما حصلنا على عديد قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، التي تؤكد ذلك: من **القرار ٣٢٣٦** (١٩٧٤/١١/٢٢) إبتداءً، الذي يؤكد الحق في تقرير المصير وفي

الإستقلال والسيادة الوطنيين وفي العودة إلى الديار والممتلكات، ويطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقيم إتصالات مع م.ت.ف في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين؛ **و القرار ٣٢٣٧** (بنفس التاريخ) الذي يمنح منظمة التحرير صفة مراقب في الأمم المتحدة؛ مروراً بعديد القرارات التي يضيق المجال عن ذكرها؛ وإنتهاء **بالقرار ٦٧/١٩** (٢٠١٢/١١/٢٩) الذي يعيد تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والإستقلال في دولته فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، وحل مشكلة اللاجئين على نحو عادل وفقاً للقرار ١٩٤، ويمنح فلسطين مركز دولة غير عضو، لها صفة المراقب في الأمم المتحدة.

الحالة الفلسطينية، ومن ضمنها الجبهة الديمقراطية، كانت – ومازالت – تدرك أن قرارات الأمم المتحدة، وقبلها الرباط، وفي سياقها قرارات دول عدم الإنحياز والمؤتمر الإسلامي، ومعها قرارات الدول الإشتراكية (في حينه)، على إيجابياتها الجمَّة، لا تتعدى كونها أحد العناصر المهمة في الصراع، لكنها ليست العنصر الأهم المتمثل بالمواجهة في الميدان، عندما تطغى خسائر العدو على المكاسب التي يجنيها من إستمرار إحتلاله وتوحش إستيطانه.

هذا ما نضعه باستمرار نصب الأعين، مؤكدين على دور الإنتفاضة الشاملة في تعديل نسبة القوى، التي تقود إلى إستخلاص الحقوق الوطنية، مؤكدين على شرطها الضروري، المتمثل بالوحدة الداخلية، على قاعدة برنامجية واضحة، تقوم على إستقلالية الكيانية الفلسطينية في بعديها المتلازمين: المنظمة والدولة، بالمواصفات التي تم التأكيد عليها مراراً ■

مطلع نيسان (إبريل) ٢٠١٩

حركة حماس والكيانية الفلسطينية المستقلة

مدخـل

في الجولة الثالثة للحوار الفلسطيني في موسكو (١١-٢٠١٩/٢/١٣) بدعوة من «معهد الإستشراق» التابع لوزارة الخارجية الروسية، أحجم وفد حركة حماس عن التوقيع على مشروع البيان المشترك («إعلان موسكو») بسبب إعتراضه على ما ورد في فقرته الأولى: «.. إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧،...»؛ وفي فقرته الأخيرة: «.. دعم نضال الشعب الفلسطيني ووحدته تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

لا تتوقف هذه الورقة أمام سلبيات عدم نجاح حوار موسكو، الذي كان بالإمكان أن يخدم قضيتنا الوطنية بتوجيه طلب إلى روسيا «بصفتها الراعي لهذا اللقاء بإبلاغ المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي عن نتائجه». وهذا ما كانت تتوقع روسيا – من موقعها الصديق للشعب الفلسطيني – أن يصدر عن الحوار الفلسطيني، كما جاء في الفقرة الأخيرة (الرقم ١١) لمسودة البيان المشترك الذي تقدمت به موسكو إلى طاولة الحوار.

كذلك لا تتوقف هذه الورقة أمام مسؤولية وفد حركة حماس في إفشال حوار موسكو، فليس هذا هو موضوعنا؛ علماً أن أداء وفد فتح التوتيري المفتعل، لا يخلي ساحته من تحمل قسطاً وافراً من هذه المسؤولية أيضاً.

إن موقف وفد حركة حماس السلبي في حوار موسكو من إستقلالية الكيانية الفلسطينية بركنيها: المنظمة والدولة، هو موقف ظرفي، له إعتباراته في سياق التوظيف السياسي، الذي لا نبرىء وفد حركة فتح أيضاً منه، حيث لا نستبعد عن كلا الموقفين على الأرجح، عدم إكتراثهما بالفائدة السياسية المتوخاة من دخول موسكو – بطلب فلسطيني جامع – على خط «.. تكثيف الجهود الدولية الإجماعية لتشجيع تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس المرجعية الدولية المعترف بها» (الفقرة

الرقم ١٠ من مسودة البيان المشترك المقترحة من موسكو). وهذا أقل ما يمكن أن يقال عن موقف حركتي فتح وحماس، الذي لا يلغي خلافهما، إن لم يكن صراعهما، واقع تقاطعهما الظرفي على قضايا معيّنة، وفقاً لقانون «الوحدة مع الصراع»(!).

ما ترمي إليه هذه الورقة هو تسليط الضوء على موقف حركة حماس الفعلي من مسألة إستقلالية الكيانية الفلسطينية ببعديها: إستقلالية التمثيل ووحدانيته من خلال منظمة التحرير + الدولة المستقلة على حدود الـ ٦٧، كما تطور في وثائقها البرنامجية، وفي ما ذهبت إليه حركة حماس حيال موضوعي المنظمة والدولة من مواقف، في إطار بيانات التوافق الوطني، التي أتت في بعضها مطابقة لما يسمى بالثوابت الوطنية، وفي بعضها الآخر قريبة منها، على الرغم من النزعة التوظيفية التي مازالت عالقة بالعقل السياسي لحركة حماس في خلطها في عدد من القضايا، ما بين الذات وبين الموضوع، بترجيح الأولى على الثانية، أي بتغليب إعتبارات الذات الحزبية الضيقة، على الموضوع المتصل بالمصلحة الوطنية العليا ■

(١)

حركة حماس والبرنامج المرحلي

١- بعد أن دخل البرنامج المرحلي العقد الخامس من إعتماده الرسمي كبرنامج للحركة الوطنية الفلسطينية في الدورة ١٢ للمجلس الوطني (حزيران/ يونيو ١٩٧٤)، لم تنجح المحاولات البرنامجية الأخرى – على تعددها واختلاف مشاربها الفكرية – في إزاحة البرنامج المرحلي من تصدر أجندة العمل الوطني، والحلول مكانه، رغم عدم إنجاز البرنامج المرحلي لحلقته المركزية المتمثلة بالدولة المستقلة على حدود الـ ٦٧، باعتبارها خطوة حاسمة على طريق تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير على كامل ترابه الوطني، فالحالة الفلسطينية لم تجترح برنامجاً آخر يتمتع بمواصفات البديل الحقيقي للبرنامج المرحلي، لعدم إنعقاد الشرط التاريخي المولِّد لبرنامج آخر.

حركة حماس التي غالبت طويلاً إستحقاق القبول بالبرنامج المرحلي، وجدت نفسها مُضطرة للتسليم به، فتجرعت كأسه، إن على لسان بعض قيادييها من الصف الأول، أو بما هو أهم، وأكثر رسوخاً على مستوى المرجعية الفكرية والسياسية، وطنياً وحمسوياً، سواء من خلال التوقيع على «وثيقة الوفاق الوطني» (٢٠٠٦/٦/٢٧)[١]، وهي من أهم الوثائق الفلسطينية التي صدرت عن الكل الفلسطيني في العقدين الأخيرين؛ أو من خلال ما ورد في «وثيقة المباديء والسياسات العامة»[٢] الصادرة عن المؤتمر العام لحركة حماس، الذي إختتم أعماله في نيسان (إبريل) ٢٠١٧ ■

٢- في الفقرة ١ من «وثيقة الوفاق الوطني» وافقت حركة حماس على الصياغة التالية للبرنامج المرحلي، التي لوضوحها الشديد – لا تحتاج إلى تعليق: «*إن الشعب*

---

(١) راجع «وثيقة الوفاق الوطني»، ص ٩٥ – ١٠٦ من الكتاب بنفس العنوان. الناشران: شركة دار التقدم العربي (بيروت)، والدار الوطنية الجديدة (دمشق). ط١: آب (أغسطس) ٢٠١٠.

(٢) راجع هذه الوثيقة، ص ١٦٥–١٧٢ من كتاب «في مجرى الأحداث... ٢٠١٧». ط١: أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨. من إصدار «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات»(ملف).

الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى ويناضل من أجل تحرير أرضه وإزالة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضم العنصري، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والإستقلال وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام ٦٧ وعاصمتها القدس الشريف وضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين بدون إستثناء أو تمييز مستندين في ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا» ■

٣- بالوجهة ذاتها، فإن ما ورد حول نفس الموضوع في وثيقة حماس المؤتمرية، لا يقل وضوحاً عن ما تضمنته «وثيقة الوفاق الوطني»، التي تنطوي بالضرورة على تسويات صياغية، كونها صادرة عن توافق قوى؛ لا بل هي تتجاوزها بمدلول الإلتزام بالبرنامج المرحلي، باعتبارها – أي وثيقة المؤتمر – التعبير المباشر المتبنى من حركة حماس بسلطتها الأعلى، بدون «تدوير زوايا» مع القوى الأخرى.

[أكثر من هذا، فإن صياغة وثيقة مؤتمر حماس لموضوع القدس جاءت أكثر دقة من صياغة «وثيقة الوفاق الوطني»؛ ففي وثيقة حماس ترد القدس بكامل مساحتها على خطوط ٤ حزيران (يونيو) ٦٧، بينما ترد في «وثيقة الوفاق الوطني» بمصطلح «القدس الشريف» الذي – بتفسيره – يقتصر على «المدينة القديمة»، أو الأماكن المقدسة في المدينة، ما يفتح الباب أمام تأويل يؤدي – في التطبيق العملي – إلى قضم مساحة القدس بإزاحة حدودها شرق خطوط الـ ٦٧]

٤- تأكيداً على ما سبق، نستشهد بما ورد في وثيقة مؤتمر حماس – ٢٠١٧، تحت عنوان «الموقف من الإحتلال والتسوية السياسية»، في الشطر الثاني من الفقرة ٣: *«... – فإن حماس تعتبر أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أخرجوا منها، هي صيغة توافقية وطنية مشتركة»*، ما يعني أن حركة حماس تعتبر نفسها معنية وملتزمة بهذه *«الصيغة المشتركة»*، لا بل هي جزء منها.

إن القبول بالبرنامج المرحلي، وإن في سياق وضعه في فم «التوافقية الوطنية»،

لا يضعفه، بل يزيده قوة، فالتوافق الوطني عامل إستقواء للكل بالكل، ومن شأنه أن يستحث حركة حماس للإنضمام إلى نسق السياسة الوطنية المعيارية، سياسة البرنامج المشترك، ما يشكل مكسباً وطنياً بكل تأكيد ■

٥- أما ما ورد في الشطر الأول من نفس الفقرة ٣: «*لا تنازل عن أي جزء من أرض فلسطين، مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط، ومهما طال الإحتلال. وترفض حماس أي بديل عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً من نهرها إلى بحرها. ومع ذلك – وبما لا يعني إطلاقاً الإعتراف بالكيان الصهيوني، ولا التنازل عن أي من الحقوق الفلسطينية – ...*»؛ فهو لا يتعارض مع ما يقدمه الحل الديمقراطي الجذري للمسألة الفلسطينية في إطار دولة ديمقراطية موحدة، وبالتحديد من زاوية التمسك بتمامية التراب الوطني تجسيداً لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على كامل أرض الوطن (أي ما يناظر – من زاوية معيّنة – التحرير من النهر إلى البحر).

بالمقابل، فإن وثيقة حماس لا تقدم إجابة – لأسباب نجهلها – على ما سوف يكون عليه وضع النصف الآخر من مواطني فلسطين المحررة من الصهيونية، ربما لأن الموضوع لم يستوفَ بحثاً في هيئات الحركة، مع الإشارة إلى أن عدم تقديم إجابة يضعف الفكرة – الأساس التي هي التحرير الكامل، ويفتح على تساؤلات وافتراضات، يكون السبيل الأفضل لجلائها، هو إستكمال عناصر الفكرة بما تفتقد إليه.

هذا ما قامت به الجبهة الديمقراطية منذ التأسيس في العام ١٩٦٩ [١]. وهذا ما

---

(١) ■ راجع الفصل بعنوان: «الحل الديمقراطي الجذري للمسألة الوطنية»، ص٢١٣-٢٥٠ من كتاب «في المسألة الفلسطينية.. ١٩٧٥-٢٠١٣»، الكتاب الرقم ٨ من سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، من إصدار «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات»(ملف). ط١: شباط (فبراير) ٢٠١٤.

■ يحتوي هذا الفصل على المساهمات التالية: حول «شعار الدولة الديمقراطية» + المشروع المقدم من الجبهة الديمقراطية إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة (١٩٦٩) + وثيقة: «نحو حل ديمقراطي للمسألة الفلسطينية» المقدم إلى المؤتمر الوطني العام الأول للجبهة الديمقراطية (١٩٧٠) + تمايز موقف الجبهة الديمقراطية (من دراسة قدمها الباحث والمؤرخ الفلسطيني د. ماهر الشريف) + البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية (١٩٧٥-٢٠١٣) والحل الديمقراطي الجذري.

توصلت إليه – بعد مخاض – الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني (شباط/فبراير ١٩٧١) التي تبنت شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية، حيث ورد في برنامج العمل السياسي الصادر عن أعمال هذه الدورة، مايلي: *«إن دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الإستعمار الصهيوني، هي الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح الأمة في التحرر القومي والوحدة الشاملة»* ■

٦- إلى هذا، فإن وثيقة حماس المؤتمرية لا تربط ما بين قبولها بالبرنامج الوطني المرحلي الذي تتناوله بالتفصيل، وما بين التحرير، حيث تكتفي في الفقرة ١ تحت عنوان «المقاومة والتحرير» بالكلام عن تحرير فلسطين باعتباره *«واجب الشعب الفلسطيني بصفة خاصة، وواجب الأمة العربية والإسلامية بصفة عامة، وهو أيضاً مسؤولية إنسانية وفق مقتضيات الحق والعدل»*. بالطبع هذه أمور لا خلاف عليها، ومن الأهمية بمكان الإشارة إليها، لكنها لا تساهم بشيء في توضيح خط العمل الرئيسي لبلوغ هدف التحرير (!).

إن حركة كحماس، بالموقع الذي تحتله في الحركة الفلسطينية، معنية بتقديم رؤية، تصور،... عن ما تنطوي عليه إستراتيجية التحرير الكامل من مراحل ومهام وعلائق فيما بينها، وإن بالبنط العريض. إن رفع شعار التحرير الكامل الذي يقتصر على التذكير بالواجب الوطني والقومي والإنساني ليس كافياً، ولا يعوّض عن الإفتقاد إلى إستراتيجية تلقي الضوء على عدد من مفاصلها الرئيسية، بأقل تقدير ■

(٢)

حركة حماس في أدبياتها، ومنظمة التحرير

١- إعتبرت حماس في المادة ٢٧ من ميثاقها التأسيسي (١٩٨٨/٨/١٨)[١]، أن *«المنظمة تبنت فكرة الدولة العلمانية (..) والفكرة العلمانية، مناقضة للفكرة الدينية*

(١) راجع النص الكامل للميثاق، ص ٢٩٧-٣٠٧ من كتاب «حماس. . الفكر والممارسة السياسية» لمؤلفه خالد الحروب، الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية . ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦.

مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف، والتصرفات وتتخذ القرارات. ومن هنا مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية – وما يمكن أن تتطور إليه – وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي – الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا ومن فرَّط في دينه فقد خسر(..)». ولكن المادة ٢٧، بالمقابل، تستدرك قائلة: و«*يوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها، ووقود نارها التي تحرق الأعداء. فإلى أن يتم ذلك(..) فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الإبن من أبيه والأخ من أخيه، القريب من قريبه(..)*» ■

٢– بالمقابل، فإن ما ورد في «وثيقة المباديء والسياسات العامة» التي تتحرك على نفس مستوى القيمة الفكرية والسياسية المرجعية بالنسبة لحماس، باعتبارها وثيقة مؤتمرية، إنما يتناول الموقف من منظمة التحرير على نحو مختلف تماماً في الفقرة ٣ من عنوان «النظام السياسي الفلسطيني»: «٣– *منظمة التحرير الفلسطينية إطار وطني للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يجب المحافظة عليه، مع ضرورة العمل على تطويرها وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية، تضمن مشاركة جميع مكوّنات وقوى الشعب الفلسطيني، وبما يحافظ على الحقوق الفلسطينية*» ■

٣– الفارق – بفاصل أربعة عقود – بين الصيغتين واضح تماماً، فالصيغة الثانية (٢٠١٧)، إلى جانب خلوّها من رطانة الخطاب الأصولي الغيبي للصيغة الأولى (١٩٨٨)، بمغالطاتها الفجّة، إن في موضوع العلمانية أو غيرها، تتناول – من موقع الحرص على المنظمة – وبلغة سياسية ملموسة، أسلوب تطوير المنظمة، وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية بمشاركة جميع القوى والمكونات الخ..؛ وهذا أمر جيد ومطروح بإلحاح على جدول أعمال الوضع الفلسطيني.

ومع ذلك، فإن صيغة – ٢٠١٧ في مقاربة موضوع منظمة التحرير تفتقد إلى البعد الآخر، الذي يأتي في المقام الأول، ألا وهو الموقف الواضح من مكانة م.ت.ف، كممثل شرعي ووحيد للشعب، الذي يجعل منها المؤسسة الحاملة، والمؤتمنة – من وجهة نظر شعبنا والعالم والشرعية الدولية – على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إن تجاوز وتجاهل مكانة المنظمة، بحصره البحث في الجانب الإصلاحي الديمقراطي

الداخلي، يلغي البعد الآخر المتمثل بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف، التي تَبْهُت مضموناً، وتهتز، عندما يجري تغييب حامل هذه الحقوق باسم شعب فلسطين، وتجاهل مكانته ■

(٣)

حركة حماس في الحوارات الوطنية، ومنظمة التحرير

■ مقارنة مع ما سبق، تعتبر مواقف حماس حيال المنظمة لجهة الإعتراف بمكانتها التمثيلية الجامعة، أكثر تقدماً في إطار ملتقيات الحوار الفلسطيني. هذا ما تؤكده مُخرجات ٤ محطات حوارية مفصلية (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠١١، ٢٠١٧)، صادقت بختامها الفصائل المشاركة فيها – ومن ضمنها حركة حماس – على مايلي:

١- **«إعلان القاهرة»** (٢٠٠٥/٣/١٧)[١] الصادر عن مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني الثالث، الذي نصَّت فقرته الخامسة على التالي: «٥- *وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ومن أجل ذلك، تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس، وتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية، وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الإجتماعات*».

يلاحظ في «إعلان القاهرة»، أن فقرته الرقم٥ لم تُشِرْ إلى المجلس الوطني بالتسمية الصريحة، ولا إلى إعتماد أسس ديمقراطية في تشكيله، كما لم تأتِ على ذكر هيئات أخرى في المنظمة، حيث جاء التركيز وأُعطيت أولوية لأمرين: الترسيم الجماعي لقرار التهدئة مع إسرائيل (الفقرة٢) + عقد إنتخابات المجلس التشريعي واستكمال إنتخابات المجالس المحلية (الفقرة٤). أما «**لجنة تطوير م.ت.ف**»، أو «**لجنة تفعيل وتطوير**

---

(١) راجع عنوان «الحوار الوطني الثالث» (إعلان القاهرة)، ١٥-٢٠٠٥/٣/١٧، ص٥٩-٧١ من كتاب «رئاسية ٢٠٠٥..»، الكتاب الرقم ١٥ من سلسلة الطريق إلى الإستقلال». الناشران: شركة دار التقدم العربي (بيروت)، والدار الوطنية الجديدة (دمشق). ط١: آذار (مارس) ٢٠٠٦.

م.ت.ف»، والتي باتت تُعرَّف أيضاً كـ **«إطار قيادي مؤقت»**، تبعاً للتسمية الأخرى لها التي إستخدمت في «إتفاقية الوفاق الوطني» (٢٠١١/٥/٤)، فقد تم الإتفاق على أسس تشكيلها ■

٢- صادقت حركة حماس على **«وثيقة الوفاق الوطني»**، أو **«وثيقة الأسرى»** (٢٠٠٦/٦/٢٧) التي ورد في فقرتها الثانية، مايلي: «٢- *الإسراع في إنجاز ما تم الإتفاق عليه في القاهرة في آذار (مارس) ٢٠٠٥ فيما يتعلق بتطوير وتفعيل م.ت.ف وانضمام كل القوى والفصائل إليها، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا (..)، (..) وأن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام ٢٠٠٦ (...)، بالإنتخابات حيثما أمكن وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي والتوافق حيث يتعذر إجراء الإنتخابات (...) والحفاظ على م.ت.ف إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً حامياً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي*».

في هذه الفقرة يُلاحظ ما يلي: بعد أن كان الكلام في «إعلان القاهرة» عن إنضمام جميع القوى والفصائل **وفق أسس يتم التراضي عليها** بصفة المنظمة الممثل الشرعي والوحيد، إنتقل الكلام في «وثيقة الوفاق الوطني» إلى إنضمام جميع القوى **وفق أسس ديمقراطية** ترسخ مكانة م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد، تجري ترجمة هذه الأسس من خلال مجلس وطني جديد يتشكل بالإنتخابات النسبية الكاملة أو بالتوافق، حسب ما يتيحه الظرف السائد ■

٣- وقعت حركة حماس على **«إتفاقية الوفاق الوطني»** (القاهرة، ٢٠١١/٥/٤)، «إرتباطاً بالحوار الفلسطيني الشامل الذي عُقد في القاهرة إبتداءً من ٢٠٠٩/٢/٢٦ (...)، وما تلاه من جلسات حوار متعددة (...)». وتكمن أهمية الإتفاقية في تناولها بآليات محددة، لكيفية تجاوز الإنقسام في عناوينه الرئيسية: ١- منظمة التحرير الفلسطينية؛ ٢- الإنتخابات؛ ٣- الأمن؛ ٤- المصالحات الوطنية؛ ٥- اللجنة المشتركة؛ ٦- المعتقلون. علماً أن عنوان الأمن – لمركزيته وحساسيته – يحتل ٤٤٪ من مساحة الإتفاقية.

إستعادت «إتفاقية الوفاق الوطني» تحت عنوان «أولاً- منظمة التحرير الفلسطينية»،

ما سبق الإتفاق عليه في «إعلان القاهرة» (٢٠٠٥)، و«وثيقة الوفاق الوطني» (٢٠٠٦)، قبل أن تنتقل إلى موضوع المجلس الوطني، بتحديد ولايته بأربع سنوات، على أن يجري إنتخابه بالتزامن مع إنتخابات المجلس التشريعي «*بالتمثيل النسبي الكامل وبقانون يُتفق عليه، وبالتوافق في المواقع التي يتعذر فيها إجراء الإنتخابات*».

وتحت نفس العنوان يأتي أيضاً: «*تقوم اللجنة (المكلفة بتطوير م.ت.ف) بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهياكل والمهام لكل من م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وبما يحافظ على مرجعية م.ت.ف للسلطة الفلسطينية، ويضمن عدم الإزدواجية بينهما في الصلاحيات والمسؤوليات.*

ولحين إنتخاب المجلس الوطني الجديد ومع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة تقوم اللجنة المكلفة بتطوير م.ت.ف حسب إعلان القاهرة ٢٠٠٥ باستكمال تشكيلها وعقد أول إجتماع لها كإطار قيادي مؤقت، وتكون مهامها كالتالي: وضع الأسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني؛ معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق؛ متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار. وتعقد اللجنة (المكلفة بتطوير م.ت.ف) إجتماعها الأول في القاهرة لبحث آليات عملها».

عقدت لجنة تطوير وتفعيل م.ت.ف إجتماعين، سمّى الإجتماع الأول المستقلين في عضويتها، ثم إنقطعت تماماً عن الإجتماعات منذ مطلع ٢٠١٢، ما يتناقض مع الأهمية التي أفردتها لها «إتفاقية الوفاق الوطني» التي حددت موقعها «*كإطار قيادي مؤقت*» يكون من بين مهامه «*إتخاذ القرارات بالتوافق بشأن القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني*». علماً أن إستخدام مصطلح «الإطار القيادي المؤقت» الذي تحفظت عليه حركة فتح لاحقاً، قد سبق إستخدامه في نص «**إتفاق المصالحة بين فتح وحماس**»، تم التوقيع في القاهرة، وبرعاية مصرية يوم ٢٠١١/٤/٢٧، أي قبل التوقيع الفصائلي الجماعي (٢٠١١/٥/٤) بثمانية أيام ■

٤- وأخيراً، وافقت حركة حماس على «**البيان الصادر عن إجتماع فصائل العمل**

الوطني» (القاهرة، ٢٠١٧/١١/٢٢)[١]، ومن ضمنه على الفقرة بعنوان: «*أولاً– منظمة التحرير الفلسطينية*»، التي تنص على مايلي: «*إنطلاقاً من أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، أكد المجتمعون ضرورة الإسراع بخطوات تطوير وتفعيل منظمة التحرير وفقاً لإعلان القاهرة ٢٠٠٥، ودعوة لجنة تفعيل وتطوير المنظمة للإجتماع لتحقيق ذلك*».

بمعاينة هذه الفقرة يتبيَّن أنها تؤكد بوضوح، وبلا أدنى لبس، على مكانة المنظمة؛ وبالتوازي مع هذا، وليس كشرط يعلق على تنفيذه التأكيد على مكانة المنظمة، يرد النص على «ضرورة الإسراع بخطوات تطوير وتفعيل منظمة التحرير» ■

(٤)

المشكلة في السياسة وليست في ركني الكيانية

١– الوثائق المار ذكرها، وعلى يد بعض مقاطعها بالتحديد، تؤكد أن حركة حماس، وإن لم يتصدر خطابها السياسي – بشكل عام – موضوع الكيانية الفلسطينية المستقلة بركنيها المتلازمين (المنظمة بمكانتها + الدولة المستقلة، ومن ضمنها القدس على حدود الـ ٦٧)، فإنها لا تعارضهما عندما يَرِدان في سياق التأكيد على ثوابت الإجماع الوطني؛ هذا ما تنص عليه وثيقة مؤتمر حماس– ٢٠١٧ بالنسبة للدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على خطوط (أو حدود) الـ ٦٧. والأمر نفسه ينطبق على التأكيد على مكانة المنظمة، كما حصل في بيانات صادرة عن ملتقيات الحوار الوطني (إعلان القاهرة، بيان ٢٠١٧/١١/٢٢). وإلى هذا نضيف التالي:

أ) حركة حماس تدرك – أسوة بغيرها – عدم جواز الخلط ما بين مستوى تفعيل وتطوير م.ت.ف بضم جميع القوى والفصائل إليها، ما سوف يترافق مع الإصلاح الديمقراطي لبنيانها، وعلاقاتها الداخلية، ومع الشعب عموماً بمختلف قطاعاته؛ وبين المستوى الآخر الذي تتحرك عليه المكانة القانونية والسياسية للمنظمة، الحاملة، والضامنة لحق تقرير المصير أمام العالم أجمع، حيث إهتزاز المكانة تَثلُمْ الحق، وتفرج عن مساعي الإشراك في التمثيل، أو تجاوزه، وصولاً إلى خلق صعوبات مضافة، تعرقل

(١) راجع البيان، ص ٢٠١٧–٢٢٠ من كتاب «في مجرى الأحداث.. ٢٠١٧». مصدر سبق ذكره.

التقدم نحو إنجاز هدف الدولة المستقلة بمواصفات الشرعيات الفلسطينية والدولية، كما والشرعيات الأخرى الواقعة بينهما (مؤتمر عدم الإنحياز، منظمة التضامن الإسلامي، الخ..).

ب) حركة حماس على درجة كافية – إن لم تكن فائضة – من الواقعية السياسية، لكي تدرك الفارق النوعي بين نسبة القوى التي يتطلبها إنجاز هدف الدولة المستقلة على حدود الـ ٦٧، ونسبة القوى الأخرى التي يفترضها التحرير الكامل (أو غيرها من التسميات التي تعكس نفس الفكرة)، وبغض النظر عن مدى صحة أو دقة هذا المصطلح، الذي تجاوزته منذ عقود قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بما بات يطلق عليه تسمية الحل الديمقراطي للقضية.

هذا هو الإعتبار – ولا إعتبار سواه – الذي جعل حركة حماس في وثيقتها المؤتمرية – ٢٠١٧ توافق على هدف الدولة المستقلة على حدود الـ ٦٧، وإن نسبت موافقتها إلى متطلبات الإنسجام مع «الصيغة التوافقية الوطنية المشتركة»(!) ■

٢– طالما أكدت حركة حماس في أكثر من محطة على موافقتها، إن لم يكن تبنيها للكيانية الفلسطينية المستقلة بركنيها (المنظمة + الدولة) بصيغتها الرسمية والشرعية الفلسطينية، فلماذا تجعل منها – في بعض المحطات – مسألة خلافية ترقى إلى سوية تبرير الإفتراق المبدأي؟

وفي محاولة لتبيان هذه المفارقة، بما يترتب عليها من سلبيات، نجتهد بالوجهة التالية:

أ) ثمة إعتبارات تتصل (كما جرى في حوار موسكو) بالتوظيف السياسي وفي إمتداده ما يندرج في خانة مراعاة العلاقات، التقاطعات، التحالفات الفلسطينية وخاصة الإقليمية؛ وهذا أمر لا إعتراض عليه من حيث المبدأ، طالما إنه يخدم العملية الوطنية، لكن كل الرفض له، عندما ينعكس سلباً على المصلحة الوطنية.

ب) تأكيداً لما سبق، وبالتداخل معه، ثمة إعتبارات أيضاً، ناجمة عما يمليه من سياسات، وما يفرضه من تسويات، إنفراد حركة حماس بالسلطة في ظل إنقسام داخلي ممتد، كحزب «حاكم»، وإن تحت حصار متعدد الأوجه، وعدوان إسرائيلي مستدام.

ج) ثمة إعتبارات – أخيراً – تتصل بالموروث الفكري (أو ببقاياه) كما ينعكس في السياسة اليومية، والذي لم يفقد تأثيره بعد في جسم الحركة، حتى بعد القفزة النوعية في فكرها السياسي، التي حققتها حركة حماس في مؤتمرها الأخير (٢٠١٧) على يد «وثيقة المباديء والسياسات العامة»، التي إرتقت ببرنامج حماس من العقائدية الأصولية الأممية بمسحة فلسطينية، كما عكسها ميثاق التأسيس (١٩٨٨)، إلى مشارف الواقعية السياسية الوطنية الفلسطينية بطبعتها المحافظة.

٣– إلى جانب ما ذكر، قد تكون هناك إعتبارات أخرى – أقل أو أكثر أهمية–، لكنها لا تغيّر في النتيجة شيئاً: لا مشكلة عند حركة حماس في تبني الكيانية الفلسطينية المستقلة بركنيها، والخلاف السياسي معها، كما هو الخلاف السياسي مع غيرها، لا يدور حول هذا، بل حول قضايا أخرى، لم تُقصِّر أدبيات الجبهة الديمقراطية يوماً، في تناولها كلما طرحت نفسها؛ لكنها ليست هي موضوعنا في هذه الورقة.

وفي ظننا، أن الخلاف حول الكيانية المستقلة بركنيها المتلازمين، هو أمر مفتعل، يجري تضخيمه عند الطلب، من قبل حركة حماس، و/أو من يناوئها (حركة فتح) سواء بسواء، لصرف الأنظار – كلما تطلب الأمر – عن إدارة الحوار حول القضايا الرئيسية المطروحة وطنياً، للتوافق على سُبُل مواجهتها.

ومن هذه القضايا – على سبيل المثال – كيف نواجه «صفقة ترامب» لتصفية القضية الوطنية؟ هل نكتفي برفضها وقطع الإتصالات الرسمية مع واشنطن، مع إبقاء قناة التعاون الأمني معها سالكة؛ أم ننتقل إلى مواجهة الأصل من خلال تطبيق إستراتيجية الخروج من أوسلو، كما فصَّلتها بشكل ملموس قرارات الدورة ٢٣ للمجلس الوطني (٣٠/٤–٢٠١٨/٥/٤)، ما يقود إلى تصعيد المقاومة الشعبية الخ..، ويوفر – في الوقت نفسه – قاعدة سياسية أرحب وأكثر تماسكاً لاستعادة الوحدة الداخلية، تطوق إتجاهات إدامة الإنقسام على جهتي الخط المحفور بينهما ■

(٥)

«توطين» الفكر السياسي لحركة حماس

في صرح الفكر السياسي الفلسطيني الجامع

١- الفكر السياسي الفلسطيني، كما تبلور في مسار شاق ومكلف منذ عشرينيات القرن الماضي، فكر وطني بالأصالة، وعقائدي بالوكالة، وطني بالأساس، وعقائدي بالإحالة؛ فكر إغتنى بالتضحيات الغالية في ميدان الصراع، كما بمساهمات العقول النيّرة، أفراداً وجماعات، أنجبها شعبنا وصقلتها التجربة والمعاناة، على إمتداد عقود من الزمن.

الفكر السياسي الفلسطيني، هو فكر الوطنية الفلسطينية، لبيت بمنازل كثيرة، تيار بروافد عديدة، منها الدافق، والأقل دفقاً، وشحيح المياه؛ جميعها ساهمت وتساهم بتحويل هذا التيار إلى قوة جارفة لما يعترضها من عقبات مازالت تحول دون إنجاز الحقوق الوطنية.

الفكر السياسي الفلسطيني، فكر محدد وواضح المعالم، واقعي ومُحصَّن، لا تشتق منه سياسات باطنها غير ظاهرها، والمضمر فيها غير المعلن؛ الفكر السياسي الفلسطيني، التعددي بمصادره، الوحدوي الجامع في محصلته، فكر يستمد قوته من شمس تنيره، ونهار يتحرك على أرضه، وينأى بنفسه عن مساحات العتمة والظلال، بما تقود إليه من تيه وضلال، وخروج عن صواب المسار، مسار العودة والتحرير وتقرير المصير■

٢- طويلة كانت رحلة الفكر السياسي لحركة حماس، من «ميثاق» التأسيس إلى «وثيقة المباديء والسياسات العامة»، لكنها مثمرة، إذ أفضت إلى «تبيئة» الفكر السياسي لحماس، أي إلى «توطين» هذا الفكر في «البيئة» الفلسطينية المحكومة بأولوية التحرر الوطني، وما يتبعها من أفضليات: أفضلية الوحدة على الإنقسام، والكيان الجامع على فوضى الكيانات؛ كما وأفضلية المكانة التمثيلية الموحدة، والمكرسة بمرجعية الشرعية الدولية، على تجاهل، أو تجهيل هذه المكانة وتوزيعها على مكانات؛ وإلى كل هذ نضيف: وحدة البرنامج الذي يصون وحدة الشعب على قاعدة التمسك بوحدة حقوقه الوطنية ■

٣- إن تطوير الفكر السياسي لحركة حماس، نحو مزيد من الإقتراب من السياسة الوطنية المعيارية، أتى في سياق الإنخراط، وبتضحيات بالغة، في النضال الوطني التحرري من أوسع أبوابه؛ كما أنه أتى في سياق عملية حوارية داخلية جدية، نقدر، على رغم من عدم إطلاعنا على مجرياتها، إنما قياساً على بعض ما تبدّى من نتائجها، أنها لم تكن بعيدة عن الحوارات التي شهدتها أحزاب أخرى، متحدرة من شجرة الإسلام السياسي، طوّرت برامجها بوجهة «توطين» فكرها السياسي، وجعله أكثر ملاءمة وإستجابة لمتطلبات العمل السياسي في ساحتها «القطرية».

إن الصعوبات التي تواجه الحالة الفلسطينية عموماً، بما فيها حركة حماس، وبخاصة بعد أن إختارت لنفسها موقع «الحزب الحاكم»، بما يترتب عليه من أعباء، تضعها أمام إستحقاقات، وتعرضها لتحديات، لن يكون بمقدورها رفعها، إلا بمزيد من الإقتراب من السياسة الوطنية المعيارية القائمة على ركيزتي السياسة الواقعية والوحدة الوطنية، ما يعني ضرورة إستكمال ما تبقى من شروط «توطين» فكرها السياسي في صرح الفكر السياسي الفلسطيني الجامع ■

مطلع نيسان (إبريل) ٢٠١٩

الحوار الفلسطيني الثالث في موسكو
٢٠١٩/٢/١٣-١١

- وقائع الحوار
- الحوار الفلسطيني ما بين جولتين
- مداخلة الجبهة الديمقراطية
- البيان المشترك (إعلان موسكو)
- ملحق: حول سياسة روسيا الإتحادية في الشرق الأوسط

وقائع الحوار

[إنعقدت جولة الحوار الوطني الفلسطيني الثالث في موسكو في ظل أوضاع فلسطينية شديدة التعقيد، وشديدة التوتر على مستوى العلاقات الداخلية وتحمل في طياتها متناقضات كبرى. ففي الوقت الذي تزداد فيه وتتسع هوة الإنقسام وعناصره، وتزداد حرب الكلمات والبيانات إلتهاباً، على ضفتي الأراضي الفلسطينية المحتلة، بين طرفي الإنقسام، فتح وحماس، تزداد المقاومة الشعبية تصاعداً، في أشكالها المختلفة في مسيرات العودة والعمليات المنفردة، في أنحاء مختلفة من مدينة القدس وأرجاء الضفة الفلسطينية.

وفي الوقت الذي تزداد فيه عملية الإنفتاح لبعض الأنظمة العربية على دولة الإحتلال والإستعمار الإستيطاني، تتقدم روسيا وتمد يدها للشعب الفلسطيني، وقواه السياسية والحزبية والفصائلية، حليفاً للدفاع عن قضيته وحقوقه، في مواجهة صفقة ترامب، والتحالف الأميركي – الإسرائيلي، والتصدي للسياسات الأميركية التي تحاول أن تعيد صياغة ملامح المنطقة ورسم خطوطها الحدودية.

المفارقة أن الفلسطينيين، الذين نجحت موسكو في إعادة لمّ أشتاتهم، بعد أكثر من عام على توقف الحوار الوطني الشامل، والذين تحاول موسكو أن تقلص من رقعة النزاعات بينهم، وأن توفر الأرضية اللازمة لاستئناف حوار إنهاء الإنقسام في القاهرة، وتطبيق تفاهمات أكثر من عشرين جولة حوار ثنائي وشامل.. هؤلاء الفلسطينيون لم يقدّروا الدور الروسي حق قدره، ولم يقدروا الفرصة في موسكو حق قدرها، بل ذهب بعضهم إلى تغليب مواقفه الخاصة على حساب مواقف الإجماع الوطني، مما كاد أن يعود بالحوار إلى نقطة الصفر.

لقد أجهضت السياسات المنغلقة، والحساسيات الإقليمية، فرصة واعدة لاحت لصالح القضية الفلسطينية في موسكو. لكن، وكما أكد بوغدانوف، نائب وزير الخارجية الروسي، ومبعوث الرئيس بوتين إلى الشرق الأوسط، فإن أبواب موسكو مازالت مشرعة أمام الفلسطينيين. فهل نستفيد من التجارب الفاشلة؟]:

(١)

أهمية الدعوة الروسية

■ حين توجهت الوفود الفلسطينية إلى موسكو، بدعوة من معهد الإستشراق التابع لوزارة الخارجية الروسية، لم يكن أحد من المراقبين، يتوقع أن تصل الأطراف الفلسطينية، في حوارها الثالث في العاصمة الروسية، بعد جولتي الـ ٢٠١١ والـ ٢٠١٧، إلى إتفاق على إنهاء الإنقسام. بل إن موسكو نفسها، لم تكن تعتبر نفسها المنصّة المعنية بهذه المهمة الشائكة والشاقة، وتعترف في السياق نفسه أن هذه المهمة، كما قال وزير الخارجية الروسي لافروف، ملقاة على عاتق الفلسطينيين أنفسهم، وإن برعاية مصرية، وفقاً لقرار القمة العربية المنعقدة في دمشق عام ٢٠٠٩، الذي أحال رعاية ملف المصالحة الفلسطينية إلى العاصمة المصرية.

كان سقف ما تتمناه موسكو، وتعمل لأجله، هو وضع حد لتدهور العلاقات بين طرفي الإنقسام، وتقليص مساحة الخلاف، وتوفير الأرضية السياسية والنفسية والمعنوية، أمام الأطراف الفلسطينية، لاستئناف الحوار الوطني الشامل في القاهرة؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كانت موسكو تتطلع نحو تفاهم فلسطيني– روسي، يدعو فيه الفلسطينيون، القيادة الروسية، لدعمهم في الدفاع عن قضيتهم وحقوقهم الوطنية في المحافل الدولية، وهو أمر يسهله صدور دعوة علنية من الأطراف الفلسطينية كافة.. وهذه الدعوة، أرادت منها موسكو أن تعيد تقديم الأطراف الفلسطينية في حالة تفاهم داخلي، وإن كانت لم تنجح بعد في إنهاء الإنقسام بين فتح وحماس. فالدبلوماسية الروسية ترى من الصعب الدفاع عن الفلسطينيين وحقوقهم وقضيتهم الوطنية، وهم في حالة إنقسام، وفي حالة إحتراب إعلامي وسياسي، أساءت إلى القضية والحقوق الوطنية، وإلى سمعة الشعب الفلسطيني، وسمعة قواه السياسية، ووفرت الأجواء المناسبة للجانبين الإسرائيلي – والأميركي، لانتهاز الفرص، وتبرير سلوكهما إزاء القضية الفلسطينية، بالإشارة إلى الفوضى في الحالة الفلسطينية، باعتبارها تعبيراً عن عدم النضج الكافي للدخول في العملية السياسية، وتصوير نضال الشعب الفلسطيني، في الوقت نفسه، بأنه شكل من أشكال الإرهاب، وأن العدوان الإسرائيلي اليومي، في الضفة الغربية بما فيه القدس،

وحصار قطاع غزة، ما هو إلا في إطار الحق (المزعوم) المشروع لإسرائيل في الدفاع عن نفسها ■

(٢)

أهداف جولة الحوار

■ لبَّت الدعوة إلى الحوار في العاصمة الروسية الفصائل المدعوة كافة، وكان تمثيلها بمستوى يفترض أن الحاضرين كانوا يملكون الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار السياسي المطلوب والمفيد، في خدمة القضية. الوفود في موسكو كانت تدرك، وهذا ما عبَّر عنه أكثر من متحدث، أن موقع القضية الفلسطينية تراجع إلى حد كبير في الحسابات الإقليمية العربية، وأن عدداً غير بسيط من العواصم العربية، قد بدأ بالإنفتاح مع إسرائيل، إما في علاقات علنية، أو في علاقات ولقاءات غير معلنة أشارت وسائل الإعلام العبرية إلى بعضها، بناء على حديث لنتنياهو، قال فيه إنه زار أربع دول عربية بشكل غير معلن(!).

كما أن الوفود في موسكو كانت تدرك أن الولايات المتحدة تتبع سياسات هجومية على الصعيد الإقليمي، وعلى الصعيد الدولي، لمحاصرة م.ت.ف والحالة الفلسطينية، إن في محاولة إتهام النضال الوطني الفلسطيني بأنه إرهاب(على غرار ما حاولت أن تدفع إليه واشنطن في مشروع القرار الذي طرحته على الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠١٨/١٢/٦)، أو في محاولة الضغط على عدد من الدول في أوروبا وأميركا اللاتينية، للإعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، ونقل سفارات بلادها إليها، في محاولة لتكريس أمر واقع تطمح إسرائيل من وراءه أن تحقق أهدافها المعروفة بدعم من الولايات المتحدة.

كذلك، كانت مصادفة ذات مغزى سياسي كبير أن ينعقد الحوار الفلسطيني في جولته الثالثة في موسكو، بينما الولايات المتحدة ترعى مؤتمراً في وارسو، دعت له، وحضرته ٦٠ دولة، من بينها إسرائيل، ودول عربية، لبناء حضور أشبه بالحلف السياسي، في مواجهة إيران، بذريعة أنها الإرهاب، وتبرئة دولة الإستعمار الإستيطاني منه، وتوفير الفرص، لفتح المزيد من الأبواب أمام التطبيع العربي – الإسرائيلي، في

ظل بقاء الإحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والجولان السوري، وأجزاء من جنوب لبنان، في عملية إنقلابية على مبادرة السلام العربية التي وضعت آليات وأولويات في الإنسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة بعدوان ٦٧ وفي حل المسألة الفلسطينية التي ترتبت على هذا العدوان، مقابل «إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل..». وبالتالي كان يفترض أن يجعل الفلسطينيون من الحوار، محطة لتحقيق ثلاثة أهداف كبرى:

١- كسر الجمود في العلاقات الفلسطينية وتهيئة الأرضية لاستئناف الحوار في خطوة لاحقة في القاهرة، للبدء والشروع في تطبيق إتفاقات وتفاهمات إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية.

٢- التأكيد على الصداقة الروسية – الفلسطينية، والطلب إلى موسكو لعب الدور المنشود في دعم القضية والحقوق الفلسطينية.

٣- تحويل محطة موسكو، إلى رد إستباقي على مؤتمر وارسو (٢٠١٨/٢/١٤)، والتأكيد أنه على الطاولة الفلسطينية يتقرر مصير الشعب الفلسطيني ومستقبله السياسي، وأن المجتمعين في وارسو لا يحملون تفويضاً يمكنهم من التحدث باسم الشعب الفلسطيني وقضيته، وأن أية مشاريع تطرحها الولايات المتحدة على مؤتمر وارسو، لحل القضية الفلسطينية لن تمر ولن تكتب لها الحياة مادام الفلسطينيون يرفضونها، وأن الفلسطينيين، رغم خلافاتهم، يقفون وقفة واحدة وموحدة، ومتماسكة في وجه صفقة ترامب، ومشاريع التسوية الهابطة لنتنياهو، إن في دولة ذات حدود مؤقتة، أو في ما يسمى «السلام الإقتصادي»، أو في تأبيد الحكم الإداري الذاتي، بديلاً للدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، على حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧، وضمان حق اللاجئين في العودة الذي يكفله القرار ١٩٤ ■

(٣)

الحوار.. بداية واعدة

■ في تتبع دقيق لمجرى الحوار، كما أداره رئيس معهد الإستشراق البروفسور فيتالي نعومكين، وبحضور مندوبين عن السفارة المصرية في موسكو، حققت الوفود خطوات مهمة إلى الأمام، في ما قدمته في مداخلاتها، وأكدت توحدها وتوافقها على معظم

القضايا المدرجة على جدول أعمال الحركة الوطنية ونضالاتها في المرحلة الراهنة، إذ:

• أكد الجميع على ضرورة إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية، وأن الإنقسام يلحق الضرر الشديد بالقضية والحقوق ومصالح الشعب؛ كما أكدوا على ضرورة الإلتزام بالإتفاقات والتفاهمات الموقعة من قبل الجميع منذ «إعلان القاهرة» في آذار (مارس) ٢٠٠٥ وصولاً إلى تفاهمات ١٠/١٢ و٢٠١٧/١١/٢٢، وأن الخطوة اللاحقة لحوار موسكو يجب أن تكون القاهرة، حيث هناك يستأنف الحوار من أجل وضع آليات تطبيق ما تم الإتفاق عليه. وفي هذا السياق، كان الحوار هادئاً، رغم أن بعض المداخلات حاولت أن تُحمّل طرفاً دون غيره مسؤولية تعطيل عملية إنهاء الإنقسام.

• أكد الجميع على أن المقاومة الشعبية بكل أشكالها، حق ثابت من حقوق الشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال والإستيطان؛ وبالتالي، إعتبر هذا التوافق خطوة مهمة في رسم آلية إستراتيجية في مواجهة الإحتلال والإستيطان، مع الربط بين إستنهاض المقاومة الشعبية (دوماً بكل أشكالها) وضرورة إنهاء الإنقسام.

• جرى التأكيد على أن م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني مع التأكيد على ضرورة تطبيق ما جاء في وثائق الحوار الوطني (منذ ٢٠٠٥/٣/٥ وحتى ٢٠١٧/١١/٢٢)، بما يفتح أبواب المنظمة أمام الأطراف المؤسِسَة للمنظمة التي حافظت على عضويتها فيها، وإن لم تكن ممثلة في اللجنة التنفيذية كالجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة، وأمام حركتي حماس والجهاد باعتبارهما لم تكونا أصلاً منتميتين إلى المنظمة وهيئاتها. كما تم التأكيد على رفض أية بدائل للمنظمة، بغض النظر عن واقعها الحالي، وعن النواقص والثغرات التي تعانيها.

• جرى التأكيد على «البرنامج المرحلي»، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، مع التأكيد في السياق نفسه، أن هذا لا يعني ولا للحظة التخلي عن أي شبر من أرض فلسطين على حدود الإنتداب.

• في السياق نفسه، تمّ التأكيد على رفض كل الحلول البديلة لحق العودة إلى الديار والممتلكات التي هُجِّرَ منها اللاجئون الفلسطينيون، والتمسك بقرارات الشرعية ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٩٤.

• كذلك تم التأكيد على رفض «صفقة ترامب» من قبل كل مكونات الشعب الفلسطيني، وحركته الوطنية، وضرورة محاصرة هذه «الصفقة» وإسقاطها، لصالح إعلاء البرنامج الوطني الفلسطيني بعناصره كافة.

• تم التأكيد على رفض «قانون القومية» العنصري، الذي تبنته حكومة دولة الإحتلال، وحصر حق تقرير المصير بـ «الشعب اليهودي»، مع التأكيد على وحدة الحالة النضالية بين مكونات الشعب الفلسطيني في مناطق تواجده كافة في العالم.

• تمت الإشادة بمسيرات العودة وكسر الحصار، والدعوة إلى مواصلة النضال لرفع الحصار عن القطاع.

• وأخيراً، وليس آخراً، أشاد الجميع في مداخلاتهم، بدور موسكو، وأكدوا على ضرورة أن يشكل البيان الختامي سلاحاً بيد الدبلوماسية الروسية في دفاعها عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية والإقليمية.

وحين إنتهى الحوار من الفصل الخاص بالمداخلات، بدت الأجواء إيجابية، وانتقل المجتمعون إلى البحث في إصدار ما اتفق عليه في بيان إتفق أن يحمل «إعلان موسكو» ■

(٤)

عقبات أمام إصدار «الإعلان»

■ تقدم راعي الحوار البروفسور نعومكين بمسودة «إعلان» صاغها خبراء معهد الإستشراق. حاولوا فيها الإبتعاد، قدر الإمكان، عن القضايا الشائكة التي يعرفون جيداً أنها موضع خلاف بين أطراف الحالة الفلسطينية؛ كما صاغوا «الإعلان» بلغة سياسية أخذت في الإعتبار قرارات ومفاهيم الشرعية الدولية، حيث أن مهمة «الإعلان» هي مخاطبة المجتمع الدولي بخطاب سياسي يفترض أن يستقطب تأييده. في الوقت نفسه حمل مشروع «الإعلان» مواقف واضحة «إزاء القضايا الجوهرية لبناء الدولة الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادرة العربية للسلام» الخ..، وتقدم نعومكين بثلاثة خيارات للتعامل مع مشروع «الإعلان»:

• **الأول:** القبول به كما هو، مع معالجة بعض الصياغات الناتجة عن الترجمة، وتقديمه للعالم باعتباره يمثل رأي الطرف المضيف.

• **الثاني:** إدخال تعديلات طفيفة على بعض البنود، لتظهير بعض المواقف الفلسطينية للرأي العام.

• **الثالث:** إعادة صياغة «الإعلان» من الأساس، مع الإهتداء به في «إعلان» جديد.

■ وبعد نقاش مطول أقرت الأغلبية الخيار الثالث ما تطلب تشكيل لجنة صياغة ضمت فتح، الديمقراطية، الشعبية، حزب الشعب، المبادرة، حركة الجهاد. ولم ترشح حماس نفسها للجنة، وشكل ذلك سابقة في جولات الحوار الوطني، حيث تحرص حماس، على الدوام، أن تكون في عداد لجان الصياغة.

خطت لجنة الصياغة خطوات مهمة في القضايا المباشرة، وهي قضايا كبرى بلا شك من مبدأ إنهاء الإنقسام واستئناف الحوار في القاهرة، إلى مبدأ المقاومة الشعبية بكل أشكالها، إلى التوحد في مواجهة «صفقة ترامب».

الصعوبة التي واجهتها لجنة الصياغة، أن بعض الإقتراحات والنقاشات أعادت الحوار الفلسطيني إلى نقطة الصفر، واستعادت أجواء العام ١٩٧٤ الذي شهد إطلاق البرنامج المرحلي. أما القضايا التي أثيرت فكانت كالتالي:

• الدولة الفلسطينية. هل يذكر «على حدود ٦٧»، أم تبقى عبارة مفتوحة بلا تحديد للحدود؟

• مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين. هل تذكر «القدس الشرقية» أم يكتفى بالقدس؟

• م.ت.ف. هل يُكتفى بالتأكيد أنها الممثل الشرعي والوحيد، أم يُربط ذلك بإصلاح أوضاعها، عملاً بالتوافقات الوطنية بحيث تضم الجميع، بما في ذلك حماس والجهاد.

وحول هذه القضايا دار حوار مطول ومعقد. وفي هذا السياق تم تقديم وجهة نظر من الجبهة الديمقراطية وعدد من الفصائل، وجهة نظر أرادت أن تحاصر المشكلة وأن

تضعها في سياقها السليم، لإنقاذ «الإعلان»، والوصول إلى توافق حول بنوده، يتوج الحوار، ويقدّم للمضيفين الورقة التي تمكنهم من التحرك في صالح القضية الوطنية■

(٥)

صيغة توافقية للـ «إعلان»، ولكن..

■ ما قاله وفد الجبهة الديمقراطية في مناقشة مسودة «الإعلان» تمحور حول النقاط التالية:

• لسنا هنا لنتفق على كل شيء. فنحن في الأساس مختلفون في عدد من القضايا. لكننا إتفقنا على قضايا جوهرية وكبرى، المهم فيها أنها تشكل القضايا المباشرة المدرجة على أجندة الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة. وهذا واضح في مسودة «الإعلان».

• لسنا هنا لننهي الإنقسام، فهذه ليست مهمة هذه الجولة من الحوار، كما وأن الأصدقاء في موسكو لم يرشحوا أنفسهم لهذه المهمة بل تركوها للقاهرة، وبالتالي دعونا نتفق ألا نسمح للإنقسام، المؤجل علاجه، أن يهيمن على نقاشاتنا، ويعطل توافقنا على الإعلان.

• لا نستطيع أن نتفق سياسياً على كل شيء. ولا يستطيع أي منا أن يفرض برنامج حزبه أو حركته على الآخرين. نحن هنا لنصل معاً إلى القاسم المشترك، لذلك على كل منا أن يقدم تنازلاً، ليس للآخرين، بل لشعبنا، كي نتمكن من تحقيق الغرض من هذا الحوار، وهو الوصول إلى «إعلان موسكو» بموافقة الجميع.

• لذلك دعونا نتجاوز القضايا الكبرى غير المطروحة على جدول أعمالنا المباشر، لكي نتفق – دون الدخول في التفاصيل – على صياغات ممكنة، تتناول أهداف النضال الوطني المتوافق عليها على أوسع نطاق من قبل الشرعية الدولية والحالة العربية والمؤسسات الفلسطينية، والقضايا المباشرة والراهنة، كصفقة القرن، والمقاومة الشعبية وإنهاء الإنقسام وغيره.

■ بدوره أدلى البروفسور نعومكين بدلوه في الإتجاه ذاته، خاصة وأن بعض

الأصوات إرتفعت تشترط إما أن يحوي الإعلان ما تريده هي بشكل واضح وصريح، وإما فلا إعلان ولا بيان. وكادت هذه النزعة التي جاءت من داخل بعض فصائل م.ت.ف، في إسناد ودعم غير حكيم لما تراه صوناً للمنظمة، أن تغلق الطريق وأن تقود إلى تعطيل الحوار.

■ وبعد نقاش مضنٍ تواصل لساعات طوال تم التوصل إلى صيغة توافقية نصت على التالي:

• التأكيد على «حدود ٦٧».

• ذكر القدس دون الشرقية باعتبار أن ذلك تضمنه «حدود ٦٧».

• التأكيد على م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد، دون أية إضافات. مع الإشارة في بند آخر، على ضرورة تطبيق توافقات ٢٠٠٥/٣/٥ حتى ٢٠١٧/١١/٢٢، باعتبار أن توافقات ٢٠٠٥، و٢٠١١، وغيرها تعالج قضية إصلاح الأوضاع في م.ت.ف من خلال تطويرها وتفعيلها الخ..

وهكذا ذهبت الوفود إلى لقاء وزير الخارجية لافروف، بعد أن وصلت أنباء التوافق على «إعلان موسكو» إلى القيادة الروسية.

ما جرى بعد ذلك أن «يداً خفية» وزعت نصاً لـ «الإعلان» مرفقاً بتصريح من سفير فلسطين في موسكو، يؤكد أنه الإعلان الذي تم التوافق عليه. هذا «الإعلان» أشار إلى «حدود عام ٦٧»، كما أشار إلى «القدس الشرقية» وهو ما أعاد النقاش إلى نقطة الصفر، ووجهت سهام النقد إلى سفارة فلسطين لأنها وزعت «الإعلان» دون سابق إتفاق.

لم تنجح محاولات رأب الصدع, فانقسم المتحاورون، بين من يدعو إلى التوقيع على «الإعلان»، مع حق التحفظ على أي من بنوده، فالمهم أن يخرج «الإعلان» إلى عالم السياسة، وبين رفض التوقيع، ورفض «الإعلان» كاملاً.

وبذلك أسفرت النتيجة عن توقيع ٧ فصائل فحسب للإعلان ■

(٦)

تداعيات فشل جولة الحوار

■ شهدت عملية إفشال «إعلان موسكو» تداعيات متلاحقة تمثلت أولاً في تصريح ميخائيل بوغدانوف، نائب وزير الخارجية الروسي، والمبعوث الخاص للرئيس بوتين في الشرق الأوسط، أعلن فيه عن تأجيل (إلغاء) زيارة كانت مقررة لاسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إلى إشعار آخر. وإن كان بوغدانوف قد أكد في السياق نفسه أن أبواب موسكو مازالت مفتوحة أمام الفصائل الفلسطينية. وقال بوغدانوف (٢٠١٩/٢/١٨): «إن مسألة تنظيم زيارة زعيم حركة حماس، إسماعيل هنية إلى موسكو غير قائمة بعد»، مشيراً إلى أنها «تأجلت»؛ وأضاف: «لأننا سعينا خلال الحوار الفلسطيني لتوفير ساحة لهم في موسكو كي تكون لديهم فرصة للتباحث والتوصل لإجماع حول أسس سياسية مبدئية لتسوية المشكلة الفلسطينية». وتابع: «حالياً، موعد الزيارة لم يتحدد بعد. لقد تم تأجيلها، ولا أستبعد زيارة ممثلي فصائل فلسطينية أخرى مثل فتح وغيرها، ونحن نتلقى مثل هذه الطلبات ونجري الحوار مع كافة الفصائل الفلسطينية».

■ وفي السياق نفسه تحدث نعومكين إلى فضائية «روسيا اليوم» منتقداً ضمناً أوضاع الحالة الفلسطينية داعياً الفلسطينيين إلى بناء بنية موحدة لهم تمكنهم من مواجهة الإستحقاقات والتحديات التي تواجههم؛ وقال: «إن تشكيل بنية فلسطينية موحدة ومنظمة سيدحض المبررات الإسرائيلية التي تزعم بأنه لا يوجد شركاء في المفاوضات». وأضاف: «أن فلسطين بحاجة إلى بنية موحدة ومنظمة تمثل جميع الفلسطينيين، وأن تحقيق هذه البنية من شأنه أن يجعل جميع الفصائل تلتف حول برنامج سياسي». وأكد: «أن موسكو تسعى لتوحيد الأطراف الفلسطينية رغم أجنداتها المختلفة والعلاقات المعقدة بينها، بالإضافة إلى الصعوبات التي تتعلق بطبيعة هذه الفترة الزمنية، وهذه المرحلة من تطور الأوضاع في الشرق الأوسط، وفي مجال النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، والتي قد تكون أعقد مرحلة في تاريخ هذا النزاع». وقال نعومكين: «إن الكرة الآن في الملعب الإسرائيلي، والأميركي، لكن ما يقوم به الرئيس ترامب والحكومة الإسرائيلية الحالية ليس بالأمر البناء»، مشيراً إلى نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس والإعتراف بها عاصمة لإسرائيل والسعي لإغلاق الطريق أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين ■

(٧)

مداخلة لافروف، وزير خارجية روسيا الإتحادية

■ «الحضور الكريم. أرحب بكم في هذا اللقاء الذي يجمع القوى الفلسطينية كافة. هذه اللقاءات باتت تقليداً إنطلقت بيننا عام ٢٠١١. نلتقي لنتباحث بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني. الخطر بدأ يتهدد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. الخطر يتأتى من نهج الولايات المتحدة ومحاولاتها فرض حلول إمبريالية، وإسقاط إتفاقات وقرارات ومرجعيات دولية. صفقة القرن تحمل أفكاراً جديدة – قديمة، ستلغي وتفجر كل ما توصلنا إليه سابقاً. لا تقدم لكم دولة في مناطق ٦٧ وتتحدث عن تبادل أراضي، وأن القدس إسرائيلية.

■ الإنقسام يعطي ذريعة للنهج الأميركي. وللأسف هذا النهج يستفيد من الإنقسام ويدعو للفصل بين الضفة وغزة.

حتى أن بعض أعضاء الرباعية الدولية يرون أن هذا الإنقسام غير ممكن التغلب عليه. يستحيل الوصول إلى تسوية في ظل الإنقسام. مازلنا نحن نقف في الشرق الأوسط لإيجاد حل للقضية الفلسطينية. وهذا الأمر من الممكن أن ننجح به ونتوصل إليه مع المجتمع الدولي وفق المرجعية الدولية. وهذا يعزز موقف روسيا وكل من يريد تحقيق تسوية في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

■ بالطبع، هذا التحرك يتطلب إنهاء الإنقسام الفلسطيني. حقوق الشعب الفلسطيني لا تتحقق في ظل الإنقسام. إنهاء الإنقسام قراركم أنتم وليس مهمة عربية. بعض المساعدات العربية والخليجية لا تساعد على إنهاء الإنقسام. على كافة الأصدقاء أن يقفوا معكم. نقف معكم في إطار الرباعية. ونحاول أن نحقق فيها التوازن المطلوب.

■ برأينا هذا الحوار هو الفرصة الحيوية للتوصل إلى الوفاق الوطني. يجب توحيد الشعب في الحياة السياسية. لكم مصالح ونعتقد أنكم ممثلو الشعب سوف تدعمون هذه المصالح. دعوا مصالحكم الحزبية وراءكم. لا نفرض عليكم أية إقتراحات. نريد أن توحدوا صفوفكم في طريق واحد في المرحلة القادمة. نعلم أنه من الممكن الوصول إلى بناء علاقات موحدة. ليست لدينا أية شكوك في ذلك. توحيد الصف عامل كبير لنقل مسار القضية إلى الأمم المتحدة وإنجاح عملية السلام. ونعلم أن الخطوة الأولى

هو أن تتوافقوا على الورق، في بيان يصدر عنكم. سنؤيد أية تفاهمات تتوصلون لها. نحن سوف نضع دوماً مبادراتنا لصالح القضية الفلسطينية وتوحيد الصف الوطني الفلسطيني.

■ سنجدد عقد هذه اللقاءات حتى نصل معاً إلى النتائج المرجوة. أنا أتمنى لكم النجاح، لجميع الأطراف، أتمنى أن نجتمع بعد أن تتوحدوا. إذا كنتم تحتاجون إلى لقاءات إضافية، فموسكو مفتوحة أمامكم. عودوا إلينا متفقين، وأهلا وسهلاً» ■

الحوار الفلسطيني في موسكو ما بين جولتين

(١)

ظروف إنعقاد جولة الحوار الثانية (٢٠١٧)

■ إنعقدت الجولة الثالثة للحوار الوطني الفلسطيني في موسكو (١١-٢٠١٩/٢/١٣) في سياق سياسي مختلف عن الجولة السابقة التي إنعقدت في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧:

• فالجولة السابقة (الثانية) إنعقدت مباشرة بعد أيام قليلة على إنتهاء أعمال اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني في بيروت برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس (١٠-٢٠١٧/١/١١)، وتوصلت في ختام أعمالها إلى إصدار بيان بالإجماع، دعا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الجميع، تحضر لانتخابات شاملة، رئاسية وتشريعية [مجلس وطني، ومجلس تشريعي]، والإتفاق على إنهاء الإنقسام، وتكليف اللجنة التحضيرية بتوفير الشروط والآليات لعقد دورة توحيدية لمجلس وطني جديد لا يتجاوز عدد أعضائه ٣٥٠ عضواً [١٥٠ في الأراضي المحتلة و٢٠٠ في الشتات].

• وكان من الطبيعي أن تعكس الأجواء الإيجابية، لاجتماعات بيروت نفسها نسبياً على أجواء الحوار في موسكو (آنذاك) والذي إعتبر إستكمالاً لحوار بيروت، واعتبر بيانه الختامي، الصادر بالإجماع، إستكمالاً لبيان بيروت. لذلك لم يجد ممثلو الفصائل في حوار موسكو صعوبة كبيرة في إعادة التأكيد على ما كانوا قد توافقوا عليه.

• إنعقدت الجولة السابقة بعد أن إتخذ مجلس الأمن الدولي قراره الرقم ٢٣٣٤، بالإجماع (مع إمتناع الولايات المتحدة عن التصويت). أدان القرار الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة (القدس والضفة) وأعاد التأكيد على ضرورة وقفه، وتفكيكه، وأن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، معتبراً قرار ضم القدس لإسرائيل، واعتبارها «مدينة موحدة» و«عاصمة للدولة»

قراراً باطلاً، ينتهك قرارات الشرعية الدولية، ويتعاكس معها. لقد شكل القرار، بلا شك، صفعة لإسرائيل وحكومة اليمين واليمين المتطرف برئاسة نتنياهو، وتأكيداً من الإدارة الديمقراطية، برئاسة باراك أوباما، على «حل الدولتين»، حرصاً على يهودية الدولة الإسرائيلية من جهة، وبديلاً للدولة الواحدة التي ستكون ثنائية القومية، وإفساحاً للمجال أمام تسوية معينة، «ترضي» القيادة الرسمية تحت سقف أوسلو، والدول العربية، ما يفتح الأبواب، وفقاً لمبادرة السلام العربية، أمام تطبيع الدول العربية علاقاتها مع إسرائيل ودمجها في المنطقة.

• كذلك إنعقدت جولة الحوار الثانية، والإدارة الأميركية الجمهورية، برئاسة دونالد ترامب، تتأهب لاستلام مقاليد الحكم، وهي تبشر بأنها تحمل في جعبتها حلاً للقضية الفلسطينية، في إطار صفقة شاملة، تطال إعادة ترتيب أوضاع المنطقة، بحيث أعادت القيادة الفلسطينية رهانها على الرعاية الأميركية لتسوية الصراع مع إسرائيل.

• أما على الصعيد الدولي، فكانت الولايات المتحدة، مع فريق دولي آخر (٦+١)، قد توصلت مع طهران إلى تسوية مديدة للملف النووي الإيراني، أرخى بظلاله الإيجابية على المنطقة، وحشر إسرائيل، وأسقط رهاناتها على الدور الأميركي لمقارعة الدولة الإسلامية في طهران. إن إمتناع الولايات المتحدة عن التصويت على القرار ٢٣٣٤، والسماح بمروره في مجلس الأمن، مع إدانة الإستيطان، رسالة بعث بها أوباما، إلى نتنياهو رداً على تعطيله مبادرات ورفض أفكار وزير خارجيته جون كيري لاستئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني؛ كما أن المعاهدة النووية مع إيران كانت إدانة للغة الحرب التي نادى بها نتنياهو لتدمير المفاعلات النووية الإيرانية بحرب خاطفة، على غرار تدمير إسرائيل لمفاعل تموز النووي في العراق في العام ١٩٨١ ■

(٢)

ظروف إنعقاد جولة المفاوضات الثالثة (٢٠١٩)

■ إنعقدت جولة الحوار في العام ٢٠١٩ في ظروف سياسية فلسطينية وإقليمية ودولية مغايرة تماماً:

• فعلى الصعيد الفلسطيني، كان ترامب قد أطلق «صفقة العصر»، بسلسلة إجراءات

ميدانية منها التسليم بالإستيطان الإسرائيلي، والإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها، وشطب حق العودة، ومحاصرة الأونروا لتجفيف مواردها، وإعادة تعريف مكانة اللاجيء الفلسطيني لتقليص عدد اللاجئين من أكثر من ستة ملايين لاجئ فلسطيني إلى عشرات الآلاف، وإغلاق مفوضية م.ت.ف في واشنطن، وحجب المساعدات المالية عن السلطة، ومحاولة إستصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠١٨/١٢/٦) بإدانة النضال الفلسطيني باعتباره إرهاباً، وتشريع العدوان الإسرائيلي باعتباره دفاعاً عن النفس. أي، وكما قال لافروف في لقائه مع الوفود الفلسطينية تفجير وتدمير قرارات الشرعية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وإعادة صياغة قرارات ومفاهيم ومعايير جديدة، تشرعن الإحتلال والإستيطان، وتدين نضال الشعب الفلسطيني، وتشطب حقوقه الوطنية المشروعة، في العودة وتقرير المصير والإستقلال والحرية والسيادة.

• كذلك إنتهجت إدارة ترامب سياسة إمبريالية (حسب توصيف لافروف) في نسف مباديء القانون الدولي، ومباديء العلاقات الدولية بين الدول، لصالح العودة إلى الحرب الباردة، وإلى حرب سباق التسلح، عبر التنصل من الإتفاقات الدولية (المناخ – التجارة الحرة – الخ...)، أو الثنائية (إتفاقية الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى مع موسكو)، وفرض العقوبات على عدد من الدول كروسيا والصين، وكوريا الديمقراطية، وكوبا، وإيران (بما في ذلك الإنسحاب من الإتفاق النووي)، وسوريا، وحزب الله، والتدخل الفظ في فنزويلا ضد شرعية الرئيس مادورو. لقد أدت هذه السياسة إلى نشر التوتر في الفضاء الكوني، وحوَّل مجلس الأمن الدولي إلى ساحة للتصادم شبه اليومي، بين المندوب الأميركي من جهة، ومندوبي روسيا والصين من جهة أخرى.

• ذهبت الوفود الفلسطينية إلى الجولة الثالثة للحوار في موسكو، والعلاقات الداخلية الفلسطينية في أسوأ حالاتها:

– فعلى صعيد الوضع داخل م.ت.ف، كانت العلاقات بين أطراف المنظمة تعاني من الخلافات السياسية الحادة على خلفية تعطيل القيادة الرسمية الفلسطينية لقرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي، وهو أمر ردت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عليه بمقاطعة الدورتين الـ ٢٩ والـ ٣٠ للمجلس المركزي؛ بينما قاطعت الجبهة الشعبية

دورة المجلس الوطني، ما أدى إلى عدم مشاركتها في اللجنة التنفيذية، وكل هذا في إطار مقاطعتها المستمرة لدورات المجلس المركزي؛ كما أنها قاطعت عضوية اللجنة التنفيذية؛ كذلك قاطعت حركة المبادرة الوطنية دورتي المجلس المركزي (٢٩+٣٠) إلى جانب شخصيات سياسية مستقلة، مما أضعف الغطاء السياسي لقرارات السلطة وسلوكياتها، بما في ذلك «رؤية الرئيس» التي أطلقت في مجلس الأمن الدولي في ٢٠١٨/٢/٢٠ ورفضتها غالبية الفصائل الفلسطينية.

– وعلى صعيد الوطني العام إزدادت حدة الخلافات بين الفصائل المعارضة من جهة والقيادة الرسمية الفلسطينية من جهة أخرى، وفي السياق إزداد الإنقسام تعقيداً، حين إتخذت القيادة الرسمية قراراً منفرداً بحل المجلس التشريعي، بكل ما في الأمر من تداعيات سياسية قانونية ودبلوماسية كبرى، وقبول إستقالة حكومة الحمدالله، والدعوة لحكومة فصائلية، فشلت القيادة الرسمية في إقناع الفصائل الناشطة في م.ت.ف، للمشاركة فيها، فضلاً عن رفض حماس والجهاد.

– في الوقت نفسه واصلت سلطات الإحتلال تغولها الإستيطاني، وإبتلاع الأرض، وتقليص مساحة وصلاحيات إدارة الحكم الذاتي [السلطة الفلسطينية] بحيث وصل إتفاق أوسلو إلى أدنى مستوياته، وتراجعت أسهم سياسة القيادة الرسمية إلى أدنى مراتبها■

(٣)

ذهب الفلسطينيون إلى الحوار، والسياسية الروسية في حالة نهوض. فقد حققت في سوريا، إلى جانب الدولة السورية، مكاسب ميدانية واسعة، عززت من الدور الروسي في العلاقات الإقليمية (ثلاثي سوتشي)، وعلى الصعيد الدولي، جعل منها الطرف الرئيس في مجابهة السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة. هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن موسكو تراقب السياسات الأميركية في الشرق الأوسط، ومحاولاتها إعادة ترتيب أوضاعه الجيوسياسية، بما يضمن للولايات المتحدة هيمنة كاملة على المنطقة، بما فيها من مصالح وثروات باطنية، فضلاً عما تحتله من موقع إستراتيجي بين القارات الثلاث. وتدرك موسكو جيداً أن مفتاح حل أزمة المنطقة هو القضية الفلسطينية، وأن مفتاح توسيع النفوذ في المنطقة هو القضية الفلسطينية، وحلها حلاً متوازناً، يضمن الحد الأدنى من الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين. لذلك ترى موسكو أنها لا

تستطيع الدخول على خط القضية الفلسطينية بالقوة المطلوبة، والفعالية الضرورية، إلا من خلال شكل من أشكال التعاون الرسمي مع الفلسطينيين، بحيث تستطيع أن تدافع عن حقوقهم، وأن تتصدي لصفقة العصر مسلحة بتكليف رسمي من أطراف الحالة الفلسطينية.

لكن موسكو، تدرك جيداً أن هشاشة الحالة الفلسطينية، لن توفر لها عناصر القوة التي ترغب بها، وأن الإنقسام الفلسطيني هو الذي يُمكّن إسرائيل والولايات المتحدة السير قدماً على طريق تحضير المسرح السياسي لفرض الحل الأميركي – الإسرائيلي للقضية الفلسطينية، عبر تصفية الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين وفرض الهيمنة الأميركية – الإسرائيلية على المنطقة، ومحاصرة الدول العربية والإقليمية المناهضة للنفوذ الأميركي. لذا أبدت موسكو حرصاً شديداً على ضرورة إنهاء الإنقسام، مؤكدة أن مقاومة صفقة القرن تتطلب بالضرورة إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية.

في هذه الأجواء، إنعقدت جولة الحوار الثالثة في موسكو برعاية معهد الإستشراق التابع لوزارة الخارجية الروسية، وبإدارة البروفسور فيتالي نعومكين ■

مداخلة الجبهة الديمقراطية

■ في هذا الإجتماع نتوجه بخطابنا إلى حركتي فتح وحماس، كون الخلاف بينهما، وما نجم عنه من تداعيات، هو السبب الأساس في المشكلة الوطنية الراهنة التي نواجهها تحت عنوان الإنقسام الداخلي.

في هذا اللقاء الحواري، لسنا مطالبين باجتراح حلول ناجزة لطي صفحة الخلاف، لكننا – بأقله – نستطيع أن نتقدم خطوات نحو الحل بالنسبة لعدد من القضايا التي نفترض أنه لا يدور خلاف عليها، كونها صادرة عن، لا بل مغطاة بقرارات من المؤسسات الرسمية الفلسطينية، فضلاً عن الاجماع الفصائلي – إلى جانب الشعبي – عليها. وفي هذا الإطار نخاطب الحركتين، بما يتوجب عليهما القيام به، بادئين بحركة فتح..

(١)

■ **حركة فتح** مطالبة، **أولاً**، بتنفيذ قرارات المجلس الوطني في دورته الأخيرة، فضلاً عن قرارات دورات المجلس المركزي المتلاحقة منذ الدورة ٢٧ في آذار (مارس) ٢٠١٥، وهي التي حددت الخطوات اللازمة للخروج من إلتزامات إتفاقات أوسلو المجحفة، بدءاً من تعليق الإعتراف بدولة إسرائيل مالم تعترف بدولة فلسطين بحدودها وبعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران (يونيو) ٦٧، مروراً بوقف التنسيق الأمني، وإنتهاءً بفك الإرتباط بإملاءات بروتوكول باريس الإقتصادي.

إن تنفيذ هذه القرارات يفتح الطريق أمام صياغة قاعدة سياسية تتسع لالتقاء جميع فصائل العمل الوطني عليها، قاعدة ينهض عليها – كما طالب بعض الزملاء – مشروع البرنامج الوطني، الجامع السياسي المشترك للكل الفلسطيني.

■ حركة فتح مطالبة، **ثانياً**، بمواصلة الحوار الوطني، فليس صحيحاً أن لا لزوم

له باعتبار أن الإتفاقات الموقعة (وبخاصة إتفاق ٢٠١٧/١٠/١٢ المعطوف على بيان الفصائل في ٢٠١٧/١١/٢٢)، وحدها، تقدم الحلول الناجزة لمشكلات الإنقسام الفلسطيني والمشكلات الوطنية عموماً.

وفي هذا السياق يجدر التذكير بما يلي: إن من يعتقد أننا لسنا بحاجة إلى مزيد من جولات الحوار، بل فقط إلى الإلتزام بتطبيق الإتفاقات التي خَلُصت إليها هذه الجولات منذ الـ ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠١٧، من باب أولى أن يلتزم بتطبيق القرارات الصادرة عن الدورات المتوالية للمجلسين الوطني والمركزي.

■ حركة فتح مطالبة، **ثالثاً**، بتجنب الإقدام على أي خطوة تؤدي إلى تعميق الإنقسام القائم، كالدعوة المنفردة لإجراء إنتخابات التشريعي على سبيل المثال، أو غيرها من الخطوات المنفردة التي تكررت على نحو مقلق في الفترة الأخيرة؛

■ كما أن حركة فتح مطالبة، **أخيراً**، بأن تترك حصار غزة لإسرائيل وحدها، ولا داعي، بل كل الضرر من أي شكل من أشكال الإجراءات العقابية، التي تضيف – لكن هذه المرة بالمساهمة الفلسطينية – إلى الحصار حصاراً ■

(٢)

■ وفي المقابل مطلوب من **حركة حماس**، **أولاً**، أن تبدي إستعدادها للتراجع، لا بل أن تتراجع عن أية خطوات يُشتم منها السعي لخلق مرجعية سياسية موازية لمنظمة التحرير. وفي هذا السياق نؤكد على الأهمية الوطنية الفائقة لصون المكانة القانونية والسياسية والتمثيلية لمنظمة التحرير، باعتبارها الشرط اللازم لصون الإعتراف بحق تقرير المصير وبالحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين، وذلك بمعزل عن الملاحظات التي يُمكن، بل يجب أن تُبدى على أداء مؤسسات المنظمة ودورها وديمقراطية علاقاتها الداخلية ومع جمهورها، وضرورة إصلاحها الخ..، ومن اللجنة التنفيذية إبتداءً.

■ على ما سبق، يترتب **ثانياً**، على حماس التراجع عن الدخول بأي إتفاق ينطوي على حمولة سياسية تلحق الأذى بوجود مرجعية رسمية غير تلك التي تمثلها منظمة التحرير، كما كان الحال في التعاطي مع المساعدات القطرية، حتى لو كان الغرض

منها هو المساهمة في تغطية الإحتياجات المعيشية الملحة لشعبنا في غزة، إن ما خص رواتب الموظفين، أو تأمين الخدمات في الكهرباء وغيرها.

■ والمطلوب، **ثالثاً**، من حركة حماس أن لا تُقْدِمْ على خطوات تؤدي عملياً إلى إنفرادها بقراري التهدئة والتصعيد.

■ والمطلوب، **أخيراً**، من حركة حماس أن تبدي إستعدادها للمشاركة في الهيئات القيادية لمنظمة التحرير ، بمعزل عن المطالبة – حتى لو كانت محقة – بتمثيل يعكس الحجم والنفوذ وما شاكل؛ فالمشاركة في السياق الذي نعنيه، مقصودة بالمعنى السياسي ليس إلا، تمهيداً للحل الوطني الديمقراطي الأشمل ■

(٣)

■ ما سبق ينقلنا الى النقطة الأساس التي من خلالها ستعيد الحركة الوطنية الفلسطينية صياغة أوضاعها، بما فيه، وبخاصة نظامها السياسي من خلال إنتخابات شاملة بقانون إنتخابي يقوم على النسبية الكاملة، الأمر الذي ينبغي التحضير له بكل الوسائل المتاحة، وفي مقدمتها تشكيل حكومة إنتقالية تتمثل فيها جميع الأطراف، تتحدد مهمتها بتنظيم ومتابعة العملية الإنتخابية بكل أوجهها.

■ يبقى أن يُقال، إن الحوار الذي نجريه هنا في موسكو، يرمي إلى تسليح الأصدقاء الروس بالموقف السياسي الذي يساعدهم في المسعى السياسي متعدد المستويات، دولياً، إقليمياً..، للدفاع عن الحقوق الوطنية ومواجهة المخطط الأميركي من خلال ما يسمى بـ «صفقة القرن» الرامي إلى تصفية الحقوق الوطنية لشعب فلسطين، ورفض وصم نضال الشعب الفلسطيني بالإرهاب، وصون قرارات الشرعية الدولية الضامنة لحقوقنا الوطنية التي تسعى إدارة ترامب لتدميرها.

هذه هي القضايا المباشرة المطروحة علينا، التي لا يجب أن ينشب خلاف حولها، لذلك دعونا نقدم ورقة سياسية في بيان مشترك يؤكد على هذه الأمور، وينأى بنفسه عن قضايا الخلاف أو نقاط التباين، فلسنا هنا لإبرام إتفاق رسمي يتعلق بقضايا مطروحة للتنفيذ فيما بيننا، ولا للإتفاق على كل شيء، بل على ما يساعد أصدقاءنا

على مساعدتنا، وعلى ما يصون الأساس في أهداف نضالنا الوطني، «فما لا يدرك كله، لا يترك جله».

هذه هي حدود المساهمة المنتجة التي نتوخاها من هذا اللقاء، الذي سوف يتكامل بالتأكيد مع حواراتنا القادمة في القاهرة التي ترمي – إلى جانب إنجاز التوافقات الفلسطينية – الفلسطينية المنشودة – إلى إعتماد الآليات التي توفر شروط تطبيق الإتفاقات الموقع عليها، أو التي سيتم التوقيع عليها، والسلام ■

البيان المشترك عن الحوار الفلسطيني الثالث
إعلان موسكو

I- المشروع المقترح من معهد الإستشراق

نحن الممثلون السامون لحركات فتح وحماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة والمبادرة الوطنية الفلسطينية وحزب الشعب الفلسطيني والصاعقة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية؛

تعبيراً عن التقدير العالي لدور روسيا في تعزيز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الساحة الدولية ومساهمتها الهامة في دعم المصالحة الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛

وبعد المناقشة المتعمقة والبناءة في موسكو في ١١-١٣ شباط ٢٠١٩ للتطورات في الساحة الفلسطينية وفي عملية السلام في الشرق الأوسط منذ اجتماعنا الأخير في موسكو في كانون الثاني عام ٢٠١٧، إتفقنا على ما يلي:

١- نعتبر هذا اللقاء تأكيداً على وحدة الشعب الفلسطيني وتقارب وجهات النظر لجميع قواه وفصائله وشخصيات سياسية إزاء القضايا الجوهرية لبناء الدولة الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادرة العربية للسلام.

٢- نرفض تماماً الخطاب عن إستحالة التغلب على الإنقسام الفلسطيني.

٣- نعتبر تناقضات بيننا تجسيداً للمنافسة السياسية المنتشرة في جميع الدول الديمقراطية، وتفاقمها هو نتيجة للسنوات من الإحتلال والحصار الإسرائيلي.

٤- نؤكد سعينا المشترك إلى حل هذه التناقضات من خلال حوار شامل يقوم على إرادة الشعب الفلسطيني وإجراءات ديمقراطية مثل الإنتخابات العامة الحرة.

٥- نعرب عن قلقنا إزاء تكثيف المحاولات الخارجية لمنع إعادة الوحدة الفلسطينية

والنيل من القضية الفلسطينية بما في ذلك من خلال تبني القرارات بإدانة أحد من فصائل فلسطينية لاستخدام حق الدفاع عن النفس ضد العدوان الإسرائيلي المسلح، كما كان الحال في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦ كانون الأول ٢٠١٨ .

٦- نؤكد التمسك باتفاق القاهرة – ٢٠١٧ والتأييد لجهود الوساطة من قبل إخوتنا المصريين.

٧- نؤكد إستحالة تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط بدون التوصل إلى التسوية العادلة للقضية الفلسطينية.

٨- نرفض أي مبادرات خارجية بما في ذلك إقتصادية من شأنها تقويض فرص بناء الدولة الفلسطينية المستقلة والمتواصلة جغرافياً ذات السيادة في حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

٩- نرحب بعزم المجتمع الدولي لمواجهة محاولات ترويج النهج الأحادي الجانب للتسوية الفلسطينية – الإسرائيلية. ونعتبر برهاناً على ذلك التوافق الدولي حول قضية القدس بعد النقل غير الشرعي إليها للسفارة الأمريكية في ٢٠١٨، بالإضافة إلى تسوية أزمة الموازنة للأونروا التي اندلعت في ٢٠١٨ بسبب توقف التمويل من قبل الولايات المتحدة.

١٠- ندعو إلى تكثيف الجهود الدولية الإجماعية الشاملة لتشجيع تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس المرجعية الدولية المعترف بها.

١١- نرجو من روسيا بصفتها الراعي لهذا اللقاء بإبلاغ المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي عن نتائجه ■

II- البيان المشترك موسكو الذي تم التوقيع عليه

(إعلان موسكو)

نحن ممثلي القوى والفصائل الفلسطينية المجتمعة في موسكو بتاريخ ١١-١٣ شباط عام ٢٠١٩، حركات فتح وحماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة والمبادرة الوطنية الفلسطينية وحزب الشعب الفلسطيني والصاعقة وجبهة النضال الشعبي

الفلسطيني والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية، نعبر عن تقديرنا العالي لدور روسيا الإتحادية في دعم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الساحة الدولية ومساهمتها الهامة في إنهاء الإنقسام ودعم المصالحة الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس.

وبعد المناقشة البناءة للتطورات في الساحة الفلسطينية وإنسداد العملية السياسية، منذ إجتماعنا الأخير في موسكو في كانون الثاني عام ٢٠١٧، إتفقنا على ما يلي:

١- نعتبر هذا اللقاء تأكيداً على وحدة الشعب الفلسطيني إزاء القضايا الجوهرية وفي مقدمتها إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على كامل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وضمان حق العودة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومباديء القانون الدولي.

٢- نرفض تماماً الإدعاءات الباطلة باستحالة التغلب على حالة الإنقسام، ونؤكد على وحدتنا الوطنية الفلسطينية.

٣- الإصرار على إنهاء الإنقسام واستمرار الجهود لتحقيق ذلك من خلال الحوار على قاعدة الحل الديمقراطي للتباينات في وجهات النظر، ورفض محاولات إستخدام هذه التباينات لضرب حقوق شعبنا المشروعة من قبل الإحتلال الإسرائيلي أو أيّ جهة كانت.

٤- التأكيد على حق شعبنا في مقاومة الإحتلال بكافة السبل والوسائل المشروعة، والتصدي للمحاولات التي جرت وتجري لوصم نضال شعبنا، أو أي من فصائله الوطنية بالإرهاب، بما في ذلك محاولة إدانة إستخدام حق الدفاع عن النفس ضد العدوان الإسرائيلي المسلح على شعبنا الفلسطيني كما جرى في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٦ .

٥- نؤكد على التمسك والتنفيذ الدقيق والأمين لكل الإتفاقات والتفاهمات التي وقعتها القوى والفصائل الفلسطينية بدءاً من إتفاق إعلان القاهرة ٢٠٠٥ وإنتهاءً باتفاق ٢٠١٧/١١/٢٢-١٠/١٢، والتأكيد على الدور المصري المقدر في رعاية تنفيذ ذلك.

٦- يؤكد المجتمعون على الرفض الكامل لما يسمى بصفقة القرن التي تلوح بها

الإدارة الأمريكية، وكل المحاولات التي تستهدف تصفية الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك ما يسمى بالسلام الإقتصادي أو الدولة ذات الحدود المؤقتة، وتأكيد إستحالة تحقيق السلام الشامل والدائم بدون تلبية الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

وأكد المجتمعون على النتائج التي توافقت عليها القوى الفلسطينية في لقاءاتها السابقة في موسكو، ودعم روسيا للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

٧- نرحب بإرادة المجتمع الدولي لمواجهة الإجراءات والحلول أحادية الجانب، كما برهن على ذلك رفض المجتمع الدولي قرار الإدارة الأمريكية غير الشرعي الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إلى القدس في عام ٢٠١٨، كما أكده حل أزمة الأونروا التي إندلعت في نفس العام بسبب وقف التمويل من قبل الولايات المتحدة، والتأكيد على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٣٠٢) لعام ١٩٤٩ الذي أسست وكالة الغوث الدولية (الأونروا) على أساسه.

٨- التأكيد على وحدة الأراضي الفلسطينية ورفض أية مخططات تستهدف فصل قطاع غزة عن الضفة الفلسطينية بما فيها القدس، وعلى ضرورة إنهاء الحصار الإسرائيلي الظالم لقطاع غزة.

٩- إبلاغ المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكافة المنظمات الإقليمية والدولية بنتائجه.

ويتقدم كل المشاركين في ختام إجتماعهم بعميق الشكر والتقدير لروسيا الإتحادية على استضافتها لهذا اللقاء، وحرصها على دعم نضال الشعب الفلسطيني ووحدته تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ■

[تم توقيع المنظمات التالية على هذا البيان: فتح، الديمقراطية، حزب الشعب، النضال الشعبي، فدا، الفلسطينية، المبادرة الوطنية]

ملحـــق

حول سياسة روسيا الإتحادية في الشرق الأوسط

[فيما يلي نص حوار جريدة «الأهرام» القاهرية مع لافروف وزير خارجية روسيا الإتحادية:]

■ **لافروف: [...]** إن التنسيق الوثيق للسياسات الخارجية بين موسكو والقاهرة يلعب دوراً مهماً في استقرار الشرق الأوسط بمجمله. إننا متفقون حول ضرورة تسوية النزاعات في المنطقة بالوسائل السياسية والدبلوماسية بما يتفق تماما مع قواعد القانون الدولي. ونحن نعتزم تبادل الآراء بشكل عميق حول الوضع في سوريا وليبيا واليمن، وكذلك الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك المصالحة الفلسطينية التي تلعب مصر دوراً خاصا فيها. وسوف نناقش سبل الحد من النزاعات في المنطقة بما في ذلك آفاق إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ومن المنتظر كذلك، أن تشغل قضية مكافحة الإرهاب والتطرف مكانة خاصة خلال مباحثاتنا في القاهرة. كما أننا، وإنطلاقا من رئاسة مصر للإتحاد الإفريقي في عام ٢٠١٩ ،سوف نتابع التحضيرات لقمة روسيا– إفريقيا المزمع عقدها في مدينة سوتشي الروسية في ٢٤ تشرين الأول(أكتوبر) ٢٠١٩ ■

سؤال: كيف ترون آفاق التنسيق والتعاون بين القاهرة وموسكو ، ولا سيما في مكافحة الإرهاب؟

■ **لافروف:** يوجد تفاهم روسي – مصري حول التحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط ومن بينها الإرهاب الدولي. إننا نواصل مع شركائنا المصريين المشاورات على مستوى الخبراء ولقاءات العمل حول هذا الموضوع. كما نشارك في التدريبات المشتركة الخاصة بمكافحة الإرهاب، كما أن موسكو تؤيد تأييداً تاماً ما تبذله القاهرة من جهود على صعيد مكافحة الإرهاب، بما في ذلك ما يتعلق بفرض إستقرار الأوضاع في

سيناء. إننا على يقين من أن القضاء على الجماعات المتطرفة والإرهابية في شبه جزيرة سيناء التي تسعى نحو نشر نفوذها في المناطق الأخرى من البلاد لا يتوافق مع مصالح المصريين وحسب، بل أيضاً مع مصالح جميع دول الشرق الأوسط. نحن ننطلق من أنه لا يمكن إجتثاث جذور الإرهاب إلا بتضافر جهود المجتمع الدولي كله على أساس القانون الدولي. ونؤكد أن المبادرة التي سبق وأن طرحها الرئيس فلاديمير بوتين بشأن تشكيل تحالف واسع لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة تهدف إلى حل هذه القضية ■

سؤال: وماذا يمكن القول عن تعاون موسكو مع القاهرة في موضوع التوصل إلى تسوية النزاعات القائمة في ليبيا؟

■ **لافروف:** نحن نعلم أن الصراع الداخلي الذي طال أمده في ليبيا نجم مباشرة عن التدخل العسكري غير الشرعي من جانب الناتو. وقد تسبب كل هذا في إنزلاق البلاد نحو الفوضى، فيما تحوَّل إلى مصدر عدم إستقرار في المنطقة وأرض خصبة للإرهاب. وتقوم موسكو والقاهرة بالتنسيق المكثف لخطواتهما على المسار الليبي. مهمتنا الآن هي مد يد العون لليبيين من أجل تجاوز الخلافات القائمة والتوصل إلى إتفاقات ثابتة خاصة حول معايير المصالحة الوطنية. ولدينا رؤية مشتركة تجاه السبل الملائمة لإعادة بناء الدولة الليبية عبر الحوار الوطني الشامل بمشاركة ممثلي كل الفصائل السياسية والعسكرية الرئيسية والمجتمع المدني والمناطق المختلفة في البلاد. وفي هذا الصدد ندعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا غسان سلامة الهادفة إلى تنفيذ ما طرحه من «خريطة طريق» خاصة بتطبيع الأوضاع في ليبيا عبر إجراء الإنتخابات العامة الحرة والعادلة والإصلاح الدستوري. ونأمل في أن المؤتمر الليبي الذي يعقده المبعوث الخاص في منتصف نيسان(إبريل) ٢٠١٩ في مدينة غدامس، سوف يسمح بإحراز التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف ■

سؤال: عدتم مؤخرا من زيارة لعدد من بلدان الخليج .. هل لمستم تغيرا في مواقف هذه البلدان إزاء سوريا؟

■ **لافروف:** أشير بارتياح إلى ما تحقق من مظاهر تطبيع للأوضاع حول سوريا. ويتعلق ذلك بما جرى من تطورات إيجابية في استئناف العلاقات بين دمشق وبقية الدول

العربية وآفاق عودة الجمهورية العربية السورية إلى جامعة الدول العربية. سوريا هي إحدى الدول المحورية في الشرق الأوسط وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي، ولا يمكن إستئصالها من السياق الإقليمي، مجاملة للأجندات التي يمكن وصفها بالقصيرة النظر والمسيّسة والإنتهازية.

وبهذا الصدد نحن نرحب ونؤيد عودة دمشق إلى العائلة العربية. هذه العملية الطبيعية والموضوعية دليل واضح على إنتهاء النزاع وعودة البلاد تدريجيا إلى الحياة السلمية الطبيعية. ومن دواعي السرور أن العديد من البعثات الدبلوماسية العربية تعمل حاليا في دمشق. وتجري إعادة العلاقات التجارية والإقتصادية بين سوريا والأردن والعراق ولبنان. وفي كانون الثاني(ديسمبر) ٢٠١٨ قام رئيس السودان بزيارة العاصمة السورية. كما أن الوفد البرلماني السوري شارك في آذار(مارس) ٢٠١٩ في الدورة العادية للإتحاد البرلماني العربي في عمّان.نرى أن تطبيع الوضع داخل سورية وحولها سوف يسهم ليس في إعادة التوافق العربي وحسب، بل وفي تحسين الأوضاع في المنطقة وتعزيز الإستقرار والأمن في الشرق الأوسط بأسره ■

سؤال: نلمس تراجع الكثير من البلدان التي سبق أن دعمت الحرب ضد الحكومة الشرعية في سوريا واستهدفت الإطاحة بالرئيس الأسد عن سياساتها السابقة تجاه النزاع القائم هناك، وهو ما يعني عمليا الإعتراف بمسئوليتها عما حلَّ بسوريا من دمار وخراب. فهل من الممكن إستصدار القرارات الدولية التي تلزم هذه البلدان بالإضطلاع مالياً بدفع التعويضات المالية، والإسهام فى إعادة بناء سوريا؟

■ **لافروف:** المواقف المبدئية لروسيا الخاصة بتسوية الأزمة السورية معروفة. إننا نؤيد بشكل ثابت ومبدئي التسوية السياسية على أساس إحترام سيادة وسلامة الأراضي السورية والإلتزام بقواعد القانون الدولي. وفي هذا السياق لا يمكن إلا أن يسعدنا أنه، ومع إستقرار وتحسن الأوضاع في سوريا، وصل إلى هذه الحقيقة من سبق أن دعم مواقع الجماعات المعارضة والمتطرفة في بداية الأزمة، مطالبين بتغيير نظام بشار الأسد. وها نحن الآن لا نسمع اليوم مثل هذه الأصوات العدائية بحق الحكومة السورية. ومن الواضح أنه، ومع تطبيع الأوضاع في سوريا، والقضاء على بؤر الإرهاب الرئيسية، وعودة البلاد إلى الحياة السلمية، تتقدم مسائل إعادة الإعمار في مرحلة ما

بعد الأزمة وتوفير المساعدة الإنسانية إلى الأمام ، وتستمر روسيا في تقديم المعاونة الشاملة لسوريا في إعادة بناء البنية التحتية وإرسال المساعدات الانسانية على أساس ثنائي وعبر الآليات الدولية.

ولعل الأرقام تتحدث عن نفسها، فقد تم ومنذ تموز (يوليو) ٢٠١٨ وبمساعدة روسية، بناء أكثر من ٨٠٠ مؤسسة تعليمية وطبية وإصلاح أكثر من ١٠٠٠ كم من الطرق وإنشاء نحو ١٠٠٠ كم من خطوط نقل الكهرباء وإعادة تشغيل ١٣٠ من مشروعات المياه؛ فيما يقوم مركز المصالحة الروسي يوميا بالعمليات الإنسانية وإيصال المساعدات والمؤن الغذائية والطبية إلى مختلف المحافظات السورية. كما تجرى الكثير من عمليات إزالة الألغام، في تدمر وحلب الشرقية، إضافة إلى ٢٠٠٠ هكتار من أراضي البلاد. وأسهمنا بمليون دولار في ميزانية الإدارة التابعة للأمم المتحدة الخاصة بنزع الألغام من أجل تمويل عملها في سوريا. ومن الواجب في هذا الصدد أن يكون تأييد إعادة إعمار سوريا وفقا لمعايير القانون الإنساني الدولي ومباديء الحياد والنزاهة. ولا بد من تقديم المساعدة للسوريين المحتاجين دون طرح أي شروط مسبقة، وبعيداً عن تسييس مثل هذه القضية. وفي هذا الصدد نعرب عن أسفنا تجاه مواقف الولايات المتحدة وبلدان الإتحاد الأوروبي التي ما زالت تشترط لتمويل إعادة إعمار سوريا، الربط بعملية التحول السياسي، بما في ذلك ما تطرحه على الملأ من تصريحات حول هذا الموضوع. فماذا يمكن أن يكون ذلك، إذا لم يكن تسييسا لموضوع تقديم المساعدة الإنسانية؟

ويمكننا أن نقول الشيء نفسه بالنسبة للعقوبات الإقتصادية التي فرضتها بعض البلدان الغربية، بعيداً عن إطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي التي تتضرر منها الفئات الأكثر ضعفا.كما أن هناك قضية مهمة أخرى، وهي تأييد عودة اللاجئين إلى ديارهم. وقد أعرب عدد من بلدان المنطقة عن دعمهم للمبادرة الروسية ذات الصلة، وهو ما نعمل مع شركائنا على تحقيقه ■

سؤال: الأوساط السياسية في مصر والعالم العربي تتابع بالكثير من الإهتمام توطد علاقات روسيا مع عدد من البلدان المجاورة لسوريا ومنها إسرائيل. ما رأيكم فيما يقال حول تراجع موسكو عن تشددها ومواقفها التي أعلنتها عقب إسقاط الطائرة الروسية في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨ ، تجاه إستمرار تكرار إسرائيل لقصفها للمواقع

السورية؟

■ **لافروف:** ليس هناك تغيرات في موقفنا المبدئي من قصف الأراضي السورية. كنا دائما نعبر عن موقفنا في هذا الشأن بصورة واضحة.

إننا نؤكد ضرورة الإحترام الصارم لسيادة سوريا وإستقلالها وسلامة أراضيها. ونحن نرفض تحول أراضي هذه البلاد إلى ساحة للمواجهة العسكرية بين مختلف اللاعبين الإقليميين. لقد بذلنا جهوداً كثيرة لاستقرار الأوضاع في سوريا، بما في ذلك في جنوب وجنوب غرب البلاد. وأود ان أعيد إلى الأذهان أنه وبموجب قرار «تركيا الأستانة» تم إنشاء منطقة تخفيف التوتر، مما سمح بوقف العنف. ونحن نشهد الآن فرض الحكومة السورية لسيطرتها على هذه المناطق.

إلى هذا تبذل الشرطة العسكرية الروسية الكثير من الجهود الرامية إلى ضمان السلام وسيادة القانون، ومن خلال اللقاءات مع جميع الأطراف المعنية يجري التأكيد على أهمية الحيلولة دون إزدياد مستوى التوتر والتصعيد الخطير في سوريا، وهو ما يهدد بالعواقب الوخيمة ليس البلدان المجاورة وحسب، بل ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها■

سؤال: كيف تقدرون تناقض سياسات وتصريحات الرئيس الامريكي ترامب، بما فيها الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارته اليها، وأخيرا تصريحاته حول الإعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السورية؟

■ **لافروف:** في الحقيقة ليست هناك تناقضات. إن ما إتخذته الولايات المتحدة من خطوات، ماهي إلا حلقات في سلسلة واحدة. ومن البديهي أن واشنطن تسعى إلى تقويض كل جهود المجتمع الدولي وتدمير القاعدة القانونية المعترف بها دوليا والتي تجري بموجبها كل الجهود الرامية إلى تسوية الأوضاع في الشرق الأوسط. إن إعتراف الولايات المتحدة بضم الجولان المحتلة من طرف إسرائيل، ما هو إلا إنتهاك صارخ لكل من ميثاق الأمم المتحدة ومباديء القانون الدولي وجملة قرارات مجلس الأمن الدولي حول تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وقبل كل شيء القرار ٤٧٩ . ويعني هذا القرار تراجع واشنطن الواضح عن مبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي جرت صياغته تحت رعاية روسيا والولايات المتحدة خلال مؤتمر مدريد للسلام في ١٩٩١ والمنصوص عليه في مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢.

ويقلل هذا القرار الأمريكي من فرص تحقيق السلام العادل والمستقر والطويل الأمد في الشرق الأوسط، كما يشكل ذلك خطراً على الإلتزام باتفاقية فك الإشتباك بين سوريا وإسرائيل. وأذكر في هذا الصدد أن قادة الولايات المتحدة وإسرائيل طلبوا منا المساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ هذه الإتفاقية وقد فعلنا ذلك، وبفضل الشرطة العسكرية الروسية التي سيطرت على المواقع المجاورة للجولان تمكنت قوات الأمم المتحدة لفك الإرتباط من إستئناف الوفاء بمهامها في منطقة الفصل بما في ذلك لصالح ضمان أمن إسرائيل.

إن إعتراف الولايات المتحدة بضم الجولان التي تحتلها إسرائيل يمكن أن يهدم ما جرى التوصل إليه بصعوبة من إستقرار. كما يبدو أن الموقف الأمريكي حول التسوية العربية الإسرائيلية يتوافق مع نهج واشنطن تجاه تقويض الإتفاقيات الدولية الأساسية واستبدال القانون الدولي بما هو أشبه بنظام ما لا يستند إلى قواعد.

إن الموقف الروسي حول مرتفعات الجولان لا يزال ثابتا وإنها بلا شك أرض سورية، ولا نزال نتمسك بقرار مجلس الأمن الرقم ٤٩٧ الصادر في ١٧ كانون الأول(ديسمبر) ١٩٨١، والذي ينص على بطلان وإنتفاء الشرعية الدولية لقرار إسرائيل الخاص بفرض قوانينها وصلاحياتها وإدارتها في الجزء السوري أراضي سوريا المذكور أعلاه؛ وتتمسك الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي بما في ذلك أقرب حلفاء الولايات المتحدة بنفس النهج. ولعل الموافقة على قرار «مرتفعات الجولان السورية المحتلة» على أساس سنوي، وفي إطار إستعراض البند الـ٥٥ لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عام، لهو دليل واضح على ذلك■

سؤال: كثير من الضوضاء يتعالي حول ما يسمى بصفقة القرن سبيلا إلى حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، كيف ترى روسيا ما يقال بهذا الصدد، وماذا يمكن أن تطرحه سبيلا للتوصل إلى تنفيذ القرارات الأممية بهذا الشأن بما فيها حل إقامة الدولتين؟

■ **لافروف:** لم يطلعنا الأمريكيون على مضمون «الصفقة». الشائعات تقول إنه يُزعم أن تؤدي هذه المقترحات إلى السلام بين العرب وإسرائيل دون الإعتماد على الأطر القانونية الدولية المعترف بها لتسوية قضية الشرق الأوسط. إننا على يقين أنه طريق

مسدود. من البديهي أنه بدون تنفيذ حل الدولتين للقضية الفلسطينية، لا يمكن التوصل إلى السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة.

ونؤكد أن روسيا تواصل بذل الجهود مع الشركاء بما في ذلك في مجلس الأمن للأمم المتحدة، وفي إطار الرباعية الدولية بهدف توفير الظروف المناسبة لاستئناف الإتصالات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونذكر أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إقترح في خريف ٢٠١٦ عقد القمة الفلسطينية – الإسرائيلية في موسكو دون شروط مسبّقة. ونحن لا نزال مستعدين لاستضافة زعيمي فلسطين وإسرائيل. ونرى أن مثل هذه المحادثات رفيعة المستوى يمكن أن تسهم في الخروج من المأزق الحالي، كما أننا نحرص بالتنسيق مع مصر على مواصلة الإسهام في التغلب على الإنقسام الفلسطيني على أساس القاعدة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. هذا هو شرط مسبق ضروري لاستئناف التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية.

ونذكر أيضا أنه عُقد في موسكو في شباط (فبراير) ٢٠١٩ وللمرة الثالثة، إجتماع قيادات ١٢ من أهم الأحزاب والحركات الفلسطينية الرئيسية، بما فيها فتح وحماس. ونأمل في تواصل عملية المصالحة الفلسطينية بوساطة مصرية رئيسية. وإنه من الضروري اليوم، وعلى ضوء ما فقدته واشنطن من ثقة في كونها وسيطا محايداً في تسوية النزاع العربي – الفلسطيني، العمل من أجل تنشيط جهود المجتمع الدولي كله لتهيئة الظروف اللازمة للخروج بالشرق الأوسط من المأزق الراهن. وفي هذا الشأن يمكن القول إن دور مصر مطلوب ومُرَحَّب به ■

٢٠١٩/٤/٦

التجمع الديمقراطي الفلسطيني

- تقديم
- برنامج العمل المشترك
- اللائحة الداخلية المؤقتة
- التحالف الديمقراطي.. لماذا؟

تقديـــم

*أثار تشكيل «**التجمع الديمقراطي الفلسطيني**» ردود فعل واسعة ومتباينة، ما بين الترحيب به والتعويل عليه لتصويب الخريطة السياسية والحزبية الفلسطينية التي يتقاسم قطبيها الحركتين المتنازعتين فتح وحماس؛ وما بين وجهات نظر قللت من أهمية تشكيل التجمع على خلفية لا تخلو من الإحباط التي لا ترى مخرجاً مرئياً من النفق الذي دخلته الحالة الفلسطينية على يد الإنقسام والسياسات الخاطئة وفي مقدمها مواصلة الرهان على بقايا أوسلو.*

يضم التجمع الديمقراطي الفلسطيني ٥ فصائل (الجبهة الديمقراطية + الجبهة الشعبية + حزب الشعب + فدا + المبادرة الوطنية) إلى جانب مؤسسات أهلية وحِراكات شعبية (منها: «شبكة المنظمات الأهلية»، و«الحراك الوطني الديمقراطي»، وحراك «وطنيون لإنهاء الإنقسام»، الخ..)، وشخصيات ديمقراطية مستقلة..، ما يعني أن مكونات هذا التجمع تشمل العشرات من الأطر والأفراد التي تعكس تمثيل مختلف القطاعات في المجتمع الفلسطيني: شباب، مرأة، عمال، فلاحين، مهنيين... والتي تتمثل بشكل واسع في الهيئات واللجان التي دأب التجمع على تشكيلها منذ الإتفاق عليه وإعلان قيامه.

ويرتبط هذا التنوع في عضوية التجمع بجوهر برنامجه الذي يتوجه إلى أوسع شرائح المجتمع وفئاته. وهذا يعني حكماً حضور القضايا المطلبية على الصعيدين الإقتصادي والنقابي، فضلاً عن قضايا الحريات وغيرها من الأمور المتعلقة بالجوانب الديمقراطية في العمل السياسي والنضالي.

إن أهمية المضمون الديمقراطي للتجمع في عضويته وأهدافه، باعتباره يسعى إلى تشكيل تيار عريض مناهض للسياسات التي أدت إلى الإنقسام وتسعى إلى إدامته، جنباً إلى جنب مع تصعيد الضغط السياسي والشعبي من أجل إنهائه وتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي، بما فيها إلغاء الإجراءات التي إتخذتها السلطة الفلسطينية ضد قطاع غزة.

وفيما يتبع برنامج التجمع ولائحته الداخلية، فضلاً عن مطالعة (تنشر للمرة الأولى)

في الأسباب السياسية والنضالية الموجبة لتأسيس وإطلاق «التحالف الديمقراطي»، سبق أن شكلت قاعدة للحوار المبكر بين عدد من مكوّنات اليسار الفلسطيني منذ مطلع العام ٢٠١٧.

إن وظيفة هذا الفصل تقتصر على التعريف بالتجمع الديمقراطي في السياق السياسي الذي وفَّر شروط ولادته. أما تقييم تجربته بتأثيراتها على حركة الواقع الفلسطيني، فستترك لاختبار الميدان والممارسة السياسية والعملية، كما سيتم تناولها في مساهمات تقييمية لاحقة ■

المحرر

برنامج العمل المشترك

تتعرض القضت١٠٧ية الوطنية الفلسطينية لمخاطر مصيرية بفعل إشتداد الهجوم الأميركي – الإسرائيلي الهادف إلى تصفيتها؛ فإدارة ترامب تمضي في تطبيق «صفقة القرن» خطوة خطوة عبر محاولة تكريس القدس، بشطريها، عاصمة لدولة «إسرائيل»، وتصفية قضية اللاجئين من خلال محاولات تقويض الأونروا وإعادة تعريف اللاجيء بما يسقط صفة اللاجئين عن الملايين من أبناء شعبنا، وشرعنة المستوطنات تحت مسمى «تبادل الأراضي»، والدفع نحو الإنفصال التام لقطاع غزة لجعله مركزاً لحل القضية الفلسطينية، وطرح خيار الكونفدرالية بديلاً للإستقلال الناجز.

وفي الوقت نفسه تعمل حكومة الإحتلال على استغلال الفرصة لتعجيل عملية تهويد القدس، والتوسيع المحموم للمستوطنات، وتشديد الحصار على غزة، وتتوج ذلك بإعلان «قانون القومية» الذي ينفي حق شعبنا في تقرير المصير على أرضه، ويقونن التمييز العنصري ضده، ويمهد لإقامة «إسرائيل الكبرى» على كامل أرض فلسطين التاريخية. وتتفاقم خطورة هذه الهجمة في ظل واقع عربي ممزق تستفحل فيه نزعات التطبيع مع العدو التي تشكل طعنة في الظهر لنضالنا التحرري.

رغم ما تنطوي عليه من مخاطر تصفوية، يواجه شعبنا الفلسطيني هذه الهجمة بمقاومة باسلة وجاهزية نضالية عالية عبَّرت عنها الإنتفاضات المتوالية في الضفة، بدءً بانتفاضة الشباب في تشرين الأول (أوكتوبر) ٢٠١٥ ومروراً بهبَّة القدس في تموز (يوليو) ٢٠١٧ وهبّة الخان الأحمر، وكذلك مسيرات العودة المتواصلة في قطاع غزة، كلها كشفت عن قدرة متطورة على إبداع الوسائل النضالية المناسبة وعن مخزون كفاحي زاخر يغذي الصمود المتواصل في مجابهة الإحتلال وحماته الأميركيين.

ولكن، في هذا المنعطف الحاسم، تشهد بنية حركتنا الوطنية حالة غير مسبوقة من التفسخ والتدهور الناجم عن تعمق الإنقسام واستشراء نزعات الفئوية الضيقة وطغيان حالة الإنفراد والتفرد والتهميش والإقصاء وتبديد أسس الشراكة الوطنية. وفي ظل هذه الحالة يتعذر تنفيذ إتفاقات المصالحة وإنهاء الإنقسام بسبب من الصراع بين قطبيه،

فتح وحماس، على اقتسام السلطة والنفوذ. ويدخل مسار الإنقسام مرحلة خطيرة إذ يهدد بالتحول إلى إنفصال كامل يشكل كارثة للمشروع الوطني.

ويفاجأ شعبنا بخطوات كحل المجلس التشريعي الذي هو إجراء لا أساس له دستورياً يطيح بأحد أبرز بنود إتفاقات المصالحة ويقوض مسيرتها. وهو يأتي إمتداداً لعملية الإرتداد عن المسيرة الديمقراطية، في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، حيث يستفحل تغول السلطة التنفيذية في ظل تعطيل السلطة التشريعية والتنصل من إستحقاق الإنتخابات والتطاول على إستقلال القضاء والتأسيس لنظم إستبدادية تحكم بالمراسيم الرئاسية من ناحية، أو بالقرارات الفئوية المفروضة بالقوة المسلحة من ناحية أخرى. ويتم إطلاق العنان للأجهزة الأمنية، سواء في غزة أو في الضفة الغربية، لانتهاك حريات المواطنين ومصادرة حقوقهم، وبخاصة حرية الرأي والتعبير والإجتماع والتظاهر.

وتمتد هذه الحالة إلى داخل منظمة التحرير الفلسطينية التي تعاني مؤسساتها من التآكل والتهميش لصالح أجهزة السلطة. وما زالت محاولات إحياء وترميم هذه المؤسسات تصطدم بأساليب التسويف والمماطلة والإصرار على منطق الهيمنة والتفرد والتنكر لمباديء القيادة الجماعية والشراكة الوطنية، ويتم إلحاق الشلل المتعمد بهيئات المنظمة القيادية وتعطيل قرارات مؤسساتها التشريعية وبخاصة ما يتعلق منها بالخروج من مسار أوسلو والتحرر من قيوده المجحفة.

إن هذه الممارسات تؤدي إلى تصدع الائتلاف الوطني داخل صفوف المنظمة وتوتر العلاقات بين فصائلها، كما تؤدي إلى إضعاف مكانتها التمثيلية وصب الماء في طاحونة محاولات إصطناع البدائل لها، ما يشكل تهديداً خطيراً لوحدانية التمثيل التي هي الإنجاز الأهم لمسيرتنا الوطنية طيلة نصف قرن.

في ظل هذا الوضع، تستفحل الأزمة التي يعاني منها المشروع الوطني في ضوء الطريق المسدود الذي انتهى إليه مسار أوسلو، وتطرح نفسها بقوة الحاجة إلى إستراتيجية وطنية جديدة تحرر القضية الوطنية من مأزقها، وتفتح الطريق لاستئناف النهوض الوطني. إن أبرز معالم هذه الإستراتيجية البديلة باتت محددة بقرارات رسمية تكرر إعتمادها من قبل المجلسين المركزي والوطني، إلا أن القيادة الرسمية لمنظمة التحرير ما زالت تعطل تنفيذ هذه القرارات وتواصل الرهان على خيار إحياء مسيرة المفاوضات

رغم الإختلال الواضح في ميزان القوى لصالح العدو ■

■ ■ ■

إن لجم هذا التدهور وإنقاذ القضية الوطنية ومنظمة التحرير من تداعياته المدمرة، بات يتطلب وحدة عمل جميع القوى والمؤسسات والشخصيات الديمقراطية الحريصة على المشروع الوطني الديمقراطي، لبناء كتلة شعبية متنامية ضاغطة على قطبي الصراع على السلطة، واستنهاض المعارضة الجماهيرية لسياساتهما من أجل إنهاء الإنقسام والتصدي لمجموعات المصالح التي تصر على تعميقه، ومن أجل التحرر من قيود أوسلو، ومواجهة ممارسات التفرد والإستبداد دفاعاً عن الديمقراطية والشراكة الوطنية.

إستجابة لهذه الحاجة، تلاقت القوى والمؤسسات والشخصيات الموقعة أدناه واتفقت على ضرورة إقامة **«التجمع الديمقراطي الفلسطيني»** كصيغة إئتلافية تعمل داخل إطار منظمة التحرير وعلى المستوى الشعبي وتبقى مفتوحة لسائر القوى والفعاليات التي توافق على العمل المشترك وفق برنامج العمل التالي:

١- التمسك بالبرنامج الوطني المتمثل بحق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة بعاصمتها القدس، والتمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، ورفض وإحباط أية محاولات لاصطناع البدائل أو القيادات الموازية لها، والعمل على تفعيل مؤسساتها واحترام قراراتها وصلاحياتها وانتظام عملها على قاعدة الشراكة الوطنية والقيادة الجماعية، وصولاً إلى التجديد الديمقراطي لهذه المؤسسات وتعزيز اللحمة بينها وبين جماهير الشعب عبر إنتخابات عامة وفق نظام التمثيل النسبي الكامل بمشاركة القوى الفلسطينية كافة، بما يعزز الوحدة الوطنية على أساس إحترام قواعد الائتلاف والتوافق الوطني والتعددية والشراكة في صنع القرار.

٢- تعزيز الإجماع الفلسطيني على رفض صفقة القرن، وقطع العلاقات السياسية والأمنية مع الولايات المتحدة ما لم تتراجع عن مواقفها المعادية لشعبنا وقراراتها المناقضة للشرعية الدولية، وتعزيز الرفض الإعلامي والدبلوماسي باتخاذ إجراءات ملموسة للضغط على مصالح واشنطن لمجابهة وإحباط الخطوات أحادية الجانب الهادفة لتنفيذ الصفقة.

٣- التمسك بحق شعبنا في مقاومة الإحتلال وتشكيل جبهة موحدة لقيادة واستنهاض المقاومة الشعبية بمختلف أشكالها ضد الإحتلال الإسرائيلي وفي مواجهة إجراءاته الهادفة لتوسيع الإستيطان واستكمال بناء الجدار وتهويد القدس، وانتهاك حرمة الأقصى وسائر المقدسات، وفي مواجهة الحصار الوحشي لقطاع غزة، والخطط الهادفة لضم الأرض الفلسطينية، وإقامة نظام أبارتهايد، ونفي الوجود الوطني لشعبنا الفلسطيني وحقه في تقرير المصير تجسيداً لقانون القومية سيء الصيت.

٤- تصعيد الضغط السياسي والشعبي من أجل إنهاء الإنقسام والتطبيق الأمين لاتفاقات وتفاهمات المصالحة، وآخرها بيان ٢٠١٧/١١/٢٢ المعبر عن التوافق الوطني على آليات تطبيقها، والتنفيذ الفوري لقرار المجلس الوطني بإلغاء الإجراءات التي تمس المصالح الحيوية للمواطنين في قطاع غزة، وعودة الحكومة لممارسة سلطاتها والنهوض بمسؤولياتها كافة في القطاع، والتئام لجنة تفعيل وتطوير م.ت.ف وانتظام عملها، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تحضر لإجراء إنتخابات عامة وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، وصولاً لتشكيل مجلس وطني جديد يضم القوى الفلسطينية كافة، بالإنتخاب حيث أمكن، وبالتوافق حيث يتعذر الإنتخاب.

٥- الضغط من أجل تنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي بالتحرر من إلتزامات المرحلة الإنتقالية بموجب إتفاقات أوسلو، وبالتالي سحب الإعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني، والإنفكاك من علاقات التبعية الإقتصادية التي يكرسها بروتوكول باريس بحظر إدخال البضائع الإسرائيلية ذات البديل المحلي إلى السوق الفلسطينية، والتطبيق الحازم لقانون مقاطعة المستوطنات، وإعادة صياغة ضريبة القيمة المضافة والتعرفة الجمركية بما يضمن حماية وتشجيع الإنتاج الوطني.

٦- تبني حركة المقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات (BDS) والعمل من أجل حث المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته بفرض العقوبات على إسرائيل لردع إنتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

٧- النضال من أجل فك الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة، واستئناف عملية إعادة الاعمار وإصلاح وتحسين البنية التحتية بما فيها حل مشكلة الصرف الصحي وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين كالكهرباء والماء وغيرها، وخفض نسب

الفقر والبطالة.

٨- التأكيد على ضرورة تشكيل وتفعيل المرجعية الوطنية الموحدة لشعبنا في مدينة القدس، والتي تتحد في إطارها جميع القوى والمؤسسات والشخصيات الفاعلة، للتصدي لسياسات التهويد وانتهاك حرمة المقدسات والتوسع الإستيطاني والتطهير العرقي التي يمارسها الإحتلال، ومن أجل تعزيز صمود أبناء المدينة من خلال برنامج متكامل يعالج مختلف مناحي الحياة كالتعليم والصحة والإسكان والسياحة والثقافة ودعم الصمود الإقتصادي ومقاطعة مؤسسات الإحتلال، والضغط على السلطة والدول العربية والإسلامية للوفاء بالتزاماتها إزاء دعم الصمود المقدسي.

٩- الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية للمواطنين والتصدي لأي إنتهاكات أو تجاوزات لها، سواء في الضفة الغربية أو في غزة، وتحريم الإعتقال السياسي وضمان حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر، بما في ذلك إلغاء قانون الجرائم الإلكترونية، ووقف التعديات على حرية الإجتماع والتظاهر وكف يد الأجهزة الأمنية عن التطاول على حقوق وكرامة المواطنين، والتصدي لمحاولات فرض القيود والهيمنة السلطوية على مؤسسات العمل الأهلي والنقابات والمنظمات غير الحكومية واحترام إستقلالها وفقاً لمعايير المواثيق الدولية التي إنضمت إليها دولة فلسطين.

١٠- الدفاع عن إستقلال القضاء ووقف التدخل في شؤونه، بما في ذلك إعادة تشكيل المحكمة الدستورية وفق القانون وبما ينسجم مع معايير الكفاءة والإستقلال والحياد والخبرة المهنية التي يتطلبها أداء المحكمة السليم لوظائفها.

١١- الدفاع عن حق المرأة في المساواة التامة والمشاركة الفاعلة في آليات صنع القرار وفي مختلف مجالات الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ومواءمة التشريعات بما ينسجم مع أحكام إتفاقية «سيداو» التي وقعت عليها دولة فلسطين، والتنفيذ الفوري لقرارات المجلس الوطني بشأن تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ في جميع مؤسسات م.ت.ف ودولة فلسطين والسلطة الفلسطينية.

١٢- تمكين الشباب من إحتلال موقعهم القيادي المنشود في عملية التجديد الديمقراطي لمؤسسات الحركة الوطنية وتعزيز مشاركتهم في آليات صنع القرار، بما في ذلك إلغاء القيود التشريعية على حقهم في الإنتخاب والترشيح، وضمان حقهم في التعليم

والعمل اللائق، وتشجيع مبادراتهم الإبداعية في شتى المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والرياضية.

١٣- النضال من أجل سياسة إقتصادية – إجتماعية تستهدف تعزيز الصمود الوطني في مجابهة الإحتلال وحفز نمو الإنتاج الوطني ومكافحة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الإجتماعية، بما يشمل:

أ) الدفاع عن حقوق العمال والموظفين وسائر الكادحين والفئات الوسطى بما فيها حق العمل والأجر اللائق والعيش الكريم والضمان الإجتماعي العادل والتأمين الصحي الشامل.

ب) إعادة النظر في السياسة الضريبية (بما في ذلك الضرائب غير المباشرة) بما يكفل خفض العبء الضريبي وتوزيعه بشكل عادل بين مختلف طبقات المجتمع.

ج) تصويب أولويات الموازنة العامة بخفض الإنفاق على قطاع الأمن وإعطاء الأولوية لخدمات الصحة والتعليم والتنمية الإجتماعية ودعم الزراعة، ولتأمين حقوق الأسرى والشهداء والجرحى وذوي الإعاقة، ودعم صمود القدس والمناطق المهددة بالإستيطان والجدار.

١٤- التصدي لمحاولات تصفية قضية اللاجئين أو شطب الإلتزام الدولي بحقوقهم عبر تجفيف موارد الأونروا وإنهاء وجودها وإعادة تعريف اللاجيء بما يتناقض ومعايير القانون الدولي، والضغط على المجتمع الدولي للوفاء بالتزامه القانوني والأخلاقي إزاء مأساة اللاجئين إلى أن يستعيدوا حقهم في العودة إلى الديار التي شردوا منها منذ نكبة ١٩٤٨ واستعادة ممتلكاتهم وفقاً للقرار ١٩٤، ومن أجل تأمين الموارد الكافية للأونروا لاستمرار وتحسين الخدمات الحيوية التي تقدمها للاجئين في مجالات الصحة والتعليم وتأمين المعونات الغذائية والمعيشية وبرامج التشغيل.

١٥- حث مؤسسات م.ت.ف على النهوض بدورها إزاء جماهير شعبنا في بلدان اللجوء والشتات بضمان مشاركتهم الفاعلة في عملية صنع القرار الوطني، ورعاية حقوقهم المدنية في بلدان اللجوء على أساس المساواة مع سائر المواطنين في الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والمدنية، وإعادة إعمار المخيمات المدمرة في سوريا ولبنان

(اليرموك، نهر البارد، حندرات، درعا..) وعودة سكانها إليها إنطلاقاً من أن الحفاظ على المكانة السياسية– القانونية للاجيء والمخيم هو الضمان لاستمرار إعلاء حق العودة.

■ ■ ■

ويرى التجمع الديمقراطي أن الحركة الوطنية لشعبنا الفلسطيني هي جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العربية والعالمية تتبادل التضامن مع شعوب العالم في نضالها من أجل الحرية والسيادة والديمقراطية والرفاه والعدالة الإجتماعية، وتقيم علاقاتها مع سائر الدول والحركات السياسية على أساس مدى دعمها لنضال شعبنا وحقوقه المشروعة■

٣ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٩

اللائحة الداخلية المؤقتة للتجمع الديمقراطي الفلسطيني

١- **تعريف التجمع:** صيغة إئتلافيه جبهوية تعمل داخل إطار منظمة التحرير وعلى المستوى الشعبي من أجل بناء كتلة شعبية متنامية تساهم في تفعيل المقاومة الشعبية ضد الإحتلال وتستنهض المعارضة الجماهيرية والضغط الشعبي لإنهاء الإنقسام وللتصدي للسياسات التي تغذي عوامل الضعف في الحركة الوطنية الفلسطينية بما في ذلك تغييب الديمقراطية والمس بالحريات العامة والتنكر للشراكة الوطنية.

٢- قواعد ناظمة

■ التجمع الديمقراطي الفلسطيني إئتلاف ديمقراطي يضم ممثلي القوى الديمقراطية الفلسطينية الخمس[١] وعدد من المؤسسات الأهلية والحراكات الشعبية وشخصيات ديمقراطية مستقلة.

■ يعمل التجمع على وضع أهداف وسياسات مشتركة وينظم أنشطة وفعاليات وطنية، ومجتمعية، خاصة في مواجهة ما يسمى بصفقة القرن، والعمل على إنهاء الإنقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، والدفاع عن الحريات والحقوق الديمقراطية الإجتماعية والعمل على حماية وتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، والمشاركة في المعارك الوطنية والجماهيرية والإنتخابية لوضع حد للقطبية الثنائية الراهنة.

■ يعمل التجمع الديمقراطي الفلسطيني على النهوض بمقاومة الإحتلال والإستيطان ويسعى لتصعيد المقاومة الشعبية ومواجهة التطبيع.

■ يتوجه التجمع لجميع أبناء وبنات الشعب الفلسطيني وفعالياته المختلفه ويسعى إلى ضم أكبر عدد منهم على قاعدة الموافقة على البيان السياسي والبرنامج المشترك واللائحة الداخلية للتجمع.

■ يحتفظ كل عضو في التجمع باستقلاليته السياسية والتنظيمية.

---

(١) الجبهة الديمقراطية + الجبهة الشعبية + حزب الشعب + المبادرة الوطنية + فدا. (المحرر).

■ برنامج العمل المشترك وبيان إعلان التجمع الديمقراطي يشكلان المرجعية السياسية للتجمع واللجنة التوجيهية المركزية العامة التي حلّت محل اللجنة التحضيرية بعد إعلان التجمع في الثالث من كانون ثاني(يناير) ٢٠١٩، هي هيئته التنفيذية ومرجعية قراراته السياسية والعملية.

■ تتخذ قرارات التجمع السياسية والعملية بالتوافق.

٣- هيئات التجمع

■ **اللجنة التوجيهية المركزية المؤقتة:** وتتشكل من ممثلي القوى الديمقراطية الخمس والمؤسسات الأهلية والحراكات الشعبية والشخصيات الديمقراطية المستقلة على المستوى الوطني.

■ **اللجنة التوجيهية المؤقتة للمحافظات:** وتتشكل من ممثلي القوى الديمقراطية الخمس والمؤسسات الأهلية والحراكات الشعبية والشخصيات الديمقراطية المستقلة على مستوى المحافظة.

■ **اللجنة التوجيهية المؤقتة للقطاعات:** وتتشكل من ممثلي القطاعات المختلفه للقوى الديمقراطية الخمس والمؤسسات الأهلية والحراكات والأطر الديمقراطية والشخصيات النقابية والمهنية الديمقراطية المستقلة.

٤- المجلس العام

■ المجلس العام هو المرجعية العليا للتجمع في حال إنعقاده سواء على مستوى الضفة أو القطاع أو معاً.

■ يتشكل المجلس العام في الضفة أو القطاع من أعضاء اللجنة التوجيهية المركزية المؤقتة واللجان التوجيهية المؤقتة المناظرة في المحافظات واللجان التوجيهية المؤقتة للقطاعات ومندوبي اللجان التوجيهية المؤقتة المحلية المناظره.

٥- المجلس العام للمحافظة : يتشكل المجلس العام للمحافظة من:

■ **اللجنة التوجيهية المؤقتة للمحافظة** المشكلة من ممثلي القوى الديمقراطية الخمس والمؤسسات الأهلية والحراكات الشعبية والشخصيات الديمقراطية المستقلة على

مستوى المحافظة.

■ **اللجان التوجيهية المؤقتة المحلية المناظرة وممثلين عن إمتداداتها** على مستوى أحياء المدن والمخيمات والقرى في المؤسسات المحلية كاللجان الشعبية في المخيمات والمجالس البلدية والقروية والشخصيات العامة المستقلة على المستوى المحلي.

■ **اللجان التوجيهية المؤقتة للقطاعات في التجمع الديمقراطي في المحافظات** [العمالية والنسوية والشبابية والطلابية (الجامعية والثانوية) والثقافية والتنموية والنضالية والمهنية المتنوعة (الأسرى والأسيرات – المناضلون والمناضلات القدامى والمتقاعدون والمتقاعدات العسكريون والمدنيون – الصحافة والإعلام – الأكاديميون – المهندسون – الأطباء والممرضون – المحامون – المعلمون والأدباء والكتاب وممثلو مؤسسات الثقافة والفنون...الخ)] على مستوى المحافظة.

٦- **اللجان الإدارية والبحثية التخصصية المحيطة:** تعمل اللجنة التوجيهية المركزية المؤقتة على تشكيل لجان إدارية ترتقي بمستوى العمل الداخلي والنشاط العام، كما واعتماد مناهج تسهل عمل التجمع وتعزز محتواه العلمي والعملي عبر بناء لجان دراسات وأبحاث بالتعاون مع شخصيات أكاديمية ومهنية ديمقراطية منها:

■ **لجنة أمانة السر المركزية:** تعنى بتنفيذ قرارات اللجنة التوجيهية المركزية العامة وضمان الصلة مع اللجان التوجيهية في المحافظات واللجان التوجيهية في القطاعات والسكرتاريا والإدارة. وتتشكل من عدد يستجيب للمهام المناطة بها من أعضاء الهيئة التوجيهية المركزية العامه تحدد بالتوافق دوريا بقرار من اللجنة التوجيهية المركزية العامة.

■ **تحدد اللجنة التوجيهية المركزية** بالتوافق منسقا دوريا بالتناوب كل شهرين يرأس أعمال أمانة السر المركزية ويدير أعمال لجنة التوجيهة المركزية العامة.

٧- **اللجنة الاعلامية المركزية**

■ تسمي اللجنة التوجيهية العامة منسق إعلامي بإسم التجمع من بين أعضائها بشكل دوري وبالتناوب كل ٣ شهور ويكون منسقا للجنة اعلامية تتشكل من كفاءات تنتمي إلى التجمع تسميها اللجنة التوجيهيه العامة وتضع بدورها خطة إعلامية للتجمع

على مختلف المستويات المركزية والمحافظات والمحلية وتحدد الأساليب والوسائل الإعلامية المناسبة بما يخدم برنامج التجمع وأنشطته المختلفة (موقع إلكتروني – وسائل تواصل إجتماعي – نشره فصلية، راديو...الخ).

■ **تشكل اللجنة التوجيهية المركزية المؤقتة لجان بحثية تدير منتديات للحوار منها:** اللجنة الفكرية السياسية ولجنة الإقتصاد والضرائب والحماية الإجتماعية ولجنة القانون والحريات ولجنة الثقافة والفنون والإبداع ...الخ.

٨- **المالية:** يتم تشكيل لجنة مالية للتجمع وتتولى متابعة مختلف الجوانب المالية وتنمية موارد التجمع وضبطها والتي تتشكل من: **أ)** الإشتراكات الشهرية للقوى الخمس؛ **ب)** الإشتراكات الشهرية للمؤسسات والحراكات؛ **ج)** الهبات والتبرعات غير المشروطة؛ د) تقوم اللجنة التوجيهية المركزية العامة والمناظرة بتحديد مسؤولاً للمالية في كل منها.

٩- **راية ولوغو للتجمع:** تقوم اللجنة التوجيهية المركزية المؤقتة باعتماد راية ولوغو للتجمع الديمقراطي الفلسطيني في أقرب فرصة ■

■ ■ ■

ملاحظات

■ من حق اللجنة التوجيهية المركزية المؤقتة ولجان التوجيه المؤقتة في المحافظات تشكيل اللجان المحيطة لتسهيل عملها وتنفيذ برنامجها ونشاطها كلجنة أمانة السر بمهام مناظرة للجنة أمانة السر المركزية.

■ من حق وواجب اللجنة التوجيهية المركزية المؤقتة واللجان المناظرة العمل على تنفيذ برنامج للرقابة على عمل التجمع واللجان التوجيهية، وكتابة التقارير الدورية للجنة التوجيهية المركزية العامة وبدورها للمجالس العامة.

■ تجتمع المجالس على كل المستويات سواء في الضفة أو القطاع أو العام أو على مستوى المحافظات سنويا وتدرس وتناقش وتقيّمْ عمل التجمع وتضع خطط العمل السنوية بما ينهض بالتجمع وتوسيع صفوفه وآفاقه المستقبلية ويعزز من حضوره الوطني والديمقراطي على مختلف المستويات.

■ يعمل التجمع على تنظيم العمل والنشاط المشترك وتعزيز العلاقات مع القوى والشخصيات الديمقراطية في مناطق ٤٨.

■ يعمل التجمع على البحث مع القوى والشخصيات الديمقراطية في مناطق اللجوء وبين الجاليات الفلسطينية لبلورة الصيغ المناسبة التي تتوائم والظروف العينية القائمة، التي تستجيب للبرنامج والأهداف المنشودة للتجمع.

■ إبقاء الباب مفتوحاً لدراسة عضوية التجمع وعضوية اللجان التوجيهية وعقد مؤتمرات التقييم والتطوير في ضوء التجربة والممارسة ■

كانون الثاني (يناير) ٢٠١٩

التحالف الديمقراطي.. لماذا؟

تقف الحركة الوطنية الفلسطينية حالياً أمام مفترق طرق... فقد تهمش دور منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها التعبير السياسي عن هذه الحركة والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وطاول خطر التبديد أمام منجزاتها وهو توحيد مكونات الشعب الفلسطيني وتأمين إلتفافها حول برنامج وطني واحد، وبخاصة بعد أن وصلت الإستراتيجية التي أنتهجتها على طريق تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى طريق مسدود، ومثّل الخلاف بين حركتي فتح وحماس، والفصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي أنطوت عليه خطة أرييل شارون سنة ٢٠٠٥ وكرّسته سيطرة حركة حماس المنفردة على القطاع سنة ٢٠٠٧، خطراً إستراتيجياً على المشروع الوطني الفلسطيني، وإنتكاسة كبيرة للممارسة الديموقراطية الفلسطينية، وفقدت القضية الفلسطينية مركزيتها على الصعيد العربي ■

(١)

تهميش منظمة التحرير الفلسطينية وتراجع دورها

لقد توهمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن «إتفاق أوسلو»، وما نتج عنه من قيام سلطة وطنية على أجزاء متناثرة من الأرض الفلسطينية، سيخلق، لأول مرة في التاريخ، وجوداً قومياً للشعب الفلسطيني فوق أرض وطنه، معتبرة أن عوامل السيادة الفلسطينية يمكن أن تتجمع شيئاً فشيئاً، وأن الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة في وسعه أن يتطور، بعد إنتهاء المرحلة الإنتقالية إلى دولة فلسطينية مستقلة.

وبسيرها وراء هذا الوهم، سعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بتشجيع من أطراف عربية ودولية عديدة، إلى تعزيز دور السلطة الوطنية، التي أقامتها سنة ١٩٩٤، على حساب دور منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي تسبب في إضعاف دور هذه الأخيرة بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وكيانه السياسي، وإلى تعميق الإنقسام بين تجمعات الشعب الفلسطيني الرئيسية الثلاثة، في الشتات، وفي المناطق

التي إحتلت عام ١٩٦٧، وفي المناطق التي إحتلت عام ١٩٤٨، بحيث يواجه كل تجمع من هذه التجمعات صعوبة في الربط بين نضاله من أجل مهماته الخاصة ونضاله من أجل مهماته الوطنية العامة.

وبدا اليوم وكأن مهمة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة باتت منفصلة عن مهمة ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي تأمين عودة لاجئيه، وراحت تبرز بين صفوف اللاجئين، الذي شكّلوا قاعدة النضال الوطني الفلسطيني لفترة طويلة من الزمن، ظواهر اليأس والإحباط أو اللامبالاة. ونتيجة لذلك، راحت أعداد كبيرة من الفلسطينيين في الشتات تنفض عن الفصائل الفلسطينية، كما تزايدت ظاهرة الهجرة من المخيمات إلى البلدان الأوروبية، ناهيك عن الأوضاع البائسة، غير المستقرة، التي صار يعيشها من بقي منهم في بلدان الشتات، كسورية ولبنان ■

(٢)

تعثر كل محاولات تفعيل دور المنظمة وإصلاح مؤسساتها

لقد جرت محاولات عديدة من أجل تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاح مؤسساتها وتوسيع طابعها التمثيلي من خلال فتح أبوابها أمام إنضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إليها، وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، عبر اللجوء إلى الإنتخابات، حيثما أمكن ذلك، وتقليص عدد أعضائه كي يكون قادراً على الإضطلاع بدوره الرقابي والتشريعي، وتجديد تركيبة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وتحسين أدائها كقيادة للشعب الفلسطيني، بحيث تتحمّل السلطة الوطنية مسؤولية شؤون السكان الفلسطينيين في الداخل، وتفعيل دور النقابات والإتحادات الشعبية ودمقرطة هيئاتها، واعتماد مبدأ الكفاءة في تعيين ممثلي دولة فلسطين في الخارج.

وعلى الرغم من إتفاق القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية، منذ الحوارات التي دارت بينها في القاهرة في آذار (مارس) ٢٠٠٥، على معظم هذه الأفكار، فإن إنجاز هذه المهمة بقي يتعثر جراء تضارب المصالح الفئوية بين طرفي الإنقسام الرئيسيين في المقام الأول، وشلل القوى اليسارية والديمقراطية وعجزها، نتيجة غياب الوحدة بينها، عن التأثير في المقام الثاني ■

(٣)

صعوبات جمّة أمام هدف الدولة المستقلة، واستمرار تبعية الإقتصاد الفلسطيني لإسرائيل

لقد تبين بوضوح في المرحلة التي أعقبت التوقيع على إتفاق أوسلو أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي رضيت بل سعت إلى تهميش دور المنظمة لصالح السلطة، قد ركّزت كل جهودها على هدف واحد هو إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بيد أن إسرائيل، التي واجهت، منذ إنتصارها في حرب حزيران(يونيو) ١٩٤٨، ما هدد، في نظر حكامها، الطابع اليهودي للدولة، وجدت الحل لهذه المعضلة ليس في تمهيد الطريق أمام قيام دولة فلسطينية مستقلة، وإنما في إقامة كيان فلسطيني مكون من كانتونات منعزلة، تتخلى إسرائيل عن مسؤولياتها إزاء سكانها الفلسطينيين، وتترك إدارتها لسلطة فلسطينية محدودة الصلاحيات لا تتعدى وظيفتها توفير الخدمات للمواطنين الفلسطينيين، كخدمات الصحة والتعليم، وحفظ الأمن الداخلي في مناطق الكثافة السكانية التي يعاد إنتشار القوات الإسرائيلية فيها، دون أن تتمتع هذه السلطة الفلسطينية بأي سيادة حقيقية على أرض إستمر الإحتلال في فرض حقائقه عليها، من خلال مواصلة عمليات مصادرة الأراضي وبناء وتوسيع المستوطنات وتهويد القدس.

والواقع أن مثل هذا الحل، الذي يؤبد شكلاً من «الحكم الذاتي» المحدود الصلاحيات، كان يتسحاق رابين قد حدد ملامحه في خطاب ألقاه أمام الكنيست في ٥ تشرين الأول(أكتوبر) ١٩٩٥، أي قبل شهر من إغتياله، عندما قال: «نحن نتصوّر حلاً دائماً مع دولة إسرائيلية تضم الجزء الأكبر من أرض إسرائيل في عهد الإنتداب البريطاني، وإلى جانبها يكون هناك كيان فلسطيني يعيش فيه المقيمون الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية، على أن يكون هذا الكيان أقل من دولة، وأن يكون مسؤولاً عن إدارة شؤون الفلسطينيين. وستبقى القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، التي ستستمر في السيطرة على غور الأردن، وستقوم بضم الكتل الإستيطانية».

وزادت مهمة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تعقيداً جراء تعمق تبعية الإقتصاد الفلسطيني لإسرائيل. فبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، صار الإقتصاد الفلسطيني

يعتمد، إعتماداً أساسياً، على المساعدات الدولية ويتحوّل إلى إقتصاد ريعي، وأصبح القطاع العام هو المستخدم الأول لعشرات الآلاف من الموظفين والعاملين، لا سيما في الأجهزة الأمنية، وتراجعت مساهمة القطاعين الصناعي والزراعي في الإقتصاد، واتسعت دائرة التفكك داخل الإقتصاد الفلسطيني، وبخاصة بعد أن إنفصل إقتصاد الضفة الغربية عن إقتصاد قطاع غزة، وتراجعت التجارة بين المنطقتين، وداخل كل منطقة، كما إرتفعت مستويات الفقر إرتفاعاً كبيراً وتزايد التفاوت في المداخيل.

ومن ناحية أخرى، بقيت إسرائيل تسيطر على الأراضي الزراعية الفلسطينية الأكثر خصوبة وعلى الموارد المائية الأكثر وفرة، وظلّت وجهة لـ ٩٠٪ من الصادرات الفلسطينية، ومصدراً لـ ٧٠٪ من الواردات الفلسطينية، كما إستمر تحكمها بالعائدات الجمركية التي تدفعها للسلطة الفلسطينية والتي جعلت منها أداةً أساسية تستخدمها، متى تشاء، لشل الإقتصاد الفلسطيني ■

(٤)

فقدان القضية الفلسطينية مركزيتها على الصعيد العربي

لقد برزت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بعد توصلها إلى «إتفاق أوسلو» وإقامتها السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بصفتها جزءاً من النظام الرسمي العربي، وهو ما أضعف تأييد قطاعات شعبية وعربية واسعة لها. وترافق الوهم بحلول «السلام» في عقد التسعينات مع تكاثر النوائب العربية وشمولها مختلف جوانب الحياة العربية، بحيث لم تعد النكبة الفلسطينية هي النكبة العربية الوحيدة، الأمر الذي جعل إهتمام الشعوب العربية ينصبّ، في الدرجة الأولى، على مواجهة مشكلاتها وأزماتها الداخلية، في ظل بروز ظاهرات جديدة داخل البلد العربي الواحد، عبّر عنها تزايد مخاطر تفكك الوحدة الكيانية، وتذرر النسيج المجتمعي، وتغليب الهويات الجزئية، الطائفية والمذهبية والمناطقية، على الهوية المركزية الوطنية.

وفي هذه الظروف، لم يمثّل الموقف من القضية الفلسطينية، ومن الصراع العربي – الإسرائيلي، عاملاً من العوامل التي أطلقت الحِراكات الشعبية العربية، في نهاية عام ٢٠١٠، ولم تظهر خلال التظاهرات المليونية التي شهدتها بعض العواصم العربية، إلا

في حالات قليلة جداً، شعارات معادية لإسرائيل وللصهيونية أو شعارات مؤيدة لفلسطين وشعبها. كما تبين أن الحركات الإسلامية، التي ركبت موجة هذا الحراك، لم تتبنّ تجاه القضية الفلسطينية سياسات مغايرة لسياسات الأنظمة القديمة، تكون منسجمة مع الشعارات التي كانت ترفعها قبل إندلاع هذه الحراكات.

ومما ساهم في إفقاد القضية الفلسطينية مركزيتها على الصعيد العربي أنه لم يعد هناك اليوم إجماع عربي على أن إسرائيل، وسياسات حكامها العدوانية والإحتلالية، هي التي تمثّل التهديد الأكبر للأمن القومي العربي، بل بات هناك إستعداد، مضمر غالباً ومكشوف أحياناً، لدى بعض الأنظمة العربية للتحالف مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها قبل التوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة ■

(٥)

تأكد فشل الرهان على «عملية أوسلو»

لقد تأكد اليوم فشل الرهان على «عملية أوسلو»، التي أريد منها إرغام الفلسطينيين على التخلي عن حقوقهم الوطنية. فهذه العملية لم تشكل قطيعة مع منطق الإحتلال ولم تفتح الأفق لأي سلام حقيقي، بل ما شهدناه هو، في الواقع، إعادة تنظيم لوجود الإحتلال الإسرائيلي. فخلافاً لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي إعترفت بشرعية دولة إسرائيل ووافقت على قرارات الأمم المتحدة والتزمت بالتخلي عن الكفاح المسلح، إكتفت الحكومة الإسرائيلية بالإعتراف بمنظمة التحرير دون التأكيد على أي «حق» من حقوق الفلسطينيين الوطنية.

ومن ناحية أخرى، ثبت بعد أكثر من عشرين عاماً على إنطلاق «عملية أوسلو»، عقم الإستراتيجية التي إعتمدتها القيادة الرسمية الفلسطينية، والتي إستندت إلى خيار المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية، وبرز اليوم خطر تحوّل سلطة الحكم الذاتي، التي تشكلت كسلطة إنتقالية مؤقتة، إلى سلطة دائمة في ظل الإحتلال.

إن الحركة الوطنية الفلسطينية تواجه اليوم أزمة تاريخية، ليس فقط نتيجة إستمرار سياسات الإحتلال والإستيطان الإسرئيلية، وإنما أيضاً نتيجة المأزق الذي يواجه

مشروعها الوطني، والإنقسام في صفوفها، لا سيما بين حركتي فتح وحماس، وما سبقه من فصل جغرافي، إنطوت عليه خطة شارون وكرّسه هذا الإنقسام، بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك نتيجة الصعوبات التي تتعرض المكوّنات الأخرى لهذه الحركة.

إن حركة فتح، التي تواجه مشكلة على مستوى القيادة، قد أضعفتها تماهيها مع السلطة الفلسطينية وتصاعد الإستياء الشعبي من سياسات هذه السلطة الإقتصادية والإجتماعية، ومن خنقها، في أحيان كثيرة، للحريات الديمقراطية.

أما حركة حماس، التي واجهت مع سكان قطاع غزة ثلاثة إعتداءات إسرائيلية واسعة مدمرة منذ سنة ٢٠٠٨ وحصاراً إسرائيلياً خانقاً، فهي تمارس سياسة تسلطية تؤدي عملياً إلى إضعاف المجتمع وزيادة هشاشته من منظور الصمود والكفاح الوطنيين. وهي راهنت على دور الإسلاميين خلال الإنتفاضات العربية، بخاصة في مصر، لكنها خسرت هذا الرهان سريعاً. وعلى الرغم من ذلك، لا يبدو أن قيادتها باتت مستعدة للتخلي عن سيطرتها المنفردة على قطاع غزة ولا للتوصل إلى مصالحة مع حركة فتح.

أما القوى اليسارية والديمقراطية، فلم تفلح في تشكيل قطب ثالث، قادر على كسر الإستقطاب الثنائي المسيطر على الحركة الوطنية، وعلى مراكمة قوى تطرح بدائل مرئية ومقنعة للخروج من الأزمة ■

(٦)

من أجل برنامج كفاحي بديل

لقد ثبت أن إسرائيل، الخاضعة منذ سنوات لحكم يمين قومي ديني متطرف، غير راغبة في التوصل إلى سلام حقيقي مع الشعب الفلسطيني، بل بيَّن عدوانها الأخير (٢٠١٤) على قطاع غزة أن هدف حكامها لا يقتصر على تبديد الهوية الوطنية الفلسطينية، بل يستهدف الإبادة المجتمعية للشعب الفلسطيني. كما أن السياسة التي تعتمدها إزاء الأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل، وآخر تجلياتها قانون القومية اليهودية الذي ينص على تعريف إسرائيل «دولة الشعب اليهودي»، ترمي إلى شرعنة العنصرية ضمن الجهاز القانوني والقضائي، وتهميش الجماهير الفلسطينية في الساحة السياسية والمدنية في إسرائيل.

إن هذا الواقع يفرض على الحركة الوطنية الفلسطينية أن تعيد تظهير الصراع بصفته صراعاً بين حركة تحرر وطني وحركة إستعمارية إحتلالية، وتركيز أولوية الفلسطينيين اليوم، في ظل عدم توفر شريك لصنع السلام، على هدف توفير مقومات الصمود في مواجهة إجراءات الإحتلال، من جهة، وفي مواجهة صعوبات العيش في مخيمات اللجوء، من جهة ثانية. وفي هذا السياق، لابدّ من أن تتحلل السلطة الفلسطينية من إلتزاماتها، وبخاصة الأمنية والإقتصادية، إزاء «إتفاق أوسلو» وحصر مهماتها في توفير الخدمات الإجتماعية للمواطنين في هذه المناطق وتدعيم صمودهم.

ويتوجب أن يترافق مع ذلك إستمرار السعي من أجل تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاح مؤسساتها وتوسيع طابعها التمثيلي، وتعزيز وحدة مكونات هذا الشعب في أماكن تواجدها كافة وضمان إلتفافها حول منظمة التحرير، والبحث عن صيغة تمكّن ممثلي جميع هذه المكونات من أن يكون لهم دور في صنع القرار السياسي الفلسطيني، وهي مهام لن تتحقق دون إعادة إعتبار لهدف العودة، على قاعدة قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، ودعم المطالب التي يتبناها فلسطينيو ١٩٤٨ في مواجهة سياسات التمييز العنصري.

كما يجب السعي، على الصعيد العربي، إلى إبراز الطابع التحرري لمنظمة التحرير الفلسطينية والعمل على تعزيز صلاتها بقوى التحرر العربي، المناهضة للإمبريالية وللقوى الظلامية التكفيرية الرامية إلى تمزيق دول المنطقة وشعوبها على أساس طائفي ومذهبي، وإعادة ترسيخ الخطر الذي تمثله إسرائيل والصهيونية على البلاد العربية في الوعي الشعبي العربي العام، بما يمهد طريق عودة القضية الفلسطينية إلى مركز الإهتمام العربي، وإحياء التضامن الفعّال مع النضال الوطني الفلسطيني.

ولابدّ، بعد تأكد عقم المفاوضات الثنائية بالرعاية الأميركية المنفردة، من إستمرار العمل على تدويل القضية الفلسطينية وإحداث تغيير جوهري في قواعد العملية السياسية وإطارها، على قاعدة القرار الدولي(٦٧/١٩) الصادر سنة ٢٠١٢ والخاص بالإعتراف بدولة فلسطين، والتوجه إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تحمل مسؤولياتهما في إنهاء الإحتلال عن أراضي دولة فلسطين، ورعاية مؤتمر دولي يوفر شروط تحقيق هذا الهدف.

من الصحيح أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، قابلة للحياة ومتواصلة جغرافياً، بات اليوم هدفاً صعب المنال، إلا أن هذه الحقيقة، التي لا يستطيع أحد نكرانها، لا يجب أن تفرض علينا كفلسطينيين التخلي عن شعار الدولة المستقلة وإستبداله بشعار الدولة الديمقراطية الواحدة، التي تتخذ شكل دولة ثنائية القومية أو دولة كل مواطنيها.

إن حل الدولة الواحدة هو الحل الأمثل والأكثر أخلاقية لصراع يتواصل منذ أكثر من قرن من السنين، لكنه حل مثالي وغير واقعي في الأوضاع الراهنة، ولا يحظى بالإجماع الدولي ـ وهذه نقطة بالغة الأهمية ـ الذي حظي به شعار الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

كما ينبغي، في إطار العمل على تدويل القضية، تطوير الدبلوماسية الشعبية الفلسطينية العالمية، والسعي إلى توسيع حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، كونها باتت تشكّل أحد أشكال النضال الفلسطيني الرئيسية وأهم أشكال التضامن العالمي مع نضال شعبنا، وهي قادرة على إيصال إسرائيل، التي رأت فيها حكومتها «خطراً إستراتيجياً»، إلى عزلة دولية شبيهة بالعزلة التي ساهمت في تفكيك نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا.

إن كل مفردات هذا البرنامج النضالي الفلسطيني ستبقى غير فاعلة ما لم تحتضنها حركة مقاومة شعبية فلسطينية، تتخذ من الإنتفاضة الشعبية التي إندلعت في كانون الأول(ديسمبر) ١٩٨٧ نموذجاً لها ■

(٧)

التحالف الديمقراطي حاجة موضوعية

إن هذا البرنامج الكفاحي البديل يحتاج إلى رافعة تحمله وتناضل من أجل جعله إستراتيجية كفاحية يلتف حولها الشعب الفلسطيني. وإذ يتعذر أن يضطلع أحد قطبي الإنقسام الرئيسيين أو كلاهما حالياً بهذه المهمة، يصبح من واجب القوى اليسارية الفلسطينية أن تبادر إلى ذلك وأن تبذل، في الوقت نفسه، كل ما يمكنها من جهد من أجل إنهاء الإنقسام وإستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، وهو أمر لن يكون ممكناً ما لم تتوحد هذه القوى في إطار سياسي وتنظيمي، بيّنت التجربة أن أنسب شكل له هو

تحالف ديمقراطي شبيه بالتحالف الذي عرفته الساحة الفلسطينية عقب الإنقسام الذي وقع في صفوف التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٣.

فالقوى اليسارية الفلسطينية تتمتع بميزات من أهمها قناعتها بوجود ترابط بين النضال الوطني والنضال الإجتماعي وطموحها إلى التعبير عن مصالح فئات الشعب الفلسطيني الكادحة والمحرومة؛ ونضالها الحازم من أجل ضمان وحدة منظمة التحرير الفلسطينية والحفاظ على صفتها التمثيلية ورفضها خلق أطر بديلة أو موازية لها؛ وسعيها الدؤوب للحفاظ على إستقلالية الحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة كل أشكال الوصاية العربية ورفضها إنخراط منظمة التحرير الفلسطينية في سياسة المحاور العربية؛ وإدراكها أهمية الترابط بين النضال الوطني الفلسطيني وبين النضال العربي من أجل التحرر والتقدم والوحدة، وبين النضال الوطني الفلسطيني والنضال التحرري والتقدمي على مستوى العالم ■

(٨)

متطلبات قيام التحالف الديمقراطي

إن قيام القوى اليسارية الفلسطينية، الموحدة في إطار تحالف ديمقراطي، بالإضطلاع بهذه المهمة يتطلب منها مايلي:

■ **أولاً**، أن تتجاوز البلبلة الفكرية التي أصابتها، وأن تعيد تعظيم قيم اليسار التي آمنت بها وناضلت من أجلها على مر تاريخها الطويل، وأن تعمل على ضمان الوجه المستقل لليسار إزاء القطبين الرئيسيين في الساحة الفلسطينية، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال الإلتزام الدقيق بمبدأ وحدة ـ صراع ـ وحدة، الذي يحكم تحالفات قوى اليسار في مراحل التحرر الوطني. فضرورات التحالف مع حركة فتح في إطار النضال الوطني ضد الإحتلال لا تعني تمرير كل التوجهات السياسية لهذه الحركة في الميدان الوطني، ولا تنطبق على السلطة الفلسطينية التي تنتهج، على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي وعلى صعيد الحريات الديمقراطية، نهجاً ينبغي على القوى اليسارية مقاومته. كما أن ضرورات التحالف مع حركة حماس في مقاومة الإحتلال والتصدي لاعتداءاته، لا يجب أن يحول دون وقوف قوى اليسار موقفاً حازماً من برنامج هذه الحركة الإجتماعي

والتربوي والثقافي المتخلف، الذي يسعى إلى فرضه فرضاً على المجتمع. ولا بدّ لقوى اليسار من أن تواجه بحزم السياسات الرامية إلى إدامة الإنقسام داخل الحركة الوطنية الفلسطينية وتكريس الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

■ **ثانياً**، دراسة تجارب الوحدة السابقة بين القوى اليسارية الفلسطينية، والوقوف أمام عوامل وأسباب الفشل واستخلاص الدروس والعبر منها، وأولها ضرورة توفر الإرادة السياسية الحازمة النابعة من قناعة بأن قضية الوحدة باتت خياراً مباشراً وأساسياً لها، وأنها ملتزمة بتعبئة أطرها للإنخراط في إنجاح هذا المشروع الكبير، وتوفير المستلزمات الضرورية لمأسسته، على أن لا يقتصر الجهد، وصولاً إلى ذلك، على الحوارات وإعداد الأوراق والوثائق، بل يتجاوز ذلك إلى السعي نحو إطلاق مبادرات توحيدية في أتون خوض النضالات الوطنية والمطلبية والديمقراطية وإعطاء مساحة أوسع للقواعد الجماهيرية والكوادر الحزبية الوسيطة في بناء هذا التحالف.

■ **ثالثاً**، أن توظف كل طاقاتها الكفاحية في النضال ضد الإحتلال، وأن تحقق الربط الجدلي بين النضال الوطني والنضال الإجتماعي من خلال تبني قضايا ومطالب الفئات الإجتماعية الكادحة والمحرومة التي تطمح إلى تمثيلها، وبلورة سياسات تنموية بديلة تكون في صالح هذه الفئات، وأن تعيد الإعتبار للمنظمات النقابية والمهنية التي طغت عليها، وهمَّشت دورها، المنظمات غير الحكومية المعتمدة على التمويل الخارجي، والتي نجحت في استقطاب العديد من كوادر القوى اليسارية.

■ **رابعاً**، أن تدافع بحزم عن الطابع العلماني والديمقراطي للدولة الفلسطينية المستقلة المنشودة، وتعلي من شأن النضال من أجل تحرر المرأة ومساواتها والوقوف في وجه كل الممارسات الإجتماعية المتخلفة التي تستهدف الحط من مكانتها في المجتمع، ومن أجل تمكين الفئات الشابة من الإضطلاع بدورها في النضال الوطني والإجتماعي وفي قيادته ■

مطلع عام ٢٠١٧

٨ آذار .. يوم المرأة العالمي

- مقدمة: تحية إلى المرأة في ٨ آذار
- كلمات بهدوء في الثامن من آذار
- الثامن من آذار.. في الحقيقة لسنا بخير
- أوضاع المرأة الفلسطينية

مقدمـــة

تحية إلى المرأة في ٨ آذار

■ *دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى وضع حد لسياسة التمييز ضد المرأة الفلسطينية والعربية، بسن القوانين الضرورية التي تكفل لها المساواة التامة مع الرجل في الميادين كافة، باعتبارها مواطناً، يتمتع بكامل حقوق المواطنة، التي يصونها الدستور والقانون، بما في ذلك حق الأجر المساوي للعمل المساوي، وحقوق الأمومة والحضانة، وإختيار الزوج، وإلغاء الزواج المبكر، ووضع قيود لتعدد الزوجات، والمساواة في الإرث، والحق في التعليم، وإبداء المظهر الخارجي، ووضع حد للسياسات والمفاهيم والقيم التي تحط من قيمة المرأة وقيمة عقلها ووعيها وإدراكها، وقدراتها على تحمل المسؤوليات الإجتماعية والقانونية والسياسية وسواها. كما دعت إلى سن القوانين التي تكفل للمرأة موقعها المتقدم في المؤسسات الحزبية والتشريعية، والبلديات والبرلمانات وغيرها، بما يفتح الآفاق أمام تقدم المرأة لتحتل موقعها الذي تستحقه، ويليق بها، في المجتمع باعتبارها المكوّن المكمل لوحدة المجتمع واستنهاض قواه، جنباً إلى جنب مع الرجل.*

■ *وفي اليوم العالمي للمرأة، في الثامن من آذار من كل عام، توجهت الجبهة الديمقراطية بالتحية والتقدير، للمرأة الفلسطينية، في نضالها في مقدمة الصفوف في مواجهة دولة الإحتلال والإستيطان، في القدس والضفة الغربية، ومقاومة الحصار وتداعياته الإقتصادية والإجتماعية المدمرة في قطاع غزة، كما توجهت بالتحية إلى المرأة الفلسطينية في مناطق الـ ٤٨ في نضالها الدؤوب في مقاومة منظومة القوانين الصهيونية العنصرية، وسياسات التهميش والإقصاء التي يتعرض لها شعبنا على أرض وطنه، وبنتائجها الثقيلة التي تقع بشكل تمييزي على عاتق المرأة في موقعها المزدوج في البيت وخارجه.*

■ *وفي السياق نفسه وجهت الجبهة الديمقراطية التحية إلى المرأة الفلسطينية في مخيمات الشتات واللجوء، مثمنة عالياً دورها في ميادين النضال المختلفة، الوطنية*

والإجتماعية، والتربوية والثقافية، والتراثية وغيرها.

وتوجهت الجبهة بتحية خاصة إلى الحركة النسائية الأسيرة في سجون الإحتلال، في صمودها وتقديمها لوحات مشرفة في صفحات تاريخ الحركة الأسيرة الفلسطينية.

كما دعت الجبهة إلى إهتمام خاص على الصعيد التوثيقي والتاريخي، للنساء الفلسطينيات الشهيدات، في معارك النضال والبطولة، في الوطن وفي الشتات، وقد أبدعن في استحداث وسائل نضالية نجحت في تطوير قدرة المقاومة الفلسطينية على تحقيق مكاسب مميزة في مواجهة الإحتلال والإستيطان وحصار المخيمات.

■ وأخيراً، توجهت الجبهة الديمقراطية بالتحية إلى كل النساء في منطقتنا العربية وفي أرجاء العالم، اللائي مازلن يناضلن دفاعاً عن حقوقهن الإنسانية في مواجهة كل سياسات التمييز الإجتماعي والعنصري والطبقي، ولأجل وضع أفضل للمرأة، ومستقبل أكثر عدالة لشعوبها، في وجه سياسات الإستبداد، والظلم الإجتماعي، ونهب ثروات الشعوب، وتدمير قواها الناهضة وتعطيل مسيراتها نحو المستقبل الصاعد ■

٨ آذار (مارس) ٢٠١٩

كلمات بهدوء في الثامن من آذار.. يوم المرأة العالمي[١]

■ في الأصل كانت مكانة المرأة كمكانة الرجل في الأسرة البشرية، لم تكن مُلكاً ولم تكن سلعة، لأنها في الأصل حجر الزاوية في المجتمع، تعي كما الرجل معنى الحريات، والحقوق، والمساواة. أما محاولة تحجيم دور المرأة وحصره في جوانب حياة معينة فقد جاءت لاحقا، وهذه المحاولة هي التي أوصلت عديد المجتمعات إلى أدنى مستويات سلم التطور في عالمنا المعاصر. وغني عن القول أن محاولة فرض أنماط سلوكية تقليدية على المرأة لا تتماشى مع روح العصر يبعث فيها روح التمرد بالتأكيد .

وقد كان للمرأة مكانة خاصة وعظيمة في تاريخ وحضارة أجدادنا الكنعانيين، فقد كان الكنعانيون من أوائل الشعوب، التي وضعت القوانين والأصول المدنية، التي ساوت بين المرأة وبين الرجل، وكانوا أول من حرر المرأة، فكانت المرأة الكنعانية كاهنة، وقائدة جيوش، وسياسية، وبطلة، نذكر ملكة يوتنوام وعشتروت والإمبراطورة عليسه. ولا يضاهي الكنعانيين في تقديرهم لمكانة المرأة ودورها سوى المصريين القدماء، الذين كانوا يعتقدون أنها أكمل من الرجل، حيث كان المجتمع الفرعوني أقرب إلى المجتمع الأمومي (matriarcal)، خلافا لما كان عليه الوضع السيء للغاية للمرأة في حضارة ومجتمعات بابل وسومر وآشور .

■ وعليه، فإن الأصل والحالة هذه، أن تقف المرأة على قدم المساواة مع الرجل، فالرجال والنساء متساوون، ولكنهم في الوقت نفسه ليسوا متماثلين، إنهما يختلفان عن بعضهم البعض في شؤون عدة تتصل بالتركيبة الجسدية المميزة للجنس، ولكنهما يتساويان في أمور الحياة الأخرى. حتى في أساطير القدماء كانت المساواة تطرح نفسها في أرقى الصور. الآلهة في الأساطير، كان منها رجال، وكان منها نساء، وذرية تعيش على الأرض، وأخرى تعيش في السماء. ألم يعبد أجدادنا الكنعانيون عشيرة أو إيلات

(١) بقلم تيسير خالد، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، وعضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

زوجة إيل، وعناة أو عشتار زوجة بعل .

■ أدرك طبعاً أن باطن مجتمعاتنا يختلف عن ظاهره، قد يبدو الظاهر متمدناً ويبدو الباطن مختلفاً، خاصة عندما تعم المجتمع ظواهر من ظلم وتصرفات وسلوك المجتمع الذكوري، الذي يضع المرأة في منزلة أدنى، حيث تكتسب الذكورة صفة سلطوية تعطي صاحبها دون وجه حق، الحق في الهيمنة بحجج وذرائع حماية المرأة باعتبارها الحلقة الأضعف في المجتمع. من هنا فإن الحجر على حرية المرأة بذريعة الخوف عليها، دليل على ضعف التربية في المجتمع. ثقافة التربية السليمة هي التي ترشد العقل إلى إتخاذ القرارات والخيارات السليمة الصحيحة، وبناء شخصية مستقلة قادرة على مواجهة صعوبات الحياة.

■ أما الخوف عليها، أي على المرأة فهي الوسيلة لطمس شخصيتها عوضا عن إبرازها. تربية المرأة وتعليمها ومعاملتها أسوة بالذكور ضرورة ثورية حتمية لإحداث نقلة إجتماعية نوعية، تقف فيها المرأة والرجل على قدم المساواة في مواجهة الموروث المتخلف. هنا يصدق قول كارل ماركس تماما بأن **التقدم الإجتماعي يقاس بالموقف الإجتماعي من تحرر المرأة**، وفي هذا حكمة بالغة، فتغير نظرتنا وموقفنا من المرأة وتحويلها من عنوان على صلة بالجنس إلى عنوان على صلة بالشراكة في الحياة يحرر مساحة واسعة من عقل الرجل، ويمكنه من إستخدام هذه المساحة المحررة في تأكيد إنتصاره على المفاهيم التقليدية لينطلق الجميع نحو مستقبل أكثر ثراء، وأكثر إنسانية.

■ وفي حالتنا الفلسطينية في ذكرى الثامن من آذار لا نضيف جديداً عندما نؤكد أن النساء الفلسطينيات يواجهن ظروفاً بالغة الصعوبة والقسوة؛ فمن ناحية، تتواصل جرائم الإحتلال وتتسع مساحة هذه الجرائم لتطال المزيد من النساء؛ ومن ناحية أخرى، تتزايد معاناة النساء الفلسطينيات الناجمة عن إنتشار ظاهرة العنف الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني.

فما زالت الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ تشهد تصعيداً واضحا في الجرائم التي ترتكبها قوات الإحتلال والتي لا تستثنى منها النساء. وقد عاشت المرأة الفلسطينية وخاصة في الأعوام الثلاثة الماضية ظروفا صعبة وقاسية بعد أن صعَّدت تلك القوات من إستخدام القوة المميتة ضد المرأة الفلسطينية بادعاء مواجهة الشروع في

تنفيذ عمليات طعن أو الإشتباه بمحاولة تنفيذها دون أن يشكل ذلك أي تهديد لحياة جنود الإحتلال، وهو ما يعني تنفيذ إعدامات ميدانية طالت عدداً من نساء فلسطين.

في الوقت نفسه وعلى الصعيد المحلي شهدت الأراضي الفلسطينية في الأعوام الماضية حوادث قتل النساء على خلفيات مختلفة، طالت العشرات من بينها حالات قتل مروعة على خلفية ما يسمى قضايا «الشرف».

■ ما تقدم يدعونا إلى ضرورة المطالبة أولاً بتوفير الحماية للسكان المدنيين تحت الإحتلال بمن فيهم النساء والعمل بكل السبل والإمكانيات المتاحة من أجل ممارسة الضغط على سلطات الإحتلال ودفعها لاحترام حقوق الإنسان والإلتزام بمباديء القانون الإنساني الدولي؛ وفي الوقت نفسه ودون أن نضع ذلك على قدم المساواة، دعوة منظمة التحرير الفلسطينية من خلال لجنتها التنفيذية، ودعوة الحكومة، لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لوضع حد لمظاهر العنف المحلي وملاحقة مرتكبي الجرائم بحق النساء ومحاسبتهم، والوفاء بجميع الإلتزامات الدولية الناجمة عن إنضمام فلسطين إلى إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – السيداو – (CEDAW).

■ وفي هذا السياق، فإننا ننطلق من التوجهات التي إلتزمت بها القيادة، والتي منحت المرأة الفلسطينية بعضا من حقوق المساواة مع الرجل في شؤون عائلية ودعت إلى إعادة النظر بقانون العقوبات لجهة توفير الحماية للمرأة الفلسطينية، نؤكد أن الحماية الحقيقية للمرأة الفلسطينية في مجتمعها المحلي تتحقق عندما تجري عملية مواءمة حقوقها في التشريعات الوطنية بشكل كامل مع الإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين والتزام نظامنا السياسي الفلسطيني بها، وخاصة إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والعهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية للمرأة، وكل هذا في إطار بناء منظومة قوانين عصرية تحمي الحقوق والحريات وتحارب كافة أشكال التمييز وتوفر البيئة التشريعية والإجتماعية لضمان ذلك .

■ أخيراً، تجدر الإشارة إلى أمرين في غاية الأهمية والخطورة، يتصل **الأول** بحياة المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، ويتصل **الثاني** بظروف عمل المرأة الفلسطينية العاملة. هنا وفي هذه المناسبة العظيمة، في يوم المرأة العالمي ندعو إلى رفع التمييز عن المرأة الفلسطينية، من الأهمية بمكان الإهتمام بالمرأة الفلسطينية التي تعيش ظروفا تمييزية

مجحفة في غزة؛ ويتصل الثاني بوقف إستباحة حقوق المرأة العاملة، ومعالجة ظروف عملها التي تقترب من ظروف العمل بالسخرة وإلى إنصافها بالضمانات الإجتماعية والصحية وبتطبيق الحد الأدنى للأجور، الذي تم التوافق عليه قبل أعوام دون أن يجد طريقه إلى التطبيق والتنفيذ ■

٨ آذار (مارس) ٢٠١٩

الثامن من آذار: في الحقيقة لسنا بخير[١]

■ يُنْظَر إلى يوم المرأة العالمي كيوم لتسليط الضوء على الإنجازات المتحققة إلى جانب رصد الفجوات والثغرات. هو يوم تتصدر فيه قضايا المرأة وحقوقها المنابر والمنصات الخطابية، النساء يعرضن المشكلات ويتقدمن بالمطالب، وأصحاب القرار يتحدثون عن الإمكانيات بالإستناد إلى المرجعيات المعتمدة والرؤية المستقبلية ويقررون.

في فلسطين، كنا أمام أصحاب الواجب في قمة الهرم السياسي، حيث نظمت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إحتفالاً تكريمياً لنساء مميزات ناضلن وبذلن وأعطين مجتمعاتهن بسخاء على غير صعيد. إرتفعت سقوف توقعات الحاضرات بسبب إستهلال علمي ومهني جعلنا نعتقد أن الإحتفال التكريمي مدروس، قبل أن نستنتج أنها إستكمال شكلي للمشهد الإحتفالي العام وفقرة من فقرات الحفل. لا علاقة بين إستهلال المكتب المركزي للإحصاء (راجع المادة بعنوان: «أوضاع المرأة الفلسطينية» في هذا الفصل من الكتاب) إحاطتهم الرقمية عن حقائق مشاركة النساء في المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، بما هي ثغرات وفجوات، وبين باقي كلمات الإحتفال التكريمي، الذي أظهر أيضا فجوات في رؤية المتحدثين لموقع المرأة في المجتمع الفلسطيني ومكانتها في النظام السياسي بين خطاب الإتجاه الوطني واليساري، وبين خطاب المُكَرَّمات.

الأرقام تطرح نفسها دون حياد، بينما الخطاب السياسي مستمر في مستواه التقليدي ينحاز للنساء قولاً وضدهن عملاً وواقعاً. ليس من رابط بين الرقم الصريح وعموميات الخطاب. لم يكن مفاجئاً للنساء الحاضرات، لكن الإضافة البائسة التي تؤشر إلى أن السياسات والخطط الرسمية لا تحترم المؤشرات الرقمية ولا تستوعب إستحقاقاتها. الروابط بينهما مفقودة، أرقام مناسباتية، لا أكثر ولا أقل.

■ حدثتنا الأرقام عن أن نسبة الحاصلات على منصب مدير عام فما فوق في مؤسسات ووزارات السلطة تبلغ ١١,٦٪ مقابل ٨٨,٤٪ لصالح الرجال، وأن نسبة النساء

(١) بقلم ريما كتانة نزال، عضو الأمانة العامة للإتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

في القوى العاملة تبلغ ١٩,٢٪، وأن نسبة البطالة الأنثوية تبلغ ٤٨٪، بينما نسبة تعليم النساء إبتداء من مستوى البكالوريا فأعلى تبلغ ٤٩,١٪ مقارنة بنسب تعليم الرجال التي لم تتجاوز نسبة ٤٣,٩٪، والأكثر غرابة أن محصلة الراتب اليومي للنساء تعادل ٨٤ شيكلاً بينما محصلة راتب الرجال تبلغ ١١٦ شيكلاً. الأرقام تكشف بفجاجة بلاغة خطابات النوايا.

خطاب القيادة صاحبة القرار منفصم عن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فهم يتكلمون عن المرأة باعتبارها الأم والأخت والزوجة، لكن لا شيء لديهم حول التمييز في الأجور، ولا شيء بخصوص عدم تحول التعليم إلى تشغيل، ولا شيء لديهم حول تطبيق قرارهم الخاص بإضافة عضوات من المجلس الوطني إلى المركزي بما يوازي ٣٠٪ من قوام الأخير؛ وحتى المقترح القاضي بإضافة العضوات على دفعات، لم يتم تسديد فاتورته الأولى!..

■ يوم المرأة العالمي، يوم لكشف الستار عن قوائم العنف والإستبداد والإستلاب والإنتقاص القانوني الممارس بحق النساء من جهة؛ يوم يعلو فيه صوت المساواة والعدالة الإجتماعية من جهة ثانية، لتحويل نصف المجتمع إلى قوة إيجابية ذكية قادرة على ممارسة أدوارها المتعددة في المجتمع نحو المشاركة بفعالية في مقاومة الإحتلال وفي عملية التغيير والتنمية والبناء والتطوير الداخلي.

■ إن كان ثمة وصف دقيق لعنوان سريع لوضعية المرأة الفلسطينية بين عامين، بين آذارين، لن نجد أدق من مصطلح «المراوحة» في المكان، بما يؤشر أيضا لمرادفة «التراجع». مراوحة في المكان، من أجل إبقاء المرأة في وضعها الدوني كمواطنة من الدرجة الثانية واستمرار الإنتقاص من أهليتها القانونية.

لقد شهد العام بين آذارين على إنتكاسات جوهرية وإرادوية، شهدنا تلكؤ لجنة تطبيق قرارات المجلسين، المركزي والوطني، في تنفيذ القرارات ذات الصلة بتمثيل المرأة؛ وشهدنا على تفوهات قاضي القضاة في السلطة الفلسطينية حول شرعية ضرب النساء(!)، وصولاً إلى تعميم مجلس الوزراء حول التحفظات على إتفاقية «سيداو». عناوين التراجع المشار إليها لا يمكن نفي مفاعيلها الثقافية، حتى لو تم نفي بعضها. فالطلقة التي تخرج لا تعود.

■ قضايا المرأة الرئيسية عالقة في عنق زجاجة، تشكو من إحتباس الإرادة السياسية، إحتباس القوانين والسياسات القادرة على إحداث النقلة النوعية لإحداث التغيير. مردّ الإحتباس يعود إلى أن المرأة وحدها في ميدان النضال الديمقراطي والمساواة التامة، بينما معركة مواءمة القوانين دون قَضْم لا تتحقق دون مشاركة مجتمعية، بمعنى نضال الرجال والنساء معاً، في جميع عمليات التنمية والتطوير المجتمعي الذي يؤدي بالضرورة إلى إستنهاض المشاركة المتكافئة والفاعلة في العملية الوطنية، بما في ذلك دمج القضايا الإجتماعية للنساء في الحياة النضالية اليومية، بدءاً من مشاركتها في صياغة القرار السياسي والإجتماعي المتناسب مع ثقلها الإجتماعي ودورها الكفاحي ومؤهلاتها العلمية، مروراً بتطوير البنى الحزبية ومأسستها قانونياً وثقافياً على أساس المساواة التامة والمناصفة في النضال والقرار، وإنتهاء بالعمل الجاد لجَسْر الفجوة بين الإلتزام النظري والعملي.

نقطة في نهاية السطر، وضعية المرأة وتموضعها القيادي ليسا بخير، ومن هنا نبدأ. إن تراجع الحركة النسائية في التجربة المُعاشة لجهة يدها التي تصفق وحدها، تقييم تحالفاتها لجهة فرز الحقيقي عن الوهمي وخاصة علاقتها التبادلية مع الأحزاب، لجهة إصلاحها على قاعدة توازن العلاقة العضوية بين المرأة وأحزابها ■

٨ آذار (مارس) ٢٠١٩

أوضاع المرأة الفلسطينية[١]

١ – **المرأة نصف المجتمع الفلسطيني:** بلغ عدد السكان المقدر في منتصف عام ٢٠١٩ في فلسطين، حوالي ٤,٩٨ مليون فرد؛ منهم ٢,٥٣ مليون ذكر بنسبة ٥١٪، و٢,٤٥ مليون أنثى بنسبة ٤٩٪، فيما وصلت نسبة الجنس ١٠٣,٥، أي أن هناك ١٠٣,٥ ذكر لكل ١٠٠ أنثى.

المنطقة	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة + القطاع	٢,٥٣٠,٩٦٦	٢,٤٤٥,٧١٨	٤,٩٧٦,٦٨٤
الضفة الغربية	١,٥٢٢,٣٣٤	١,٤٦٤,٣٨٠	٢,٩٨٦,٧١٤
قطاع غزة	١,٠٠٨,٦٣٢	٩٨١,٣٣٨	١,٩٨٩,٩٧٠

٢– **أكثر من عُشر الأسر الفلسطينية ترأسها نساء:** ترأس النساء في فلسطين حوالي ١١٪ من الأسر، بواقع ١٢٪ في الضفة الغربية و٩٪ في قطاع غزة، وذلك بناءً على بيانات القوى العاملة للعام ٢٠١٨.

٣– **إنخفاض ملحوظ في نسبة الزواج المبكر في فلسطين:** هناك إنخفاض في نسبة الزواج المبكر (لمن هم أقل من ١٨ سنة) لكلا الجنسين، فقد بلغت نسبة الإناث أقل من ١٨ سنة واللواتي عقد قرانهن خلال عام ٢٠١٧ حوالي ٢٠٪ من إجمالي الإناث اللواتي عقد قرانهن خلال نفس العام؛ بواقع ١٩٪ من إجمالي الإناث اللواتي عقد قرانهن في الضفة الغربية، و٢١٪ من إجمالي الإناث اللواتي عقد قرانهن في قطاع غزة، في حين كانت النسبة للإناث عام ٢٠١٠ حوالي ٢٤٪ .

كما بلغت نسبة الذكور أقل من ١٨ سنة والذين عقد قرانهم خلال عام ٢٠١٧ حوالي

(١) فيما يلي عرض إحصائي لأوضاع المرأة الفلسطينية في الضفة والقطاع عشية يوم المرأة العالمي، مقدم من د. علا عوض رئيس مركز الإحصاء الفلسطيني.

١٪ من إجمالي الذكور الذين عقد قرانهم خلال نفس العام، في حين كانت النسبة للذكور عام ٢٠١٠ حوالي ١,٥٪.

وعلى مستوى محافظات الضفة الغربية بلغت أعلى نسبة للزواج المبكر للإناث في محافظة الخليل بنسبة ٣٨٪، وأقلها في محافظة أريحا والأغوار بنسبة ١٪ وذلك من مجموع الإناث اللواتي عقد قرانهن في الضفة الغربية، وعلى مستوى محافظات قطاع غزة فقد بلغت أعلى نسبة للزواج المبكر للإناث في محافظة غزة بنسبة ٤٢٪، وأقلها في دير البلح بنسبة ٨٪ من مجموع الإناث اللواتي عقد قرانهن في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٧.

٤- **حوالي ثلثي النساء في العمر ١٨ سنة فأكثر متزوجات:** إستناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة ٢٠١٨، بلغت نسبة النساء المتزوجات من مجموع النساء في العمر ١٨ سنة فأكثر ٦٤٪، و٢٨٪ لم يتزوجن أبداً، وبلغت نسبة الأرامل ٦٪، ونسبة المطلقات ٢٪.

٥- **النساء ذوات الإعاقة:** حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٧ يزيد عدد الأفراد ذوي الإعاقة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية لكلا الجنسين؛ فقد بلغ عدد الأفراد ذوي الإعاقة من الذكور حوالي ٢٧ ألف بنسبة ٢,٩٪ من مجموع الذكور وحوالي ٢١ ألف للإناث بنسبة ٢,٣٪ من مجموع الإناث في قطاع غزة، وبلغ عدد الأفراد ذوي الإعاقة من الذكور حوالي ٢٤ ألف بنسبة ١,٩٪ من مجموع الذكور وحوالي ٢٠ ألف للإناث بنسبة ١,٦٪ من مجموع الإناث في الضفة الغربية.

٦- **عدد الأفراد ذوي الإعاقة من مجمل السكان حسب المنطقة والجنس، ٢٠١٧**

المنطقة	ذكور	إناث	كلا الجنسين
فلسطين[١]	٥١,٦٩٣	٤١,٠١٧	٩٢,٧١٠
الضفة الغربية[٢]	٢٤,٤٤٠	٢٠,١٣٠	٤٤,٥٧٠
قطاع غزة	٢٧,٢٥٣	٢٠,٨٨٧	٤٨,١٤٠

(١) (٢) البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس، الذي ضمه الإحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد إحتلاله للضفة الغربية عام ١٩٦٧.

٧- **إنخفاض ملحوظ في معدلات الأمية بين النساء:** رغم الإنخفاض في معدلات الأمية لدى النساء خلال العقد الماضي، إلا أنه ما زالت هناك فجوة لصالح الرجال، حيث بلغ معدل الأمية لدى النساء ٤٪ مقابل ١٪ للرجال حسب بيانات مسح القوى العاملة ٢٠١٨.

٨- **معدلات إلتحاق مرتفعة للإناث في التعليم الثانوي والتعليم العالي:** بلغت معدلات الإلتحاق الإجمالية للذكور في المرحلة الثانوية حوالي ٧١٪ مقابل ٩١٪ للإناث. كما بلغت نسبة الطالبات الملتحقات في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ٦٠٪ من مجموع الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي، وذلك وفق بيانات وزارة التربية والتعليم العالي للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧.

٩- **فجوة واضحة في نسبة المشاركة في القوى العاملة والأجر اليومي بين النساء والرجال:** رغم إرتفاع مشاركة النساء في القوى العاملة خلال السنوات السابقة ولكنها لا تزال منخفضة جداً مقارنة مع الرجال، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة ٢١٪ من مجمل النساء في سن العمل في العام ٢٠١٨ مقابل ١٠٪ في العام ٢٠٠١، وبلغت نسبة مشاركة الرجال ٧٢٪ للعام ٢٠١٨، مع وجود فجوة واضحة في معدل الأجر اليومي بين النساء والرجال إذ بلغ معدل الأجر اليومي للنساء ٩٢ شيقل مقابل ١٢٩ شيقل للرجال.

١٠- **تتعمق فجوة المشاركة في القوى العاملة بين النساء والرجال من ذوي الإعاقة:** أشارت بيانات مسح القوى العاملة ٢٠١٨، أن نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة في فلسطين بلغت ٤٪ فقط من إجمالي النساء ذوات الإعاقة، مقابل ٢١٪ للرجال من إجمالي الرجال ذوي الإعاقة.

١١- **معدلات بطالة مرتفعة بين النساء، وأكثر من نصف الحاصلات على ١٣ سنة دراسية فأكثر عاطلات عن العمل:** بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة ٥١٪ في العام ٢٠١٨ مقابل ٢٥٪ بين الرجال، وتصل معدلات البطالة بين النساء الحاصلات على ١٣ سنة دراسية فأكثر إلى ٥٤٪.

١٢- **الأسر التي ترأسها نساء أكثر فقراً:** بلغت نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء في قطاع غزة ٥٤٪، بينما كانت في الضفة الغربية ١٩٪ من إجمالي الأسر

التي ترأسها نساء، وذلك حسب النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والإستهلاك والفقر)، ٢٠١٧.

١٣- النساء الفلسطينيات في الحياة العامة: لا تزال مشاركة النساء في الحياة العامة محدودة مقارنة مع الرجال، حيث أن ٨٢٪ من القضاة هم رجال مقابل ١٨٪ نساء، و٧٣٪ من المحامين المزاولين للمهنة هم رجال مقابل ٢٧٪ نساء، و٨٠٪ من أعضاء النيابة العامة هم من الرجال مقابل ٢٠٪ من النساء. و٢٥٪ من المهندسين المسجلين في نقابة المهندسين هن نساء مقارنة بما نسبته ٧٥٪ من الرجال، أما على صعيد أعضاء مجالس الطلبة في جامعات الضفة الغربية فقد بلغت نسبة الطالبات ٣١٪ مقابل ٦٩٪ من الطلاب.

وعلى صعيد المشاركة في القطاع العام المدني، فتشكل النساء ٤٣٪ من موظفي القطاع العام المدني مقارنة مع ٥٧٪ للرجال، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى، فبلغت ١٢٪ للنساء مقابل ٨٨٪ للرجال لنفس الفئة ■

حل المجلس التشريعي
٢٠١٨/١٢/٢٢

١- لماذا حل المجلس التشريعي؟
٢- حول فتوى المحكمة الدستورية
٣- التوظيف السياسي لقرار الحل
٤- تداعيات قرار الحل
٥- ماذا حول الإنتخابات التشريعية؟
٦- موقف الجبهة الديمقراطية
٧- موقف القوى السياسية والإجتماعية
٨- موقف الإتحاد الأوروبي
■ ملحق١: التحرر من قيود بروتوكول باريس
■ ملحق٢: قرار المحكمة الدستورية

(١)

لماذا حل المجلس؟

■ في الوقت الذي كانت الأوساط السياسية الفلسطينية، فضلاً عن الرأي العام، بانتظار نتائج إجتماع لـ «القيادة السياسية» دعت له القيادة الرسمية الفلسطينية في ٢٠١٨/١٢/٢٢ ومهَّدت له سلسلة من التصريحات تبشر بما سوف يسفر عنه من نتائج وقرارات مهمة، تتعلق بتطبيق قرارات إعادة تحديد العلاقة مع إسرائيل، تنفيذاً لمخرجات دورات المجلسين المركزي والوطني المتتابعة؛ وفي الوقت الذي تراوحت فيه الإحتمالات حول نتائج الإجتماع المرتقب، بما في ذلك الإعلان عن إجراءات الإنتقال من السلطة إلى الدولة، أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً بحل المجلس التشريعي، والدعوة لتجديد إنتخابه خلال ستة أشهر من تاريخه. وكان المجلس الثوري لفتح في إجتماع سابق، رفع توصية إلى رئيس السلطة الفلسطينية بحل المجلس التشريعي، وإن كانت بعض أوساط فتح عادت وأكدت أن المجلس الثوري لم يناقش هذه المسألة، وأن فقرة التوصية المذكورة أقحمت في بيانه الختامي دون علم أعضائه، ما أكد أن الأمر يخفي نوايا لدى مركز القرار الرسمي، تحاول أن تمررها بهدوء – ما أمكن – على الرأي العام، خطوة تلو الأخرى. ومع ذلك قوبل القرار بسلسلة من ردود الفعل الصاخبة، خاصة من قيادة حركة حماس.

■ في إطار قراءة أهداف هذا القرار وأبعاده، يمكن رصدت ثلاثة إحتمالات، تشكل فيما بينها – بحكم تكاملها – مدخلاً لحالة سياسية فلسطينية جديدة، ونقلة أخرى في سياق إدخال تعديلات على النظام السياسي الفلسطيني، بقوة الأمر الواقع، دون العودة إلى المؤسسات المعنية وبشكل خاص، اللجنة التنفيذية، التي تعتبر القيادة السياسية اليومية للشعب الفلسطيني، وفقاً للوائح الناظمة للعلاقة بين المؤسسة بمختلف مستوياتها من جهة، وبين المرجع السياسي الأعلى للسلطة الفلسطينية وحكومتها، من جهة أخرى:

أ) الإحتمال الأول يندرج في إطار الدفع بالإنقسام خطوات إنحدارية إضافية، وقطع الطريق على أية محاولة لرأب الصدع، وإعادة توحيد المؤسسات الوطنية؛ فالمجلس

التشريعي، رغم أنه معطل منذ ٢٠٠٧/٦/١٤، فهو المؤسسة الوطنية الفلسطينية التي تشارك بعضويتها حركة حماس، عبر إنتخابات تشريعية، جرت في العام ٢٠٠٦، ووصفت بالنزاهة والشفافية، إحتلت فيها حماس الموقع الأول في التركيبة البرلمانية الجديدة.

ووفقاً للوائح الناظمة، فإن أعضاء المجلس التشريعي، هم في الوقت نفسه أعضاء في المجلس الوطني، (واستتباعاً في المجلس المركزي)، وعندما يفقدون العضوية الأولى، يفقدون الثانية بشكل آلي؛ ما يعني، عبر قرار الحل، إخراج حماس من المجلس التشريعي، أي من السلطة الفلسطينية، ومن المجلسين الوطني والمركزي، أي من م.ت.ف؛ وبذلك تفقد حماس، في معارك الإنقسام، موقعها في البنية المؤسسية الوطنية القائمة، فضلاً عن الغطاء المؤسساتي الوطني الذي كان متوفراً لها _ بحدود معيّنة – رغم عدم مشاركتها في إجتماعات المجلسين الوطني والمركزي.

[من باب التذكير ليس إلا، صادق المجلس التشريعي الأول في جلسته الأخيرة (٢٠٠٦/٢/١٣) التي إنعقدت بعد إنتخابات المجلس التشريعي الثاني في ٢٠٠٦/١/٢٥، وقبل تنصيب (توليه) الأخير رسمياً، على إعتبار الأعضاء الجدد في التشريعي الثاني أعضاء في المجلس الوطني، ما يعني أن حركة حماس قد دخلت بـ ٧٤ نائباً إلى المجلس الوطني لـ م.ت.ف من بوابة التشريعي وعبر صندوق الإقتراع. أما عضوية حماس في المجلس المركزي فتأتي من بوابة العضوية الطبيعية لرؤساء اللجان المختصة (المنبثقة عن التشريعي) في المجلس المركزي].

ب) الإحتمال الثاني، الذي ينسجم مع الأول، لا بل يتممه، يأتي في سياق من سوف يتحمل مسئولية المواقع (المناصب) الرسمية التي يتقلدها حالياً رئيس السلطة محمود عباس في حال مغادرته لهذه المواقع (رئاسة اللجنة التنفيذية، رئاسة السلطة الفلسطينية، ورئاسة دولة فلسطين..، وهي كلها مناصب أولى إجتمعت في يد الرئيس عباس، كما كانت – فيما مضى – بيد الراحل ياسر عرفات)، ومن بينها – بالذات – منصب رئيس السلطة الفلسطينية.

أهمية الربط بين حل التشريعي، وبين من يتولى رئاسة السلطة، أن القانون الأساسي للسلطة ينص في المادة ٣٧، على أنه في حال شغور منصب الرئيس، لسبب ما،

يتولى المسؤولية رئيس المجلس التشريعي، لمدة ثلاثة أشهر، يشرف خلالها على إعادة إنتخاب رئيس جديد.

*[النص الكامل **للمادة ٣٧** من القانون الأساسي، كما يلي:*

«١- يُعتبر مركز رئيس السلطة الوطنية شاغراً في أي من الحالات التالية: أ) الوفاة؛ ب) الإستقالة المقدمة إلى المجلس التشريعي الفلسطيني إذا قُبلت بأغلبية ثلثي أعضائه؛ ج) فقد الأهلية القانونية وذلك بناء على قرار من المحكمة الدستورية العليا وموافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه.

٢- إذا شغر مركز رئيس السلطة الوطنية في أي من الحالات السابقة يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتاً لمدة لا تزيد عن ستين يوماً تجري خلالها إنتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقاً لقانون الإنتخابات الفلسطينية»].

ورغم أن المجلس التشريعي معطل منذ إنقلاب حماس في قطاع غزة، إلا أن رئيسه بقي هو نفسه، عزيز دويك، عضو قيادة حماس، وينوب عنه نائبه (العضو في قيادة حماس أيضاً) أحمد بحر، الذي دأب، منذ إنقسام ٢٠٠٦/٦/١٤، على دعوة كتلة حماس البرلمانية إلى إجتماعات دورية، باعتبارها هي المجلس التشريعي الرسمي، لأنها تشكل أكثر من نصف أعضاء المجلس. وهذا يعني أن أحد الإثنين سيعلن نفسه رئيساً مؤقتاً للسلطة، دويك أو بحر، والإثنان من حماس.

بالمقابل، لا تستطيع فتح أن تطعن بذلك، لأن التشريعي لم ينتخب بديلاً لرئيسه، فضلاً عن أن التشريعي مازال يعتبر، في معايير البرلمانات الدولية، بما فيها برلمان الإتحاد الأوروبي، الهيئة التشريعية المنتخبة للسلطة الفلسطينية. وعندما يشارك المجلس الوطني الفلسطيني في الأعمال البرلمانية الأوروبية، يتمثل، نزولاً عنه الشروط الأوروبية بوفد من أصحاب العضوية المزدوجة، أي أعضاء منتخبين في التشريعي، نالوا من هذا الباب عضوية المجلس الوطني.

ج) أما **الإحتمال الثالث**، وهو أيضاً على صلة بالإحتمالين الأولين، أن يكون القرار خطوة على طريق تهميش مؤسسات م.ت.ف، والسلطة الفلسطينية، وتكريس سياسة

التفرد والإستفراد بالقرار، وإدارة الشأن العام بالمراسيم الرئاسية، عبر تركيز كل السلطات والصلاحيات بيد فرد واحد، يجمع بين يديه سلسلة من المناصب، ما يدفع نحو تحويل النظام السياسي الفلسطيني من نظام برلماني ديمقراطي إلى نظام رئاسي سلطوي، يحكم بالمراسيم الرئاسية، في ظل غياب السلطة التشريعية، وتوظيف سياسي للمحكمة الدستورية العليا، والهيمنة الطاغية على سلطة القضاء، وتحويل الأجهزة الأمنية إلى الأداة الرئيسية في إدارة شؤون المجتمع ■

(٢)

حول فتوى المحكمة الدستورية العليا

■ إستند قرار حل التشريعي إلى فتوى من المحكمة الدستورية العليا، بناء على شكوى من إثنين من أعضاء التشريعي من كتلة فتح. وقد أثارت هذه الفتوى، كما أثار هذا القرار تعليقات وردود فعل ومواقف، أبرزها:

أ) إن هذه المحكمة مازالت في الأساس، موضع خلاف سياسي بين السلطة، وبين الفرقاء السياسيين وبخاصة حماس، لذلك أعتبرت المحكمة الدستورية حملاً زائداً، يحمل في طياته نوايا، منها، أن تكون أداة في الصراع السياسي، يخدم مركز القرار الرسمي، واستراتيجيته، ومراسيمه.

[في هذا الإطار نشير إلى مايلي:

• صادق المجلس التشريعي الأول في جلسته الأخيرة (٢٠٠٦/٢/١٣)، أي قبل تنصيب المجلس التشريعي الثاني المنتخب في ٢٠٠٦/١/٢٥، بأداء أعضائه اليمين الدستورية في جلسته الأولى، التي إنعقدت في ٢٠٠٦/٣/١٨؛ نقول: صادق المجلس التشريعي الأول في الجلسة المذكورة على عدد من القرارات، وهو ما يعود له من الناحية القانونية بموجب ***المادة (٤٧) مكرر****، التي تنص على إنتهاء ولايته «عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستوري»، وليس قبل ذلك.*

• ومن بين ما قام به المجلس التشريعي الأول في الجلسة المذكورة المصادقة على التعديلات المقدمة من الرئيس محمود عباس على قانون المحكمة الدستورية العليا، ومن أبرز بنوده النص على «إنه يتم التشكيل الأول للمحكمة بتعيين رئيس المحكمة

بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بالتشاور مع مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل، ويعيّن رئيس وقضاة المحكمة بقرار من رئيس السلطة الوطنية بناء على تنسيب من الجمعية العامة للمحكمة الدستورية».

• إعترضت حركة حماس على قانونية الجلسة الأخيرة للمجلس التشريعي الأول، وبالتالي على القرارات التي إتخذها، بما في ذلك ما يتصل بقانون تشكيل المحكمة الدستورية العليا، التي ترى حركة حماس أن يتم تشكيل المجلس الدستوري بـ «تنسيب» من وزير العدل وليس بالتشاور معه، الخ..].

ب) إن وظيفة المحكمة الدستورية العليا، أن تبت بدستورية القوانين، لا أن تبت بمصير المؤسسات الدستورية؛ أي أن تبت بدستورية قانون الإنتخابات، أو غيره من القوانين، لا أن تبت بمصير مجلس النواب (أو التشريعي أو مجلس الشعب). والشائع أن الأنظمة السياسية لم تعرف – بشكل عام – سابقة حَلّت بها المحكمة الدستورية مجلساً للشعب (النواب) منتخباً، ففي مصر حصل شيء من هذا القبيل، إنما من مدخل دستورية قانون الإنتخابات الذي أنتج هذا المجلس. لذلك نقضت المحكمة دستورية في مصر القانون وما نتج عن هذا القانون. وهذا شيء، وما قررته «الدستورية» في السلطة الفلسطينية أمر آخر.

*[في إطار ما سبق وتأكيداً له تنص **المادة (١٠٣)**، على ما يلي:*

«١– تشكل محكمة دستورية عليا بقانون وتتولى النظر في: أ) دستورية القوانين واللوائح أو النظم وغيرها؛ ب) تفسير نصوص القانون الأساسي والتشريعات؛ ج) الفصل في تنازع الإختصاص بين الجهات القضائية وبين الجهات الإدارية ذات الإختصاص القضائي.

٢– يبيّن القانون طريقه تشكيل المحكمة الدستورية العليا، والإجراءات الواجبة الإتباع، والآثار المترتبة على أحكامها»].

ج) هذه الخطوة، في اللجوء إلى المحكمة الدستورية لفض خلاف سياسي (أي حالة الإنقسام)، تحمل في طياتها مخاطر سياسية كبرى. إذ من شأنها أن تقحم القضاء في الصراع السياسي، وبالتالي يتحول القضاء إلى طرف في الصراع، وليس سلطة محايدة

كما يفترض أن تكون. وليست هي المرة الأولى التي يلجأ فيها مركز القرار الرسمي في السلطة وم.ت.ف إلى القضاء كسلاح لتصفية حساباته مع أفراد وتيارات سياسية. وهناك أكثر من واقعة تؤكد أن كثيرين إعتقلوا، وسجنوا، وصودرت جوازات سفرهم، ومنعوا من السفر، بقرار «قضائي» نزولاً عند طلب مؤسسة الرئاسة أو من ينوب عنها، وأن الجهات القضائية لم تكن تفرج عن هؤلاء، إلا بطلب من «مركز القرار» أو من ينوب عنه، دون أن توجه للموقوفين تهمة معيّنة يمكن مقاضاتهم عليها.

■ هذا الزج بالقضاء في المعارك السياسية سوف يلحق الضرر بالسلطة القضائية، وسوف تكون في موقع الإتهام، أنها فقدت إستقلالها وحيادها في البت بالشأن اليومي للمواطنين، فضلاً عن أن إستخدام السلطة القضائية وتوظيفها في فض النزاعات السياسية يفسد السلطة القضائية، فضلاً عن إفساد الحياة السياسية عموماً ■

(٣)

التوظيف السياسي لقرار الحل

■ قيل الكثير، عن عدم صلاحية قرار حل التشريعي، وعن فساد هذا القرار قانونياً. ومن الطبيعي أن يقال، بالمقابل، ما يؤيد هذا القرار. لكن المثير للسخرية، الإدعاء بأن هدف هذا القرار هو أن يكون خطوة على طريق الخلاص من أوسلو، بذريعة أن هذا المجلس هو من نتائج أوسلو.

طبعا يمكن، وبسهولة، كشف تهافت هذه الحجة، فرئاسة السلطة هي من نتائج أوسلو. وحكومة السلطة هي من نتائج أوسلو. والأجهزة الأمنية وتنسيقها مع سلطات الإحتلال هي أيضاً من نتائج أوسلو. وكل مظاهر البيروقراطية والإمتيازات الكبرى، هي من نتائجه. والأهم أن الإعتراف بإسرائيل، والتبعية الإقتصادية لها، هي من أهم نتائجه. وأن المجلس المركزي، وبعده الوطني حين قررا إنهاء العمل بأوسلو، لم يتطرقا لا إلى المجلس التشريعي ولا إلى باقي مؤسسات السلطة، بل إلى ما نتج عن إلتزام أوسلو من قيود، أي التحرر منها. فما معنى إذن، أن تكون «فاتحة» الخلاص (المزعوم) من أوسلو، هي حل التشريعي، وفي الوقت نفسه التمسك بكل ما نتج عن هذا الإتفاق الفاسد، من مؤسسات وإدارات، وإمتيازات وغيرها. وفي هذا السياق نسأل: مادام حل

التشريعي هو خطوة على طريق الخروج من أوسلو، فلماذا بشّرنا رئيس السلطة بأن القرار يلزم بانتخابات لتشريعي جديد خلال ستة أشهر؟

■ في إطار ردود الفعل دعا أحمد بحر، نائب رئيس المجلس التشريعي، إلى «إجتماع للتشريعي» في غزة، يحضره نواب حماس وفروا نصاب المجلس، أي النصف + واحد. كما أن بحر، خاطب البرلمانات العربية، والأوروبية والدولية الأخرى، متظلماً، خاصة في ظل الخلاف حول دستورية المحكمة الدستورية العليا في الأساس، وحول دستورية قراراها بالحل، وهذا يعني أن خطوة مركز القرار الرسمي في السلطة وم.ت.ف، تكون قد قادت نحو ليس تعميق الإنقسام فحسب، بل وفتحت المجال لـ «سلطة تشريعية»، هي الأخرى، متمردة على السلطة في رام الله، معترف بها من قبل بعض العواصم، وهذا ما سوف يقود إلى مزيد من التعميق لحال إنفصال القطاع عن الضفة.

لذلك من حق أي مراقب أن يسأل: لماذا الآن قرار حل التشريعي، هل لإخراج حماس تماماً من المعادلة السياسية، باعتبارها جزءاً من المؤسسة، من خلال عضويتها في التشريعي؟ هذا غير مقنع، فحماس، وأياً كان موقفنا من سياستها، هي جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني، وهي جزء رئيسي من المعادلة السياسية. يدرك ذلك جيداً الجميع منذ حوار القاهرة في آذار (مارس) ٢٠٠٥، مروراً بتشكيل «هيئة تفعيل وتطوير م.ت.ف»، وإنتهاء بمشاركتها في اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني في بيروت، في ٢٠١٧/١/١٠. إلا إذا كانت نوايا مركز القرار في القيادة الرسمية، حل «هيئة تفعيل وتطوير م.ت.ف»، وشطب وإلغاء كل الهيئات والمؤسسات التي يمكن لحماس أن تكون طرفاً فيها ■

(٤)

تداعيات قرار الحل

■ إنطلاقاً من أن أعضاء المجلس التشريعي هم في الوقت نفسه، أعضاء في المجلس الوطني (وبالتالي إخراجهم من عضوية التشريعي، يقود إلى خروجهم من المجلس الوطني. والأمر نفسه ينطبق على رؤساء اللجان في التشريعي، الأعضاء في المجلس المركزي)، يترتب على حل التشريعي سلسلة من التداعيات من بين أهمها، أننا

بتنا أمام سلطة كلها غير منتخبة، ولا تحوز على شرعية صندوق الإقتراع.

وبالفعل، فإن الحكومة – المستوى التنفيذي – لم تَحُزْ على ثقة (مصادقة) المستوى التشريعي، وهي تقوم بوظائفها بمرسوم من رئيس إنتهت ولايته (المحددة بـ ٤ سنوات) منذ ٢٠٠٩/١/٩، وجرى تمديدها بقرار من لجنة المتابعة العربية المنبثقة عن الجامعة العربية (بعضوية: مصر، الأردن، الإمارات، والسعودية) التي أكدت على أن يتابع الرئيس أبو مازن مهامه كرئيس للسلطة الفلسطينية، إلى أن تنعقد إنتخابات جديدة. كما جرى تمديد ولاية رئيس السلطة بقرار من المجلس المركزي، ومعها جرى تمديد ولاية المجلس التشريعي، المنتهية في ٢٠١٠/١/٢٥، إستناداً إلى فتوى قانونية تجيز إستمرار المواقع (الهيئات) المنتخبة في متابعة مسئولياتها، إلى أن تأتي الإنتخابات بمن يحِلْ مكانها.

وبالتالي يمكن لأي كان في ظل الإنقسام القائم والتوتر السائد أن يطعن، والحال هكذا، بشرعية الحكومة، وشرعية الرئيس، وبالتالي بشرعية السلطة نفسها؛ وإذا ما إندلعت – والأحرى تجددت – «حرب الشرعية»، بين فتح وحماس، سوف تعود على الحالة الفلسطينية بكل مكوناتها بمزيد من الإضعاف.

■ كذلك قيل في تبرير قرار «المحكمة الدستورية» بأن من خلفيات قرار الحل، هو إعفاء ميزانية السلطة من دفع رواتب أعضاء التشريعي، وهم لا يقومون بعمل ما، وبالتالي لا رواتب لمن لا يعمل، والمعروف أن رواتب أعضاء التشريعي، تصل في مجموعها إلى حوالي خمسة ملايين دولار. وأن قانون تقاعد أعضاء التشريعي، والوزراء، ينص على منح عضو التشريعي، أو الوزير ٨٠٪ من راتبه، كراتب تقاعدي، إذا ما أمضى أربع سنوات في مركزه. وبالتالي، ووفقاً لهذا القانون، فإن السلطة مازالت ملزمة بدفع ٨٠٪ من رواتب أعضاء التشريعي، بعد قرار الحل، أي ما لا يقل عن ٤ ملايين دولار سنوياً، دون أن يقوموا بأي عمل، وأن التوفير، الذي تتحدث عنه المحكمة الدستورية لن يتجاوز مليون دولار فقط لا غير، بينما تتعامى المحكمة الدستورية العليا عن أكثر من ٤٠٠ موظف، بصفة مستشار للرئيس برتبة وزير، لا يقل راتب الفرد منهم عن أربعة آلاف دولار شهرياً، وهم لا يقومون بأي عمل، جرى «توظيفهم» «مستشارين» للرئاسة في إطار سياسة تكريس الزبائنية في العمل السياسي.

■ قضية أخرى أثارها قرار الحل، وهو مصير اللجنة التنفيذية في م.ت.ف وفقاً للمعادلة التالية التي أجهضها قرار الحل: «فأعضاء التشريعي هم حكماً أعضاء في

المجلس الوطني، وفي حال خرجوا من التشريعي، أصبحوا خارج المجلس الوطني. لذلك خرج من المجلس الوطني كل الذين كانوا أعضاء في التشريعي».

القضية أن عدداً من أعضاء اللجنة التنفيذية، هم أعضاء في «الوطني»، بحكم عضويتهم في «التشريعي»، وما دام «التشريعي» قد حلّ، فمعنى ذلك أن عدداً من أعضاء «التنفيذية»، قد فقدوا عضويتهم في المجلس الوطني. وبالتالي فقدوا عضويتهم في اللجنة التنفيذية، المرهونة بدوام عضويتهم في المجلس الوطني.

بناء عليه تدور علامات إستفهام حول عضوية عدد من أعضاء «التنفيذية»، أصحاب العضوية المزدوجة في «التشريعي» والوطني، وهم: صائب عريقات، وبسام الصالحي، وعزام الأحمد، وحنان عشراوي، ما يقتضي تصويباً من خلال أحد أمرين: أ) إكسابهم عضوية المجلس الوطني على حساب كوتا الفصائل (بالنسبة لعريقات، والصالحي، والأحمد)، أو المستقلين (بالنسبة لحنان عشراوي)؛ أو ب) إجتراح فتوى تعتبر أعضاء المجلس التشريعي «المُستقال» هم جزء من الشخصيات الوطنية التي قرر المجلس الوطني – فيما مضى – ضمها إلى عضويته في سياق تمثيلها للداخل، أي للضفة والقطاع.

■ أمر آخر أثاره قرار الحل، هو علاقة المجلس الوطني بالبرلمانات الدولية، خاصة اللجنة البرلمانية الأوروبية، التي رفضت الإعتراف بالمجلس الوطني، وحصرت إعترافها بالتشريعي لأنه منتخب. وفي تسوية معها، وافقت اللجنة الأوروبية البرلمانية على تمثيل المجلس الوطني بأعضاء «منتخبين» في المجلس أي أعضاء نالوا عضويتهم في «الوطني» من خلال عضويتهم في التشريعي. الآن، وبعد قرار الحل، خلا الوطني من أي عضو منتخب. لذلك بادرت اللجنة البرلمانية الأوروبية إلى إصدار بيان حذرت فيه قيادة السلطة بأن حل المجلس التشريعي، قضى على آخر المؤسسات المنتخبة، في إشارة بدت واضحة، تحاول أن تعلق المشاركة في الأعمال البرلمانية للإتحاد الأوروبي، بانتخاب مجلس تشريعي جديد ■

(٥)

ماذا حول الإنتخابات التشريعية؟

يبقى السؤال: هل حقاً ستجري إنتخابات تشريعية بعد ستة أشهر عملاً بالقرار؟ في البداية لا بد من الإستدراك أن مركز القرار عوَّدنا على الإخلال بالمواعيد وبتنفيذ القرارات، إلا ما يراه في خدمة تمسكه ببقايا أوسلو. لذلك نحن أمام إحتمالين:

■ أن لا تدعو رئاسة السلطة إلى إنتخابات تشريعية جديدة، وأن تحافظ على نظام سياسي، كل مؤسساته، فات زمانها القانوني، وتسيّر الأمور بحكم الأمر الواقع، وبحيث تبقى سياسة إدارة الأمور بالمراسيم الرئاسية هي السائدة، في تحلل من أية رقابة شعبية أو من لَدُنْ المستوى التشريعي، ما يسهل عليها الذهاب في الإتجاه السياسي الذي ترى أنه يخدم مصالحها، فنضحى أمام سلطة بلا مجلس تشريعي، وأمام م.ت.ف، لجنتها التنفيذية معلقة على حبال الإجتماعات التشاورية، بينما القرار بيد الرئيس وحده.

■ أن يدعى لانتخابات في الضفة وحدها، ويحرم منها قطاع غزة، باعتباره إقليماً متمرداً، إنما وفق نظام يملي على اللوائح (المرشحة بنظام التمثيل النسبي) أن تسمي من مرشحيها من يمثل الضفة (بما فيها القدس بطبيعة الحال)، ومن يمثل غزة، وبحيث تكون الإنتخابات لمجلس تشريعي «يمثل» الضفة والقطاع معاً، لكن دون مشاركة القطاع في الإنتخابات، بغض النظر عن مدى دستورية هذا الأسلوب من عدمه، وعمن يحق له حرمان الشعب في القطاع من ممارسة حقه في إختيار ممثليه. بالمقابل ترفض كل لائحة لا تضم مرشحين عن الضفة وعن القطاع، وبحيث تتم «فبركة» تشريعي «على الطلب»، وتقديمه إلى الرأي العام باعتباره نتاجاً لعمل ديمقراطي.

مثل هذه السيناريوهات هي المتداولة الآن في أوساط السلطة الفلسطينية، بصرف النظر عن مدى واقعيتها، ومدى جديتها. وهكذا نكون قد ورثنا، في كلا الإحتمالين، حالة تمثيلية سياسية هابطة، هي البديل لمجلس تشريعي، صدر قرار بحله، لا نأسف على وداعه، لذاته، بل كل الإعتراض، أن تكون خطوة حله، في هذه المرحلة بالذات، لعبة لإبعاد النظر والإهتمام عن قرارات المجلسين المركزي والوطني، وعن ضرورة إعادة رسم العلاقة مع دولة إسرائيل، الخ.. لصالح ماذا؟ لصالح تصعيد الخلاف مع حماس، وما يحمله هذا التصعيد من أهداف مبيَّتة لا تخدم المصلحة الوطنية مطلقاً ■

(٦)

موقف الجبهة الديمقراطية من قرار الحل

■ رداً على قرار حل المجلس التشريعي في ٢٠١٨/١٢/٢٢، عبّرت الجبهة الديمقراطية عن موقفها بتصريح شامل جاء فيه:

« تعقيباً على مخرجات الاجتماع القيادي الموسع الذي عقد مساء أمس السبت (٢٠١٨/١٢/٢٢) في مقر المقاطعة في رام الله، أكدت الجبهة الديمقراطية معارضتها لقرار حل المجلس التشريعي الذي وصفته بأنه غير قانوني ويتجاوز صلاحيات المحكمة الدستورية العليا المحددة بوضوح في القانون المنشيء لها والتي تنحصر في تفسير القانون الأساسي وليس تعديله.إن هذا القرار يتناقض مع نص ***المادة (٤٧) مكرر*** *[1] من القانون الأساسي وهو نص واضح لا إجتهاد فيه يقضي بأن مدة ولاية المجلس التشريعي القائم تنتهي عند أداء المجلس الجديد المنتخب اليمين القانونية، وليس عند الدعوة إلى الإنتخابات. إن هذا القرار يطيح بأحد ركائز الشرعية الفلسطينية المعترف بها عربياً ودولياً، وهو يتناقض مع إتفاقات إنهاء الإنقسام التي تنص كلها على تفعيل المجلس التشريعي وليس على حله، الأمر الذي سوف ينعكس سلباً على مسيرة المصالحة ويدفع باتجاه تكريس الإنقسام وتعميقه.*

تدعو الجبهة الديمقراطية إلى إعادة النظر في القرار والتركيز بدلاً منه على إيجاد مخرج من إستعصاء المصالحة بالسعي إلى توفير توافق وطني على شروط إجراء إنتخابات عامة تعيد للشعب حقه المصادر في إختيار ممثليه بحرية ووفقاً لنظام التمثيل النسبي الكامل.

واستغربت الجبهة الديمقراطية من كون هذا القرار هو الإجراء الوحيد الذي عرض على الإجتماع القيادي رغم أنه إنعقد في ظروف تصعيد العدوان الإسرائيلي باستباحة مناطق السلطة الوطنية واقتحام مؤسساتها وقتل الأبرياء وهدم المنازل، وهو ما كان

---

(١) تنص المادة (٤٧) مكرر على مايلي: «تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستوري» . علماً أن إضافة هذه المادة بهذا الشكل إلى القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية ، قد تم في عهد الرئيس محمود عباس بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٣، أي قبل إنتخابات التشريعي الثاني بحوالي ٥ شهور.

يتطلب الرد على هذه الهجمة الإحتلالية بتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي بوقف التنسيق الأمني فوراً. وفي هذا الإطار أشارت الجبهة الديمقراطية إلى قرار وزير الزراعة الإسرائيلي بحظر إستيراد الفواكه والخضار الفلسطينية مؤكدة أنه كان يجب أن يكون حافزاً للتنفيذ الفوري لقرار المجلسين الوطني والمركزي الذي ينص على حظر إستيراد البضائع الإسرائيلية ذات البديل المحلي.

من جهة أخرى، إستغربت الجبهة الديمقراطية الحديث عن المطالبة بتعديل بروتوكول باريس الإقتصادي[1] مؤكداً أنه ليس تطبيقاً لقرارات المجلسين الوطني والمركزي بل هو نقيض لها حيث تنص هذه القرارات على التحرر من قيود بروتوكول باريس واتخاذ إجراءات سيادية تحمي المصالح الوطنية، وليس على التفاوض مع إسرائيل لتعديل البروتوكول. وفي هذا السياق تلفت الجبهة الديمقراطية النظر إلى المنزلق الخطير الذي ينطوي عليه فتح مفاوضات مع إسرائيل لتعديل بروتوكول باريس الإقتصادي في ضوء التوجهات المعلنة لحكومة نتنياهو نحو ما يسمى بالسلام الإقتصادي» ■

(٧)

موقف القوى السياسية والإجتماعية من قرار الحل

■ **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** في بيان لها، قالت: إنّ «قرار المحكمة الدستورية بحل المجلس التشريعي في جوهره سياسي سيضيف عقبات إضافية أمام جهود المصالحة التي تترنح، وسيفتح على تعميق الإنقسام والوصول به إلى طورٍ جديدٍ يعقّد الأوضاع الداخلية أكثر فأكثر».

■ **حزب الشعب الفلسطيني**، قال: إن «حل المجلس التشريعي لا يمثل معالجة لحالة الإنقسام القائمة، بل يمكن أن يستغل من أجل مزيد من التعقيدات على الصعيد الداخلي والخارجي التي أباحت وتبيح المزيد من التدخلات».

■ **حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية**، حذرت من «خطورة الإقدام على اتخاذ قرار بحل المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني في الأراضي

---

(١) راجع بهذا الخصوص ربطاً بهذا الفصل، الملحق١ بعنوان: «المطلوب التحرر من قيود بروتوكول باريس الإقتصادي، وليس التفاوض من أجل تعديله».

المحتلة قبل، أو دون إجراء إنتخابات جديدة له»، ودعت إلى «تنفيذ ما طالبت به طوال السنوات الماضية باتخاذ قرار فوري بتحديد موعد لإجراء الإنتخابات الرئاسية والتشريعية وللمجلس الوطني الفلسطيني، على أساس التمثيل النسبي الكامل، و بما يتفق مع إتفاقات المصالحة الوطنية العديدة».

■ فيما رفضت **حركة حماس** قرار المحكمة الدستورية، واعتبرته «دون أي قيمة دستورية أو قانونية، ولا يعدو كونه قراراً سياسياً لن يغير من الواقع شيئا، إذ إن المجلس التشريعي سيد نفسه، والمحكمة الدستورية باطلة في تشكيلها».

■ وقال المتحدث الإعلامي باسم **حركة الجهاد الإسلامي** مصعب البريم، إن «حل التشريعي خطوة أحادية مرفوضة ومدانة، وهي خطوة كارثية رفضتها كافة القوى وحذرت من تداعياتها في تكريس الإنقسام».

■ وأصدرت **الهيئة الإدارية لاتحاد الجاليات والمؤسسات والفعاليات الفلسطينية في أوروبا** بياناً دعت فيه «إلى التراجع عن قرار حل المجلس التشريعي وتحديد تاريخ للبدء بانتخابات تشريعية ورئاسية في الداخل والخارج على أساس التمثيل النسبي الكامل».

■ في حين حذرت **شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية** من «الذهاب لحل المجلس التشريعي الفلسطيني بالرغم من حالة الشلل التي يعيشها المجلس منذ إثني عشر عاماً بسبب الإنقسام السياسي المستمر». ووصفت الشبكة الخطوة بـ «الضارة التي من شأنها تعميق الإنقسام، وربما الإنفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة» ■

(٨)

موقف الإتحاد الأوروبي من قرار الحل

■ أصدر الإتحاد الأوروبي في ٢٠١٩/١/٢١ موقفاً رسمياً حول حل المجلس التشريعي الفلسطيني، داعياً في ذات الوقت الحكومة لعقد إنتخابات حقيقية وديمقراطية لكافة الفلسطينيين. وجاء نص البيان وعنوانه: «بيان صادر عن الإتحاد الأوروبي حول حل المجلس التشريعي الفلسطيني»، كمايلي: «*عَلِمَت بعثات دول الإتحاد الأوروبي في*

القدس ورام الله عن حل المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٨ والإعلان عن عقد إنتخابات تشريعية خلال ٦ أشهر.

إن المجلس التشريعي لم يعقد أي جلسة منذ عام ٢٠٠٧ ولم يتمكن من ممارسة مهامه كجسم تشريعي لدى السلطة الفلسطينية، كما هو منصوص عليه في القانون الأساسي، خلال العقد الماضي، فإن حله يُنهي رسمياً صلاحية الجسم الحكومي الوحيد المُنتخب للسلطة الفلسطينية، وهذا تطور تنظر إليه بعثات الإتحاد الأوروبي بعين القلق.

وفقاً لاستنتاجات مجلس وزراء الخارجية الأوروبيين لعام ٢٠١٦ وعلى ضوء الإعلان عن عقد إنتخابات، فإن بعثات دول الإتحاد الأوروبي في القدس ورام الله تُشجع القيادة الفلسطينية للعمل من أجل مؤسسات قوية وشاملة وخاضعة للمساءلة وديمقراطية تقوم على أساس إحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فإن الإتحاد الأوروبي يدعو الحكومة إلى العمل من أجل عقد إنتخابات حقيقية وديمقراطية لكافة الفلسطينيين. ويعتبر الإتحاد الأوروبي هذا أمراً حيوياً من مُنطلق إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة.

ولهذه الغاية، فإن بعثات دول الإتحاد الأوروبي في القدس ورام الله تدعو الفصائل الفلسطينية العمل على إيجاد أسس مُشتركة والعمل معاً وصولاً إلى طريق إيجابي نحو الديمقراطية لصالح الشعب الفلسطيني.

وتحث بعثات دول الإتحاد الأوروبي الفصائل الفلسطينية على الإنخراط بحسن نية في عملية المصالحة التي تعتبر عنصراً هاماً للوصول إلى حل الدولتين. يجب على السلطة الفلسطينية أن تستأنف مهامها الحكومية بشكل كامل في غزة التي تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية» ■

كانون الثاني (يناير) ٢٠١٩

ملحـــق١

المطلوب التحرر من قيود بروتوكول باريس وليس التفاوض من أجل «تعديله»

«وجه قيس عبد الكريم (أبو ليلى)، نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بصفته عضواً في هيئة الكتل والقوائم البرلمانية في المجلس التشريعي، رسالة إلى الدكتور رامي الحمدلله رئيس الوزراء دعاه فيها إلى توضيح مغزى ودوافع التعميم الذي بعثت به رئاسة الحكومة إلى الوزارات والمؤسسات المعنية بالشأن الإقتصادي والمالي والذي طالبتها فيه بتقديم مقترحات من أجل «تعديل» بروتوكول باريس الإقتصادي أو إضافة بنود جديدة إليه.

وأوضح نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية، أن الحديث عن «تعديل» إتفاق باريس يفترض ضمناً إجراء مفاوضات مع الطرف الآخر في الإتفاق، وهو إسرائيل، من أجل التوافق على التعديلات والإضافات المقترحة، وأن هذا يطرح تساؤلاً مشروعاً حول ما إذا كانت هناك نية لبدء هكذا مفاوضات، الأمر الذي يشكل منزلقاً سياسياً خطيراً في ضوء إستراتيجية حكومة نتنياهو القائمة على مفهوم السلام الإقتصادي.

وتساءل أبو ليلى عن الجهة التي أقرت التوجه بشأن «تعديل» بروتوكول باريس، آخذاً بعين الإعتبار أنه يتناقض تناقضاً صارخاً مع قرارات الدورة الأخيرة للمجلس الوطني في ٢٠١٨/٤/٣٠، الذي هو السلطة التشريعية العليا في النظام السياسي الفلسطيني، وكذلك مع الآليات التي إعتمدتها اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي لتطبيق هذه القرارات، وهي كلها تقوم على مفهوم إتخاذ إجراءات سيادية من الجانب الفلسطيني لحماية المصالح الوطنية حتى إذا تناقضت مع الإلتزامات المجحفة التي يمليها بروتوكول باريس، وذلك في ضوء تنكر حكومة الإحتلال من جانب واحد لمعظم إلتزاماتها بموجب البروتوكول. إن هذا يعني، بشكل واضح، التحرر من قيود بروتوكول

باريس، وليس التفاوض من أجل «تعديله».

وأوضح نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية، إن هذا يطرح تساؤلاً مشروعاً حول ما إذا كانت الحكومة تشتق سياستها فعلاً من قرارات المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي هي المرجعية السياسية العليا للسلطة الوطنية.

هذا، وكان أبو ليلى قد توجه برسالة مماثلة إلى د. صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية ورئيس اللجنة العليا لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الوطني، إستوضح فيها عما إذا كان هناك توجه لبدء مفاوضات مع إسرائيل حول «تعديل» بروتوكول باريس الإقتصادي؛ وإذا كان الأمر كذلك، فمن هي الجهة التي أقرت هذا التوجه الذي يتناقض مع قرارات المجلس الوطني، ومع الآليات التي توافقت عليها لجنة المتابعة، وصادقت عليها اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي لتنفيذ تلك القرارات» ■

٢٠١٨/٩/٥

ملحـــق٢

قرار التفسير الصادر عن المحكمة الدستورية العليا بشأن المجلس التشريعي

«(...) إستندت المحكمة الدستورية في تفسيرها للوضع القانوني للمجلس التشريعي على أربعة مسائل رئيسية، وهي:

أولاً: (...) شرعية وجود المجلس التشريعي تكون بممارسة إختصاصاته التشريعية والرقابية ونظراً لعدم إنعقاده منذ سنة ٢٠٠٧ يكون قد فقد صفته كسلطة تشريعية وبالنتيجة صفة المجلس التشريعي.

ثانياً: (...) عدم إنطباق نص **المادة (٤٧) مكرر** من القانون الأساسي في حالة عدم إجراء الإنتخابات الدورية للمجلس التشريعي كل أربع سنوات، وهذا يعني أنه لا يمكن تطبيق نص **المادة (٤٧) مكرر** إلا في ظل وجود مجلسين، مجلس منتهي الولاية القانونية، ومجلس جديد منتخب.

ثالثاً: (...) عدم وجود أية أسباب موجبة لاستمرار تقاضي أعضاء المجلس التشريعي المنتهية مدة ولايته لأية إستحقاقات مالية أو مكافآت منصوص عليها في القوانين واللوائح ذات العلاقة بشأن المجلس التشريعي إعتباراً من تاريخ صدور قرار المحكمة.

رابعاً: (...) إن المجلس التشريعي في حالة تعطل وغياب تام وعدم إنعقاده منذ تاريخ ٢٠٠٧/٧/٥، وانتهت مدة ولايته بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٥ أثناء فترة تعطله وغيابه، ومازال معطلاً وغائباً بشكل كامل حتى الآن، وبناء عليه فإن المصلحة العليا للشعب الفلسطيني ومصلحة الوطن تقتضي حل المجلس التشريعي، وبالتالي إعتباره منحلاً منذ تاريخ إصدار هذا القرار، ودعوة رئيس دولة فلسطين إلى إعلان إجراء الإنتخابات التشريعية خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية» ■

(...)

٢٠١٨/١٢/١٢

إنتخابات الكنيست الـ ٢١
٢٠١٩/٤/٩

- مدخل

١- نحو الإنتخابات المبكرة

٢- خارطة المنافسة

٣- النتائج الرسمية

٤- تصاعد الحريديم

٥- حصاد الأحزاب الصهيونية من الأصوات العربية

٦- نسبة التصويت في البلدات العربية

٧- غلبة الصراعات الداخلية

- سبعون عاماً من عمر الكنيست الإسرائيلي

مدخـــل

■ عدة عوامل، ذاتية وموضوعية، ساهمت في استمرار نتنياهو على رأس الحكومات الإسرائيلية منذ إنتخابات الكنيست الثامنة عشرة (٢٠٠٩/٢/١٠). وكان ضعف الخصوم في الأحزاب المنافسة وانعدامهم في حزبه الليكود، عاملاً مهما في هذا الإستمرار. لكن ما مَكَّنه بالأساس من تشكيل الحكومة ما بعد تلك الإنتخابات، ومن ثم إستمراره، هو نجاحه في تقديم «الليكود» (بقيادته) باعتباره الحامل الأقوى للمشروع السياسي والإقتصادي لليمين الصهيوني، في ظل تراجع واضمحلال الأحزاب التي صنفت في خانتي اليسار ويمين الوسط (العمل وكاديما نموذجا)، وفي ظل الإنزياح المجتمعي والسياسي المضطرد نحو اليمين .. واليمين المتطرف.

■ إنتخابات الكنيست الحادية والعشرين، هي الخامسة التي يخوضها نتنياهو على رأس «الليكود» منذ إنتخابات العام ١٩٩٦، والرابعة على التوالي منذ العام ٢٠٠٩. وقد جرت في ظل تطورات سياسية مفصلية أبرزها فوز دونالد ترامب في إنتخابات الرئاسة الأميركية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، الذي نقل العلاقات الأميركية – الإسرائيلية من التحالف الإستراتيجي، إلى الشراكة التامة في الأهداف والتطبيق عبر الخطة التي أعلنت باسم «صفقة العصر». وقد ساهمت القرارات والإجراءات العدوانية التي تتخذها إدارة ترامب بشأن القضية الفلسطينية في تعزيز موقع نتنياهو في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي بسبب تطابق عناوين الخطة الأميركية وإستهدافاتها مع المشروع السياسي لنتنياهو تجاه سبل حل الصراع الفلسطيني والعربي – الإسرائيلي، واعتماد مبدأ «الحل الإقليمي»، الذي يستجيب لخطة نتنياهو المسماة «السلام الإقتصادي» بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة وأصحابها.

■ إعتبر نتنياهو بشكل معلن كل خطوة أميركية معادية للحقوق الوطنية الفلسطينية بمثابة إنتصار شخصي له، مذكراً مؤيديه وخصومه معا بنجاحه في «صد» دعوة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما إلى تجميد الإستيطان ووقف هدم منازل الفلسطينيين والدخول في مفاوضات تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية (خطاب أوباما في جامعة القاهرة – ٢٠٠٩/٦/٤). وعلى الرغم من إدراك الجميع (تقريبا) لوظيفة جانب معيّن من خطاب

أوباما في استدراج المفاوض الفلسطيني ومرجعيته السياسية إلى حلبة التفاوض التي إنفرط عقدها على عتبة الفشل الذي وصلت إليه في أواخر ولاية بوش الإبن (٢٠٠٨)، إلا أن نتنياهو حافظ على تقديم نفسه كمدافع شرس عن الإستيطان «حتى في وجه الحليف». لذلك، عندما بدأ ترامب ولايته (٢٠١٧/١/٢٠) بمهاجمة موقف إدارة سلفه أوباما في مجلس الأمن وتمرير القرار ٢٣٣٤ الذي يدين الإستيطان (٢٠١٦/١٢)، بدا واضحا أننا أمام مرحلة جديدة من العلاقات الأميركية – الإسرائيلية عموما، وبين إدارة ترامب والمشروع السياسي الليكودي الذي أطلقه نتنياهو على نحو خاص.

■ منذ الخطوة الأولى في «الصفقة الأميركية»، باشر نتنياهو وحكومته بترجمتها على الأرض عبر إجراءات عملية مباشرة، ركّزت على توسيع حملات التهويد في القدس ومحيطها إلى جانب إصدار قوانين وتشريعات تخدم السياستين التوسعية والعنصرية للحكومة على جانبي «الخط الأخضر»، على طريق تجسيد مشروع قيام «إسرائيل الكبرى» وشطب حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحصره لصالح «اليهود».

وعلى الرغم من أن نتنياهو ينفذ بهذه الإجراءات مشروعه السياسي الإستعماري التوسعي، إلا أنه في الوقت نفسه يستجلب تأييد المزيد من أوساط المستوطنين ومن مؤيدي الأحزاب اليمينية المتطرفة. ومع أنه يعبّر دائما عن حرصه على استمرار الائتلاف القائم في الحكومة التي ستتشكل ما بعد الإنتخابات، إلا أنه يحرص أكثر على أن تتزايد قوة الليكود على رأس التحالف، في الوقت الذي يسعى لأن يكون معسكر اليمين في المقدمة ويحصل على الأغلبية كي يجدد ترشيح نتنياهو على رأس الحكومة الجديدة ■

(١)

نحو الإنتخابات المبكرة

■ منذ بداية العام ٢٠١٨ جهد نتنياهو لإطالة عمر إئتلافه الحكومي حتى نهاية ولايته خريف العام ٢٠١٩، وشكلت ملفات داخلية كثيرة ألغاما هددت إستقرار الحكومة واستمرارها وخاصة موضوع «قانون التجنيد»، الذي إنقسمت مواقف أحزاب الائتلاف بشأنه. ومن موقع معرفته بأن التصويت عليه بصيغته الجديدة في الكنيست سيقاطع

ما بين مواقف أحزاب في الحكومة مع مواقف أحزاب في المعارضة، عقد صفقة مع الأحزاب الحريدية لتأجيل بحث هذا الملف مقابل إمتيازات أغضبت شركاء آخرين في الحكومة من بينهم ليبرمان.

لكن بنيامين نتياهو وجد نفسه آخر المطاف أمام إستحقاقات إنتخابات مبكرة للكنيست، وتقف في خلفية الإعلان عن هذه الإنتخابات المبكرة، عدة أحداث متزامنة، أولها إعلان وزير الحرب الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨ عن إستقالته من الحكومة وإنسحاب حزبه، «إسرائيل بيتنا»، (٦ مقاعد) من الائتلاف، مما خفض عدد أعضاء الائتلاف إلى ٦١ مقعداً من أصل ١٢٠. من جانب آخر، فشل نتنياهو في تمرير «قانون التجنيد»، بعد أن أعلن حزب «هناك مستقبل» بقيادة يئير لبيد عن عدم نيته التصويت لصالح القانون، وترافق ذلك مع تهديد الأحزاب الدينية بإسقاط الحكومة. والعامل الثالث هو تخوف نتنياهو من إقتراب موعد الإعلان عن تقديم لوائح إتهام بحقه في أربعة ملفات فساد.

وهكذا، إتفق قادة أحزاب الائتلاف الحكومي يوم ٢٠١٨/١٢/٢٤ على حل الكنيست، وتم تحديد موعد إجراء الإنتخابات المبكرة في ٢٠١٩/٤/٩، بعد أن إجتمعت هيئة الكنيست واتخذت قرار حل نفسها (٢٠١٨/١٢/٢٦)، بعد أن كان من المفترض أن تستحق الإنتخابات الدورية في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٩ ■

(٢)

خارطة المنافسة

■ تقدمت ٤٧ قائمة بطلبات المشاركة في الإنتخابات إنسحب ٧ منها. من بين القوائم الرئيسية ٧ قوائم خاضت الإنتخابات السابقة، بتركيبتها وأسمائها الحالية، وهي:

• «الليكود» – «العمل» – «شاس» – «يهدوت هتوراة» – «إسرائيل بيتنا» – «ميرتس» – «كلنا»، ومعها عدد من القوائم تشكلت في الطريق إلى الإنتخابات، وضمّت أحزاباً وكتلاً قديمة تحالفت مع أحزاب جديدة أو قوائم تفككت إلى قوائم أصغر (القائمة المشتركة). وأبرز القوائم «الجديدة»:

• «كاحول – لافان» (أزرق – أبيض)، وتشكلت من تحالف كل من الحزب الجديد

لرئيس الأركان السابق، بيني غانتس «حصانة (مناعة) إسرائيل»، وحزب «هناك مستقبل» برئاسة يئير لبيد، وانضم إليهما رئيسا الأركان السابقين، موشيه يعالون، رئيس حزب «تيلم» (الحركة من أجل دولة إسرائيل)، وغابي إشكنازي، الذي كان عراب التحالف بين غانتس ولبيد.

• وخاضت الأحزاب العربية الإنتخابات بقائمتين منفصلتين: «الجبهة الديمقراطية – العربية للتغيير» من جهة، و«العربية الموحدة – التجمع الوطني» من جهة أخرى، بعد فشل مفاوضات الساعة الأخيرة لإعادة توحيد القائمة المشتركة بمركباتها الأربعة (التجمع الوطني الديمقراطي، الحركة الإسلامية، الجبهة الديمقراطية، والحركة العربية للتغيير).

• «إتحاد أحزاب اليمين»، ونشأت القائمة من تحالف حركة «عوتسما يهوديت» (القوة اليهودية) التي أسسها عضوا الكنيست ميخائيل بن آري وأرييه إلداد (٢٠١٢)، وهي إمتداد لحركة «كاخ» العنصرية التي أسسها الحاخام كاهانا، ويضم التحالف إلى جانب «القوة اليهودية» كلاً من «الإتحاد القومي» و«البيت اليهودي». وتم تشكيل هذا التحالف بدفع من نتنياهو من أجل تحسين فرص فوز معسكر اليمين بأغلبية مقاعد الكنيست، وبالتالي تعزيز فرصه في تشكيل الحكومة القادمة.

• حزب «اليمين الجديد»، وتشكل من إنشقاق وزير التعليم نفتالي بينيت، ووزيرة القضاء آييلت شاكيد، عن حزب «البيت اليهودي» (٢٠١٨/١٢/٢٩).

• حزب «غيشر»، وأسسته عضو الكنيست أورلي ليفي أبوكسيس التي إنشقت عن حزب «إسرائيل بيتنا».

• حزب «زهوت» (هوية)، وأسسه اليميني المتطرف موشيه فيغلين، وهو من غلاة العنصريين.

• فيما غاب عن الإنتخابات حزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، التي أعلنت إنسحابها من العمل السياسي، وكانت «الحركة» جزءاً من «المعسكر الصهيوني» في الإنتخابات السابقة بالتحالف مع حزب العمل ■

(٣)

النتائج الرسمية

■ أعلنت اللجنة المركزية للإنتخابات الإسرائيلية (٤/١٦)، النتائج الرسمية لانتخابات الكنيست الحادية والعشرين، وجاءت على النحو الأتي:

حزب الليكود: ٣٥ مقعدًا – «كاحول – لافان»: ٣٥ مقعداً – «شاس»: ٨ مقاعد – يهدوت هتوراة: ٨ مقاعد – «الجبهة والتغيير»: ٦ مقاعد – «إسرائيل بيتنا»: ٥ مقاعد – إتحاد أحزاب اليمين: ٥ مقاعد – «كلنا»: ٤ مقاعد – «ميرتس»: ٤ مقاعد – «الموحدة والتجمع»: ٤ مقاعد.

■ وبحسب النتائج، فإن معسكر اليمين والأحزاب الحريدية حصل على ٦٥ مقعدا، وهو أكثر من نصف مقاعد الكنيست، فيما حصل معسكر أحزاب «الوسط – يسار» بالإضافة إلى الأحزاب العربية، على ٥٥ مقعدًا، ما سيزكي الليكود، برئاسة بنيامين نتنياهو، الحصول على تكليف رئيس الدولة بتشكيل الحكومة المقبلة.

وبحسب البيان الصادر عن لجنة الإنتخابات المركزية للكنيست الحادية والعشرين، فإن عدد أصحاب حق الإقتراع في الكنيست الـ٢١ بلغ ٦,٣٣٥,٣٨٧، وبلغ عدد الذين مارسوا حق الاقتراع ٤,٣٣٥,٣٢٠، فيما وصل عدد الأصوات اللاغية أو المغلفات الفارغة إلى ٣٠,٧٥٦ صوتاً، والأصوات الصحيحة إلى ٤,٣٠٤,٥٦٤ صوتاً. وبذلك يكون «ثمن» المقعد في الكنيست يساوي (٣٥,٨٧١) صوتاً إنتخابياً (جراء قسمة عدد الأصوات الصحيحة على عدد مقاعد الكنيست). وبما أن نسبة الحسم المقرة هي ٣,٢٥٪ فهذا يعني أنه يتعين على القائمة التي ستدخل الكنيست أن تحصل على (١٣٩,٨٩٨) صوتاً على الأقل، وهذا الرقم يوفر لها ٤ مقاعد، وهو الحد الأدنى لتمثيل القوائم الإنتخابية في الكنيست، ويحصل هذا الأمر للمرة الأولى في تاريخ الإنتخابات الإسرائيلية، والسبب هو إرتفاع نسبة الحسم، والزيادة الواقعة على عدد الناخبين، وبالتالي على عدد الأصوات الصحيحة.

يذكر أنه في الإنتخابات التي جرت العام ١٩٤٩، كانت نسبة الحسم ٠,٨٣٪. وبعد الإنتخابات بادرت الكنيست الأولى إلى رفعها إلى ١٪. وفي مطلع سنوات الخمسينيات حاول دافيد بن غوريون رفعها إلى ١٠٪، إلا أنه لم يتمكن.

وأتاحت نسبة الحسم المنخفضة التمثيل بمقعد واحد فقط في الكنيست لقوائم كثيرة. ومنذ العام ١٩٤٩ رفعت نسبة الحسم ٤ مرات. ففي مطلع سنوات التسعينيات تم رفعها إلى ١,٥٪ لمنع تشكيل كتلة مؤلفة من عضو كنيست واحد. وفي إنتخابات ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ و٢٠١٣ كانت نسبة الحسم ٢٪، ومنذ العام ٢٠١٥ رفعت إلى ٣,٢٥٪ ■

النتائج النهائية

الحزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد البرلمانية
١- الليكود	١,١٣٨,٧٧٢	٣٥
٢- كاحول- لافان (أزرق- أبيض)	١,١٢٣,٩٢٩	٣٥
٣- شاس	٢٥٧,٨٦٩	٨
٤- يهدوت هتوراة	٢٤٨,٤٩٠	٨
٥- العمل	١٩١,٣٢٣	٦
٦- الجبهة والتغيير	١٩٣,٢٦٧	٦
٧- إسرائيل بيتنا	١٧٢,٩٣٣	٥
٨- إتحاد أحزاب اليمين	١٥٩,٣٠٣	٥
٩- كلنا (أو كولانو)	١٥٢,٥٦٨	٤
١٠- ميرتس	١٥٦,٢١٧	٤
١١- تحالف الموحدة والتجمع	١٤٣,٨٤٤	٤
المجموع		١٢٠

(٤)

تصاعد قوة الحريديين

■ حصل كل من الحزبين الحريديين «شاس» و«يهدوت هتوراة» على ٨ مقاعد. وأظهرت دراسة إسرائيلية أعدها البروفيسور دان بن دافيد، من مؤسسة «شوريش للأبحاث الإقتصادية الإجتماعية»، أن نسبة التصويت بين الحريديين وصلت إلى ٨٠٪، وأن عدد الأصوات التي حصل الحزبان عليها تساوي ١٠٠٪ من مجمل الحريديين في سن ١٨ عاماً فما فوق. وهذا يعني أن ناخبين ليسوا حريديين صوتوا للأحزاب الحريدية.

وأشار بن دافيد في دراسته إلى أن عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الحريدية إرتفع ثلاث مرات منذ سبعينيات القرن الماضي. ففي العام ١٩٧٣ حصلوا على ٣,٧٪ من الأصوات، بينما هذه النسبة وصلت إلى ١١,٧٪ في الإنتخابات الأخيرة. ومنذ ٤٢ عاما، شاركت الأحزاب الحريدية في الحكومات المتعاقبة طوال ٣٩ عاماً، أي أنها بقيت ثلاث سنوات فقط خارج الحكومة.

■ من بين مفاجآت الإنتخابات عدم عبور حزب «اليمين الجديد» نسبة الحسم، وبقاؤه خارج الحلبة السياسية. وكانت الإستطلاعات توقعت حصول هذا الحزب على أكثر من عشر مقاعد، بعد إنشقاق مؤسسيه، وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، ووزيرة العدل آيليت شاكيد، عن كتلة «البيت اليهودي»، قبل أربعة أشهر من الإنتخابات. وبعد ذلك تراجعت شعبية هذا الحزب، لكن جميع الإستطلاعات تقريبا لم تتوقع عدم تجاوزه نسبة الحسم.

وحاول بينيت جاهداً البحث عن أصوات «ضائعة» أو «مسروقة»، في الأيام القليلة التي تلت يوم الإنتخابات، كما أمِل بأن أصوات المغلفات المزدوجة، وغالبيتها أصوات الجنود، ستدخل الحزب إلى الكنيست، لكن النتيجة النهائية كانت حاسمة، بعدما تبيّن أن الحزب لم يصل إلى نسبة الحسم، ويفصله عنها قرابة ٠,٠٣٪ من الأصوات فقط، وهي عبارة عن ١,٤٥٤ صوتاً.

وفيما تُمثل كتلة «البيت اليهودي» جمهور المستوطنين من تياري «الصهيونية

الدينية» و«الحريديين القوميين»، فإن «اليمين الجديد» بدا أنه يسعى للحصول على أصوات «اليمين العلماني» وقسم من «الصهيونية الدينية»، إذ إعتبر أن إنشقاق بينيت وشاكيد، في حينه، يعبر عن صراع وتحولات داخلية في أوساط «الصهيونية الدينية»■

(٥)

حصاد الأحزاب الصهيونية من الأصوات العربية

■ أظهرت النتائج حصول الأحزاب الصهيونية على ١٢٣ ألف صوت تقريبا في البلدات العربية، أي ما يوازي نسبة ٢٩,٧٪ من مجموعة الأصوات العربية الصحيحة، ولا تشمل هذه المدن المختلطة يافا واللد والرملة وعكا وحيفا وترشيحا ونتسيرت عيليت (تصل النسبة إلى ٣٣٪ مع إحتساب هذه المناطق)، فيما حصلت «الجبهة الديمقراطية – العربية للتغيير» على ١٨٢ ألف صوت، وتحالف «العربية الموحدة – التجمع الوطني» على ١٣٨ ألف صوت.

وأشارت المعطيات إلى أن حزب «ميرتس» حصل على ٣٥ ألف صوت في البلدات العربية (لا يشمل المدن المختلطة)، وحصل تحالف «كاحول – لافان» على ٣٤ ألف صوت، كما حصل «كلنا» على ٩ آلاف و١٤٣ صوتاً، وحصل «إسرائيل بيتنا» على ٦ آلاف صوت، بينما حصل حزب العمل على ٥,٥٠٠ صوت. وحصل حزب الليكود على ١٠ آلاف صوت، وحزب «شاس» الحريدي على ٨,٦٠٠ صوت، و«اليمين الجديد» على ٩١٦ صوتاً، وإتحاد «أحزاب اليمين» على ١,١١٠ أصوات، و٨٧٨ صوتاً لـ«يهدوت هتوراة».

وفي البلدات العربية في النقب، حصل تحالف الموحدة والتجمع على ٦٦,٩٪ من الأصوات ما يعادل ٢٩ ألفا و٣٧٥ صوتاً، في حين حصل تحالف الجبهة على ٨,٣٤٧ صوتاً، بينما حصلت الأحزاب الصهيونية على ٤,٦٤٥ صوتاً.

■ عبّرت لجنة متابعة قضايا الجماهير العربية (٢٠١٩/٤/١٣) عن قلقها من الزيادة الكبيرة في عدد الأصوات التي إتجهت للأحزاب الصهيونية، وقال رئيسها محمد بركة: «حصول الأحزاب الصهيونية على ٣٣٪ من أصوات العرب يشكل كارثة وفشلاً على الجميع يجب التصدي له بالعودة إلى أبناء شعبنا لاسترداد ثقته».

ويستدل من معطيات لجنة الإنتخابات المركزية أن نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية في البلدات العربية تسجل إرتفاعاً لافتاً، حيث وصلت في إنتخابات عام ٢٠٠٣ إلى ١٧٪، وعام ٢٠٠٦ وصلت إلى ٢٦,٢٪، وفي إنتخابات عام ٢٠٠٩ وصلت نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية إلى ١٦,١٪، في حين وصلت عام ٢٠١٣ إلى ١٧,٨٪ ■

(٦)

نسب التصويت في البلدات العربية

■ نسبة التصويت في البلدات العربية وصلت إلى ٥٢٪. ورصدت النسخة الإنجليزية لصحيفة «هآرتس» (٤/١٠) نسب تصويت العرب، منذ إنتخابات ١٩٩٩ التي صوتوا فيها بنسبة ٧٥٪ (الإنتخابات التي فاز فيها إيهود براك برئاسة الحكومة الإسرائيليّة، وشملت إنتخابات لقوائم عضوية الكنيست وإنتخابات مباشرة لرئيس الحكومة)، لتنخفض تلك النسبة في إنتخابات العام ٢٠٠١، التي إقتصرت على رئاسة الحكومة الإسرائيليّة إلى ١٨٪ (الإنتخابات التي عاقب فيها العرب إيهود براك على خلفية أحداث هبّة القدس والأقصى في مطلع الإنتفاضة الثانية التي سقط فيها ١٣ شهيداً من أبناء الـ ٤٨)، ووصلت النسبة في إنتخابات ٢٠٠٣ إلى ٦٥٪، ثم إنخفضت في إنتخابات ٢٠٠٥ إلى ٥٦٪، وهبطت في إنتخابات ٢٠٠٩ إلى ٥٣,٤٪، وفي إنتخابات ٢٠١٣ وصلت إلى ٥٤٪، ثم إرتفعت في إنتخابات ٢٠١٥ بفعل تشكيل القائمة المشتركة إلى ٦٣٪، لتنحدر في الإنتخابات الأخيرة ٢٠١٩ إلى ٥٢٪ ■

(٧)

غلبة الصراعات الداخلية

■ عشية الإنتخابات، أشار الكاتب والباحث الفلسطيني أنطوان شلحت إلى غياب «موضوع العملية السياسية وإحتمالات التوصل إلى إتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين» عن المعركة الإنتخابية. ورأوا في ذلك «إستمراراً للمعارك الإنتخابية السابقة، على الأقل منذ عام ٢٠٠١». كما لاحظ «تراجع أهمية البرنامج السياسي الحزبي، إلى درجة أن حزب الليكود الذي كان الحزب الأكبر في إنتخابات ٢٠١٣

لم يطرح برنامجاً سياسياً في إنتخابات ذلك العام، ولا في التي تلتها». وقد فسر ذلك بالقول على لسان خبراء «لم يعد البرنامج السياسي أمراً مهماً، وبات الناس يلتفتون أكثر إلى وسائل الإعلام وشبكات التواصل الإجتماعي، والرسائل فيها متنوعة جداً، ناهيك عن أن الناس معتادة أيضاً على تلقي معلومات بوجبات صغيرة. وفي الوقت عينه، تؤدي تصريحات السياسيين طوال فترة الحملة الإنتخابية دوراً أكثر وقعاً من البرنامج السياسي».

■ ولفت شلحت الإنتباه إلى أن «الصراعات الداخلية في الحلبة السياسية الإسرائيلية ليست بين اليسار الصهيوني واليمين، بل بين العلمانيين واليهود الحريديم المُتشدّدين دينياً. وهذا الصراع هو الأهم داخل المجتمع الإسرائيلي، وتأثيره أكبر من الصراع لإنهاء الإحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧» (موقع عرب ٤٨ – ٢٠١٩/٤/٨).

من ناحيته، قرأ المحلل السياسي الإسرائيلي زئيف شتيرنهل، نتائج الإنتخابات من زاوية تفسير تراجع وإضمحلال «اليسار والوسط» بحسب ما دلت عليه النتائج. ويعزو ذلك إلى غياب برنامج بديل عن خطاب اليمين من على أجندة مكونات هذا «اليسار»، فيقول شتيرنهل: «من ليس لديه حل آخر غير حل اليمين لمستقبل مجتمعنا، فلا ينبغي أن يتوقع من الحكم ان يسقط في يديه كثمرة ناضجة». ويوضح: «من لا يريد أن يصرخ بأن القومية المتطرفة السامة، العنصرية والكراهية للعرب هي خطر وجودي على المجتمع الإسرائيلي لن يشكل أبداً بديلا حقيقياً لليمين». ويخلص المحلل السياسي شتيرنهل إلى القول «أزرق – أبيض يسير في طريق مشابه: فهو بمثابة ليكود بـ أكثر لطافة وثقافة، ولكنه متمسك في كل مواضيع الأمن دون كلمة عن السلام، وبالتالي مثلما تدحرج حزب العمل على إمتداد نصف قرن مع توقفات قصيرة، من هزيمة إلى هزيمة، فإن الأرزق – أبيض ومعه المجتمع الإسرائيلي كله لا يطل معه مستقبل وردي» (هآرتس ٢٠١٩/٤/١٩) ■

أيار (مايو) ٢٠١٩

سبعون عاماً من عمر الكنيست الإسرائيلي[١]

■ جرت أول إنتخابات للكنيست الإسرائيلي في ٢٠ كانون الثاني(يناير) ١٩٤٩. ومع إنتخابات الكنيست الواحد والعشرين التي جرت في التاسع من نيسان(أبريل) الجاري، يكون إكتمل ما يقارب ثلاثة أرباع القرن على الإنتخابات المتعاقبة للكنيست، والتي تعكس المسار العام للحياة السياسية الإسرائيلية.

مع تأسيس دولة إسرائيل في الرابع عشر من أيار(مايو) ١٩٤٨، إنبثقت التيارات السياسية وفقاً للتوزيع الذي كانت عليه في «اليشوف» (التجمع اليهودي في فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨). كان هناك **أولاً الإتجاه الصهيوني العمالي:** ١- حزب «الماباي» (حزب عمال أرض إسرائيل)؛ ٢- «حزب المابام» (العمال الموحد)، الذي كان عند تأسيسه عام ١٩٤٨ حصيلة إندماج حركات ثلاث هي: «هاشومير هاتسعير» (الحارس الفتى)، وأحدوت هعفودا (حركة العمل الموحد) المنشقة عن «الماباي»، قبل إنشقاقها عن «المابام» عام ١٩٥٤، واليساريون في حركة «بوعالي تسيون» (عمال صهيون).

■ عام ١٩٣٥، أصبح زعيم «الماباي» دافيد بن غوريون، رئيساً للوكالة اليهودية، وهي الذراع التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية. وكان لهذا الإتجاه ذراع عسكرية هي «الهاغانا»، وإتحاد عمالي هو «الهستدروت». وكان **الإتجاه السياسي الرئيس الثاني** في دولة إسرائيل الناشئة **هو الإتجاه اليميني القومي**، الذي شكل إستمراراً لانشقاق دافيد جابوتنسكي عن المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٣٥ وتأسيسه **الإتجاه التنقيحي** (Revisionist) في الحركة الصهيونية، والذي رفض تقارب بن غوريون مع البريطانيين واعتماد الأخير على «الرياح الدولية» لتسيير شراع سفينة «الدولة الموعودة»، حيث فضل جابوتنسكي، ثم من خلفه في رئاسة منظمة «الإرغون»، أي مناحيم بيغن، ومعهما «ليحي»، أي أبراهام شتيرن ثم إسحق شامير، العمل العسكري ضد البريطانيين لتحقيق الهدف. كما كانوا على خلاف مع بن غوريون منذ قبوله عام

(١) **بقلم محمد سيد رصاص، عن جريدة «الحياة» اللندنية - تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٣.**

١٩٢٢ بـ«الكتاب الأبيض» البريطاني الذي فصل شرق الأردن (٩٠ ألف كم٢) عن فلسطين (٢٧ الف كم٢).

• قبل إنتخابات الكنيست الأولى عام ١٩٤٨، إتحد «التنقيحيون» (أو «التحريفيون» في بعض الترجمات) وشكلوا حزب «حيروت» (الحرية) بزعامة مناحيم بيغن.

■ أتى **الإتجاه الثالث** في الحياة الإسرائيلية من الوسط في ١٩٣٥ نتيجة الصراع بين بن غوريون وجابوتنسكي، وكان **هذا الإتجاه ذو المنحى الليبرالي**، بعيداً من العماليين اليساريين الصهيونيين، ومن اليمين الصهيوني الذي كان معجباً بالفاشية الإيطالية، وسمي أفراده بـ **«الصهيونيين العموميين»** وسيطروا على جباية المال في الحركة الصهيونية، وكانت له إمتدادات إجتماعية بين الصناعيين ورجال الأعمال وبين المثقفين الليبراليين.

■ أما **الإتجاه السياسي الرابع**، فضم **الأحزاب الدينية** وهي «حزب مزراحي» الذي تبنى المزج بين الصهيونية والأرثوذكسية الدينية اليهودية، ثم حزب «أغودات إسرائيل» الذي يرفض الصهيونية، ولكنه قبل فكرة الدولة اليهودية منذ ١٩٣٧ من دون أن يتبنى الصهيونية، وهو يشارك في إنتخابات الكنيست من دون أن يشارك في الحكومة، ويهدف من خلال دعم الائتلاف الحكومي في الكنيست إلى تمرير مشاريع الأرثوذكسية الدينية في الحياة الإسرائيلية العامة وإلى منع علمنة الدولة .

إستمرت سيطرة العماليين على الحكومة الإسرائيلية بأغلبية حكومية متحالفين مع الأحزاب الدينية حتى عام ١٩٧٧ عندما فاز حزب «الليكود».

■ إتحد «الماباي» بزعامة ليفي إشكول و«أحدوت هعفودا» بزعامة ييغال آلون وإسرائيل غاليلي إنتخابياً في قائمة واحدة عام ١٩٦٥ وشكلا «هامعراخ» (التجمع العمالي)، فيما إنشق أنصار بن غوريون، الذي رأى نفسه مضطراً إلى الإستقالة من رئاسة الحكومة في ١٩٦٣ نتيجة تأثيرات «فضيحة لافون»، ليشكلوا حزب «رافي» (قائمة عمال إسرائيل) وكان معه موشيه دايان وشيمون بيريز، قبل أن يندمج «رافي» في ١٩٦٨ مع «هامعراخ» ويشكلوا حزب «العمل».

وكانت مقاعد «حيروت» في الكنيست بين ١٩٤٩ و١٩٦١ تتراوح بين ثمانية

وتسعة عشر مقعداً، فيما كانت مقاعد «العموميين»، ومعهم الجناح الآخر منهم المسمى «التقدميون» تتراوح بيم الأعوام ١٩٤٩ و١٩٥٩ بين ١٢ و٢٤ مقعداً. وعندما إندمج الجناحان في حزب «الأحرار الليبراليون» نال الحزب الجديد ١٧ مقعداً في كنيست ١٩٦١. وكانت مقاعد الأحزاب الدينية بين ١٩٤٩ و١٩٦٩ تتراوح بين ١٥ و١٨ مقعداً .

■ شكل إئتلاف «الأحرار» مع «حيروت» عام ١٩٦٥، وتشكيل كتلة «جاحال» ثم «الليكود» عام ١٩٧٣ دلالة على إتجاه الوسط الإسرائيلي، وخاصة الليبراليين، في إتجاه اليمين. وهنا يلاحظ أن كل أحزاب الوسط تلاشت بعد قيامها سريعاً، ومنها «الحركة الديمقراطية للتغيير» (داش) بزعامة ييغال يادين التي فازت بخمسة عشر مقعداً عام ١٩٧٧، و«حركة شينوي» (التغيير) بزعامة أمنون روبنشتاين وتومي لبيد، وحزب «الوسط» بزعامة إسحق مردخاي في التسعينات عندما برزت ظواهر جديدة منها نشوء تيار اليسار العلماني الذي مثلته حركة «ميريتس» الناتجة عن إندماج «المابام» مع حركات علمانية معادية لمحاولة هيمنة المتدينين (الحريديم) على الجوانب الإجتماعية والتشريعية.

وفي الفترة ذاتها، برزت أيضاً ظاهرة الأحزاب الفئوية للمهاجرين الروس مثل حزب أفيغدور ليبرمان «إسرئيل بيتنا» والذي أصبح لاحقاً من أعمدة اليمين القومي الذي إزدادت قوته منذ التسعينات مع دعم مستمر من أحزاب الروس ومن «الحزب الديني القومي» (المفدال) الذي ورث «مزراحي» عام ١٩٥٦. وتشكل بتأثير ذلك إندماج مؤقت لليبرمان مع «الليكود» ليعود بعدها إلى العمل المنفصل بتأثيرات متعددة. نشأ حزب «البيت اليهودي» الذي فاز في إنتخابات عام ٢٠١٣ باثني عشر مقعداً ليكون مؤشراً على بداية التلاقي بين اليمين القومي واليمين الديني لتشكيل «الصهيونية الدينية» .

■ في إنتخابات الكنيست الـ ٢١ (٢٠١٩/٤/٩)، فازت الأحزاب الدينية، أي «شاس» وهو حزب فئوي منذ الثمانينات يمثل المتدينين الشرقيين و«يهدوت هتوراة» الذي يمثل المتدينين الأصوليين من أصول غربية، بخمسة عشر مقعداً. كما فاز في الإنتخابات الأخيرة اليمين القومي، أي «الليكود» وإتحاد أحزاب اليمين (وهو تحالف ثلاثي يضم: البيت اليهودي + الإتحاد الوطني + عوتسما يهوديت أي القوة اليهودية)،

و«إسرائيل بيتنا» بـ ٤٦ مقعداً، وكتلة اليمين القومي مع الأحزاب الدينية، زائد حزب «كولانو» (كلنا معاً) بزعامة موشيه كحلون المنشق عن «الليكود» والتي تشكل الآن ٦٥ مقعداً من مقاعد الكنيست الـ١٢٠.

■ هنا، يلاحظ أن اليمين فاز في كل الإنتخابات التي جرت منذ عام ٢٠٠١ وأن حزب «العمل» في تلاشي، علماً أنه (العمل)، وعلى رغم خسارته إنتخابات ١٩٧٧ و١٩٨١، عاد وتعادل مع «الليكود» في ١٩٨٤، ثم فاز في إنتخابات الأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٩. وبالتالي، يعيش «العمل» حالة موت سريري منذ ٢٠ عاماً، علماً أن حركة «ميريتس» ليست في حالة أفضل.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن حركة «كاحول لافان» (أزرق وأبيض) إحتلت المركز الثاني بعد «الليكود» في الإنتخابات الأخيرة، ونالت ٣٥ مقعداً متخلفة بمقعد واحد عنه (الليكود). الحركة المذكورة تأسست في شباط (فبراير) ٢٠١٩، ويتزعمها ثلاثة رؤساء أركان سابقين للجيش الإسرائيلي هم: بيني غانتس وموشيه يعلون وغابي إشكنازي، ومعهم زعيم حركة «يش عتيد» (هناك مستقبل) يائير لابيد، التي برزت في إنتخابات ٢٠١٣ إثر نيلها تسعة عشر مقعداً، وتراجعت إلى ١١ مقعداً في إنتخابات ٢٠١٥. وتفادى لابيد التلاشي، وهو المصير المتوقع لأحزاب الوسط، من خلال التحالف مع جنرالات من إتجاه يميني، إنما معارضون لنتنياهو في سياساته الإجتماعية وفساده ويشككون في قدرته على إدارة القضايا الأمنية ■

٢٣ نيسان (إبريل) ٢٠١٩

مواقف..

- من أجل إسقاط «صفقة القرن»
- لن تفلح سياسة الحصار المالي
- في الذكرى الـ ٧١ للنكبة
- عاش الأول من أيار، عيد العمال العالمي

من أجل إسقاط «صفقة القرن» وإنهاء الإنقسام، ومقاومة التطبيع[1]

[..]

(١)

١٠ موضوعات

١- تميّز العام ٢٠١٨ بتعرض الشعب الفلسطيني لحرب سياسية دموية على يد التحالف الأميركي – الإسرائيلي، تحت سقف «صفقة ترامب» («صفقة العصر») وخطواتها التنفيذية، ومشروع الإستعمار الإستيطاني لحكومة اليمين واليمين المتطرف، برئاسة نتنياهو، في فرض الوقائع الميدانية. وفي هذا الإطار مازالت القيادة الرسمية والسلطة الفلسطينية ببقايا إتفاق أوسلو، والتزامها إستحقاقاته، من جانب واحد، سهّل على التحالف الأميركي – الإسرائيلي تحقيق خطواته العدوانية، وألحق بالمصلحة الوطنية الفلسطينية أضراراً وخسائر فادحة.

لقد فوّتت القيادة الرسمية على شعبنا فرصة البناء على وحدة موقفه وقواه كافة، في رفض المشروع الأميركي– الإسرائيلي، حين عطّلت تنفيذ قرارات الإجماع والتوافق الوطني، في المجلس المركزي الفلسطيني (٢٠١٥/٣/٥+٢٠١٨/١/١٥) والمجلس الوطني (٢٠١٨/٤/٣٠) ولجأت إلى سياسة المناورة عبر إحالة القرارات إلى لجان الدراسة في حلقة مفرغة، إنتهت إلى الإنقلاب على هذه القرارات، وعلى الإجماع الوطني، بالعودة إلى بقايا أوسلو، عبر ما بات يسمى «رؤية الرئيس» التي أطلقت في خطابه أمام مجلس الأمن في ٢٠١٨/٢/٢٠.

وبناء عليه، يؤكد المكتب السياسي، مرة أخرى، أن حكومة دولة الإحتلال، تجاوزت

---

(١) البلاغ السياسي الصادر عن دورة المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين – أواسط كانون الثاني (يناير) ٢٠١٩.

إتفاق أوسلو، ولم يعد يلزمها بشيء، وأن الإلتزام به، مازال قائماً من جانب واحد، هو السلطة الفلسطينية، التي مازالت تلتزم التنسيق الأمني، وباقي الإستحقاقات السياسية والإقتصادية، وتعطل تنفيذ قرارات المجلسين المركزي والوطني.

إن المكتب السياسي يدعو القيادة الرسمية إلى الإلتزام بقرارات المجلسين المركزي والوطني التي نصَّت على طي صفحة إتفاق أوسلو، ووقف العمل بالتزاماته، والتحرر من قيوده، وتنفيذ قرارات إعادة تحديد العلاقة مع دولة الإحتلال، وإعادة الإعتبار للبرنامج الوطني، برنامج الإنتفاضة والمقاومة بأشكالها ونقل القضية الوطنية إلى المحافل الدولية في الأمم المتحدة من مجلس حقوق الإنسان، ومحكمة الجنايات الدولية، الخ..

٢- في الوقت نفسه، فإن الإنقسام، شكل عامل كبح وشد عكسي، في مجابهة المشروع الأميركي – الإسرائيلي؛ وعليه، فإن المكتب السياسي يُحمّل طرفي الإنقسام مسؤولية تعطيل الإتفاقات والتفاهمات التي تم التوصل إليها في العديد من الإجتماعات والحوارات الثنائية والوطنية، وآخرها تفاهمات فتح – حماس التي سطّرها بيان ٢٠١٧/١٠/١٢، والتي صادقت عليها القوى الوطنية في القاهرة في ٢٠١٧/١١/٢٢.

ويرى المكتب السياسي في هذا التعطيل، ما يؤكد أن التيار الإنقسامي، لدى الطرفين فتح وحماس، والذي بنى لنفسه وراكم الكثير من المصالح الخاصة، خلال سنوات الإنقسام، مازال هو صاحب النفوذ الأقوى، ما أدى إلى الإقدام على خطوات عملية تؤدي إلى مفاقمة الأزمة الوطنية، ومن بين هذه الخطوات تداعيات ما يسمى «تفاهمات التهدئة» في غزة وقرار حل المجلس التشريعي، التي من شأنها أن تعقد عملية إنهاء الإنقسام، بحيث بات «المطبخ السياسي» يدعو علناً لعزل حماس، وإبعادها عن الخارطة السياسية الفلسطينية؛ وباتت حركة حماس، في المقابل، تعمل على تمكين أوضاع سلطتها ونفوذها في القطاع، في ظل رهانات، من الجانبين، على تطورات محلية وإقليمية، يرى كل منهما أنها سوف تصب في مشروعه السياسي الخاص، وعلى حساب المشروع الوطني الفلسطيني: إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية، واستنهاض المقاومة الشعبية والإنتفاضة في مواجهة الإحتلال والإستيطان والحصار.

٣- من جانب آخر، يلاحظ المكتب السياسي بكل إعتزاز أن العام ٢٠١٨ شهد نهوضاً ملحوظاً للحركة الجماهيرية الشعبية في كافة المناطق الفلسطينية في الـ٤٨

والـ٦٧، كما في الشتات، في مواجهة «قانون القومية» العنصري، وتغّول الإستيطان في القدس المحتلة وفي الضفة الفلسطينية؛ كما وفي مواجهة قوات الإحتلال، والمستوطنين، ومواجهة حصار قطاع غزة، ورفض التطاول على الحقوق الوطنية الفلسطينية. كذلك تجلى هذا النهوض في الحراك الجماهيري ضد مشروع قانون الضمان الإجتماعي، وتراجع خدمات وكالة الغوث، وغيرها من القضايا والملفات الإجتماعية والحياتية.

لقد قدمت الحركة الشعبية خلال العام ٢٠١٨ تضحيات كبرى، من بينها سقوط ٣١٣ شهيداً (٢٧١ في غزة و٤٢ في الضفة الفلسطينية والقدس) واعتقال أكثر من ٦٥٠٠ مواطن، وسقوط أكثر من ٢٦٠٠٠ جريح، ما يؤشر بوضوح، ودون أي تردد، أن المناطق الفلسطينية المحتلة تشهد مقاومة شعبية، تتنقل في أرجاء القدس والضفة والقطاع، وتأخذ أشكالاً مختلفة، موجة تلو الأخرى، وفي ظل غياب الإطار القيادي الموحد، وغياب السياسات الرسمية، التي من شأنها أن توفر لهذه المقاومة وحراكها الشعبي، الغطاء السياسي، وأن تسهم في بلورة أطرها وآليات نشاطها، وأن يبنى على نضالاتها خطوات ومواقف، سياسية عملية، تدفع بالقضية الوطنية إلى الأمام، وتحقق لشعبنا المكاسب السياسية الضرورية، على طريق تحقيق أهدافه في دحر الإحتلال، والتخلص من الإستيطان، والفوز بالحقوق الوطنية المشروعة في الحرية والسيادة والإستقلال وحق العودة.

٤- إن المكتب السياسي يعيد التأكيد على أن الحركة الجماهيرية تتمتع بالجهوزية لإطلاق مقاومة شعبية، تتحول إلى إنتفاضة شاملة، على طريق العصيان الوطني ضد الإحتلال. إن الحركة الشعبية خطت خطوات مهمة في تطوير نضالها، كما قطعت خطوات على طريق مغادرة حالة اللايقين بجدية القيادة والقوى السياسية في تبني مشروعاً وطنياً للمواجهة الشاملة. غير أنه – في الوقت نفسه – لا بد من ملاحظة أن ثمة أمور مازالت تعيق إستنهاض كل عناصر القوة في الحالة الشعبية، وإطلاق مقاومة شعبية شاملة، ومن أهمها:

أ) سياسة المراوغة والمراوحة في المكان، التي تتبعها القيادة الرسمية، وتمسكها ببقايا أوسلو، ورهانها على استئناف المفاوضات الثنائية تحت سقفه، وتعطيلها قرارات الإجماع والتوافق الوطني في المجلسين المركزي والوطني، في إعادة تحديد العلاقة مع دولة الإحتلال، سياسياً، وأمنياً، واقتصادياً.

ب) إن التنسيق الأمني مع سلطات الإحتلال الإسرائيلي، يشكل عائقاً كبيراً وخطيراً أمام إستنهاض كل عناصر القوة في الحركة الجماهيرية، خاصة وأنه ينظر إليه من صف عريض من الرأي العام نظرة تشكيك.

ت) حالة الإنقسام بين حركتي فتح وحماس، وإمعان الطرفين في تعطيل تفاهمات إنهاء الإنقسام، بل وذهابهما معاً، بعيداً، في تبادل الإتهامات والهبوط بالخطاب السياسي إلى أدنى مستوياته، مما أسهم في تشويه صورة الحالة الوطنية، وفقدان الثقة لدى شرائح إجتماعية وازنة، بمدى جدية الطرفين في توفير شروط خوض المجابهة مع الإحتلال والإستيطان حتى نهايتها المظفرة.

ث) حالة التردد لدى باقي الأطراف والقوى السياسية، وفي المقدمة منها تلك التي تعكس رأي وموقف أوسع الإتجاهات اليسارية والديمقراطية، وعدم تجاوزها طرفي الإنقسام، وتقديم البدائل الضرورية، لاستنهاض كل عناصر القوة في الحالة الجماهيرية؛ الأمر الذي يستدعي، إجراء مراجعة نقدية لدور هذه القوى، ومدى تقدمها نحو الموقع المبادر والمطلوب، ومدى قدرتها على تجاوز الطرفين في تقديم النموذج الجديد، في إطار البرنامج الوطني الملموس للشعب بكل مكوناته وتياراته، والبديل لاتفاق أوسلو ومشروعه، ولأية مشاريع أخرى تقوم على رهانات إقليمية فاشلة.

ج) إن المكتب السياسي، إذ يرحب بالإعلان عن تشكيل التجمع الديمقراطي الفلسطيني[1]، فإنه يدعو إلى توفير كل الشروط والعناصر الضرورية، التي من شأنها أن تمكن «التجمع» من القيام بأعباء الدور الذي أعلن عنه في بيانه، في الضفة الفلسطينية، كما في قطاع غزة، وبحيث يشكل عنصراً فاعلاً وملموساً في الحياة اليومية السياسية والنضالية الفلسطينية تضع حداً لحالة الإستقطاب الثنائي بين فتح وحماس، وتحصّن موقعه في صفوف الحركة الشعبية، تحت الشعارات التي رفعها: إسقاط صفقة العصر، إنهاء الإنقسام، ومقاومة التطبيع.

٥- توقف المكتب السياسي طويلاً أمام واقع المؤسسة الوطنية، والعلاقات الوطنية في الحالة الفلسطينية، وخلص إلى أن المجلس المركزي في دورة ٢٠١٨/١/١٥، وعطفاً على دورته في ٢٠١٥/٣/٥، وأن المجلس الوطني في دورته الـ ٢٣ (٢٠١٨/٤/٣٠)، نجحا في بلورة الرد الوطني على صفقة ترامب (صفقة العصر) وخاصة الإعتراف

---

(١) راجع الفصل بهذا العنوان في هذا الكتاب.

بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها. وكذلك في الرد على مشاريع الحكومة الإسرائيلية، في تغولها الإستيطاني والدموي ضد شعبنا وأرضنا.

كما خلص إلى أن قرارات الدورات المذكورة شكلت أساساً من أجل فاتحة لمرحلة سياسية جديدة، من شأنها أن تقلب صفحة أوسلو، وأن تعيد توحيد الحالة الوطنية، من بوابة تعزيز الوحدة الميدانية، وصولاً إلى إنهاء الإنقسام، وإعادة بناء المؤسسة الوطنية على أسس ديمقراطية، بالإنتخابات الشاملة بنظام التمثيل النسبي الكامل. غير أن السياسة الإنقلابية للقيادة الرسمية عطلت تنفيذ قرارات دورات المجلس المركزي والوطني، وأفرغتها من مضمونها، في إحالاتها الدائمة إلى لجان لدراسة آليات تطبيقها(!)، ثم إنقلبت عليها في خطاب ٢٠١٨/٢/٢٠ أمام مجلس الأمن، ما أبقى الحالة الفلسطينية أسيرة قيود إتفاق أوسلو ومن ضمنه بروتوكول باريس.

إن سياسة التفرد والإستفراد والعبث بالمؤسسة الوطنية وآليات عملها، أدت إلى تعطيل اللجنة التنفيذية، وتحويلها من قيادة يومية لشعبنا الفلسطيني، إلى مجرد هيئة إستشارية، وضعت على هامش الحياة السياسية. وفي هذا السياق تم تشكيل ما يسمى باللجنة الوطنية العليا، والتي هي واحدة من فبركات القيادة الرسمية، في خدمة سياسة التفرد والإستفراد، ومعالجة الشأن العام بالمراسيم الفردية، بديلاً للتوافقات الوطنية بآليات عمل ديمقراطية، والتي بات واضحاً أن القيادة الرسمية خرجت عنها نحو التفرد وإقصاء الآخرين.

وخلص المكتب السياسي إلى أن هذه السياسات، إنما هي تعبير عن أزمة سياسية تعيشها القيادة الرسمية، في ظل سياسات أوسلو الفاشلة. باتت القيادة الرسمية عاجزة عن الخروج منها؛ وتواجه في الوقت نفسه عروضاً أميريكية لا تجرؤ على التساوق معها حتى لا يفقدها ذلك موقعها القيادي والوطني، ويخرجها منه.

٦- إن المكتب السياسي يعيد التأكيد على أن البيروقراطية العليا، في السلطة، وفي م.ت.ف، إنتقلت في تحولاتها إلى شريحة إجتماعية ترتبط مصالحها في إدامة الوضع القائم، وعدم تغييره؛ لذلك تجد نفسها ممعنة في ممارسة سياسة الإنقلابات والهيمنة، بما في ذلك التسلط على الصندوق القومي الفلسطيني، وتحويله إلى أداة في محاولاتها فرض سياساتها على الآخرين، أو تصفية حساباتها مع القوى اليسارية والديمقراطية والوطنية الليبرالية المعارضة لسياسات أوسلو، ولسياسات المراوحة في المكان، وحرمانها من

حقوقها المالية، على غرار قرارها بشأن الجبهتين الديمقراطية والشعبية، محكومة بوهم، أن ضغوطها المالية قد ترغم الجبهتين على التراجع عن سياساتهما الوطنية، أو في الحد الأدنى تلجم دورهما وتضعفه.

إن المكتب السياسي، إذ يدين هذه السياسات الزبائنية، والفاسدة، إنما يجدد التأكيد على تمسك الجبهة الديمقراطية بسياساتها ومواقفها، وحرصها على موقعها داخل م.ت.ف الإئتلافية، ورفضها سياسات التفرد والإستفراد والإقصاء والإستئثار، كما ورفضها سياسات إفراغ المؤسسات الوطنية من مضمونها وتجريدها من صلاحياتها، أو تعطيل قراراتها.

إن رصيد الجبهة الأكبر سيبقى يتمثل في دورها في صفوف الحركة الشعبية، وصونها لمصالح شعبنا، كما رسمها البرنامج الوطني الفلسطيني الموحّد، وقرارات الإجماع والتوافقات في المؤسسة الوطنية. وأنها ستواصل النضال، جنباً إلى جنب، مع باقي القوى في صفوف الحركة الجماهيرية، لإنجاز الإصلاح الديمقراطي للمؤسسة الوطنية، من مدخل الإنتخابات الشاملة، بنظام التمثيل النسبي الكامل، ووضع حد لسياسة الهيمنة والتفرد والإستفراد.

وفي السياق نفسه يرى المكتب السياسي، أن الإنقسام أسهم، هو الآخر، في إفساد الحياة السياسية في الحالة الفلسطينية، وعزز الروح القبلية والعشائرية والزبائنية، والتملق والنفاق السياسي، وأفسح في المجال لاصطفافات فئوية، ألحقت الضرر بالحالة الوطنية، وأغرقتها في صراعات جانبية، وأفسحت في المجال للتدخلات الخارجية في الحالة الوطنية، وشوَّهت شعارات النضال الوطني، وحطَّت من قدر المناضلين، وأضعفت الحركة الشعبية، وزجت بها في مآزق وأنفاق مظلمة، في خدمة المصالح الطبقية والإجتماعية للفئات البيروقراطية المهيمنة، لدى طرفي الإنقسام.

٧- خلص المكتب السياسي إلى التأكيد على ضرورة إعتبار مجابهة الإنقسام وتداعياته، والعمل الدؤوب لإنهائه، مهمة أولى على جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية يجب أن تبذل في سبيلها كل الجهود، وأن تقدم لها المبادرات الكفيلة بإخراج الحالة الوطنية من عنق زجاجة الإنقسام، إلى رحاب الوحدة الداخلية، وعلى أسس سياسية توافقية واضحة المعالم والصيغ.

وفي الوقت نفسه حذّر المكتب السياسي من خطورة تحويل الإنقسام والمحاصصة والتقاسم إلى ذريعة لدى الطرفين، وكل من جهته، لتعطيل مهام تطوير أطر وآليات النهوض الجماهيري في مواجهة الإحتلال والإستيطان والحصار، وإغراق الحركة الجماهيرية في صراعات جانبية باهظة الكلفة.

٨- توقف المكتب السياسي مطولاً أمام قضية اللاجئين وحق العودة، وبشكل خاص أمام الأوضاع المالية لوكالة الغوث، في ظل قرارات إدارة ترامب فرض الحصار المالي عليها، وتجفيف مواردها، ونقل خدماتها إلى الدول المضيفة، واعادة تعريف اللاجيء، بما يؤدي الى شطب قضية اللاجئين من جدول أعمال المجتمع الدولي، وإسقاط حق العودة، وإغلاق ملف القضية وفق سيناريوهات بديلة.

وأشاد المكتب السياسي بالدور المتقدم لحركة اللاجئين، في التصدي لسياسات التطاول على حقوقهم السياسية والإجتماعية، وتمسكهم بها، ورفضهم التنازل عن أي منها تحت كل الظروف، كما أشاد بدور الجهات المانحة في سد العجز المالي لوكالة الأونروا، والحرص على إدامة عملها، ومواصلة تفويضها، دون أي تعديل في أسس تأسيسها، ما أحبط التحرك الأميريكي- الإسرائيلي.

إن الحرب الأميريكية - الإسرائيلية ضد قضية اللاجئين وحق العودة، ما زالت تتواصل بأشكال متعددة، ما يتطلب العمل على استنهاض كل عناصر القوة لدى حركة اللاجئين، وابتداع آليات متطورة، تُمكّن من توسيع دائرة التأييد لحقوقهم، وفي المقدمة حقهم في العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨. ومن هنا الدعوة الموجهة إلى دائرة شؤون اللاجئين إلى تفعيل دورها، وتوثيق علاقتها عبر البرنامج والمشاريع الخدمية، مع مخيمات اللاجئين في الأراضي المحتلة وفي بلدان الشتات.

وفي هذا الإطار رحب المكتب السياسي بالتطور الإيجابي الذي شهدته أوضاع مخيم اليرموك في سوريا وباقي المخيمات، بالتعاون بين المؤسسات الرسمية وبين الفصائل الفلسطينية ووكالة الغوث، وأكد على ضرورة تمتين هذا التعاون بأولوية الشروع بإعادة إعمار المخيمات المدمرة، من أجل تعجيل الموعد لرجوع اللاجئين إلى مخيماتهم، ووضع حد لحالة النزوح والتشرد، واستعادة الحد الأدنى من شروط العيش الكريم. كما

أشاد بدور حركة اللاجئين في لبنان، دفاعاً عن حقوقهم الإجتماعية والإنسانية، بالعلاقة مع وكالة الغوث، والدولة اللبنانية، ودائرة شؤون اللاجئين في م.ت.ف.

٩- توقف المكتب السياسي أمام تطور الأوضاع داخل دولة الإحتلال في مناطق الـ ٤٨، وبشكل خاص تصاعد النزعة اليمينية الفاشية على يد حكومة نتنياهو، والتي تعبر عن نفسها بسياسات يومية تطال مصالح وحقوق أهلنا وكرامتهم الوطنية، تحت سقف «قانون القومية» العنصري، وتستقوي بأداة القضاء المنحازة لسياسة التمييز العنصري وإقصاء الوجود الفلسطيني العربي وتهميشه.

ولاحظ المكتب السياسي، بارتياح شديد، حيوية الدور الذي تقوم به الأحزاب العربية في دولة الإحتلال، المؤتلفة في «القائمة المشتركة» في الكنيست، خاصة في مواجهة «قانون القومية» ميدانياً، وعلى الصعيد الدولي، بما في ذلك في الأمم المتحدة وباقي المؤسسات الحقوقية.

كما لاحظ، بارتياح، العلامات الإيجابية الصادرة عن الأحزاب العربية، في حرصها (الذي نأمل بأن يستمر ويتوطد) على التمسك في العمل البرلماني، باللائحة المشتركة، لما تستطع أن تقدمه من عنوان بارز لنضالات شعبنا داخل إسرائيل، معنوياً وسياسياً، وأن تسهم في كشف وفضح حقائق السياسة الإستعمارية الفاشية الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، وعطفاً على ما كان قد ورد في التقرير السياسي للمؤتمر الوطني العام السابع للجبهة، يعيد المكتب السياسي التأكيد على ضرورة توفير الصيغ والآليات الكفيلة، بتنسيق الجهود النضالية والكفاحية لشعبنا، في مناطق الـ٤٨، وفي باقي المناطق [٦٧ + الشتات] في معركة الشعب الواحد، في مواجهة العدو الواحد، وفقاً للضرورات النضالية وخصوصيات كل منطقة. ويرى المكتب السياسي أن «المؤتمر الوطني الفلسطيني» كما اقترحه رئيس اللجنة العربية العليا للمتابعة محمد بركة، يشكل صيغة صالحة تلبي الحاجة الوطنية راهناً.

١٠- في مراجعة للأوضاع الإقليمية والدولية، لاحظ المكتب السياسي، بارتياح، إنكفاء المنظمات الإرهابية الدموية والسياسية والفكرية، واندحارها إلى حد كبير في الإقليم، الأمر الذي يصون مصالح شعوب الأمة العربية، ووحدة أراضيها، ويخرجها من الأوضاع الطارئة، التي قاربت حدود الحروب الأهلية، لصالح العودة إلى بناء

مجتمعاتها، على قاعدة المساواة في المواطنة، والديمقراطية، والعدالة الإجتماعية، ووحدة وسيادة الدولة على أراضيها ومؤسساتها.

وبالمقابل تابع المكتب السياسي، بقلق وطني وقومي عميق، خطوات الإنفتاح والتطبيع من بعض العواصم العربية والمسلمة مع دولة الإحتلال الإسرائيلي، في ظل صمت رسمي عربي وفلسطيني. لقد إندرجت هذه الخطوات في سياق ما اعتبر وساطة لاستئناف المفاوضات الثنائية الفلسطينية – الإسرائيلية، الأمر الذي من شأنه أن يوفر غطاءً سياسياً، مزيفاً، لخطوات التطبيع هذه، وأن يغذي أية تقديرات خاطئة لدى القيادة الرسمية الفلسطينية بإمكانية إخراجها من أزمة مشروعها السياسي الفاشل، عبر استئناف المفاوضات العبثية مرة أخرى مع دولة الإحتلال والإستيطان.

إن المكتب السياسي، إذ يدين هذه السياسات المدمرة، للمصالح العربية والفلسطينية على السواء، يعتبرها مكسباً صافياً لدولة الإحتلال، على حساب حقوق الشعوب العربية، في لبنان وسوريا، وفلسطين في الخلاص من الإحتلال، وتحرير أراضيها واستعادة سيادتها عليها.

يدعو المكتب السياسي الأحزاب والقوى السياسية العربية، إلى تحمل مسؤولياتها في مواجهة هذا الإنتهاك لقرارات القمم العربية، وتحديها لمشاعر شعوبنا ومصالحها القومية والوطنية. كما يدعو القيادة الرسمية الفلسطينية إلى وقف الرهان على مثل هذه التحركات، فهي ليست إلا خطوات في إطار تطبيق صفقة ترامب (صفقة العصر)، على طريق بناء «الحلف الاقليمي» في المنطقة العربية والشرق الأوسط، في خدمة أهداف ومصالح الإمبريالية الأميركية، والمشروع الصهيوني الإستعماري التوسعي الإستيطاني؛ ويدعوها – بالمقابل – لاعتماد مقاومة الشعب الفلسطيني وقواه السياسية في مواجهة الإحتلال والإستعمار والإستيطان والمشاريع الصهيونية، في إطار الوحدة الوطنية، وتحت سقف البرنامج الوطني الموحّد، برنامج الإجماع الوطني وقرارات دورات المجلس المركزي والمجلس الوطني ٢٠١٥/٣/٥، ٢٠١٨/١/١٥، و ٢٠١٨/٤/٣٠■

(٢)

من أجل إسقاط صفقة ترامب، وإنهاء الإنقسام واستنهاض المقاومة بأشكالها

تحت هذا الشعار أعاد المكتب السياسي التدقيق بخط العمل السياسي والنضالي للجبهة ولشعبنا وقواه السياسية، اليسارية والديمقراطية والوطنية والليبرالية، وخلص إلى النتائج التالية:

أولاً: إستنهاض وتطوير كل أشكال الضغط الشعبي والسياسي والديمقراطي على القيادة الفلسطينية الرسمية، للإنتقال، في مواجهة صفقة ترامب (صفقة العصر)، من الرفض الكلامي إلى الخطوات العملية في الميدان، وفي المحافل الدولية، بما في ذلك تطبيق قرارات المجلس المركزي (٢٠١٥/٣/٥+٢٠١٨/١/١٥) والوطني (٢٠١٨/٤/٣٠) في تحديد العلاقة مع دولة الإحتلال سياسياً، وأمنياً، واقتصادياً، ونقل القضية الوطنية إلى الأمم المتحدة بثلاثة مشاريع قرارات:١- الحصول على العضوية العاملة لدولة فلسطين؛ ٢- توفير الحماية الدولية لشعبنا وأرضنا؛ ٣- الدعوة لمؤتمر دولي تحت سقف الأمم المتحدة، وبرعاية الدول الخمس دائمة العضوية، وبموجب قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، التي تكفل لشعبنا حقه في الخلاص من الإحتلال الإستيطاني، والفوز بالدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس المحتلة على حدود٤ حزيران (يونيو)٦٧، وحل قضية اللاجئين بموجب القرار ١٩٤، الذي يكفل لهم حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام١٩٤٨.

ثانياً: توسيع دائرة الإنخراط في الحركة الشعبية الناهضة، في مواجهة الإحتلال والإستيطان، ودفاعاً عن الحقوق الإجتماعية للطبقات الكادحة، الدنيا والوسطى من أبناء شعبنا، وفي صفوف مسيرة العودة وكسر الحصار، والدفاع عن الحريات الديمقراطية والسياسية، وفي الدفاع عن حق العودة وقضايا اللاجئين، جنباً الى جنب مع نضالات أبناء شعبنا الفلسطيني في مناطق الـ٤٨، في مواجهة منظومة القوانين العنصرية لحكومة اليمين واليمين المتطرف، ودفاعاً عن حقوقهم القومية والسياسية والإجتماعية.

وفي هذا السياق، يدعو المكتب السياسي السلطة الفلسطينية، إلى الشروع في تطبيق قرارات الإنفكاك عن بروتوكول باريس الإقتصادي، كما وإلى وقف التنسيق الأمني مع سلطات الإحتلال الإسرائيلي، لما يلحقه من أذى مادي ومعنوي وسياسي بنضالات

شعبنا وتضحياته، ويعطل وتيرة إستنهاض الحركة الشعبية، ويضعف حالة اليقين بجدية القيادة الرسمية، والقوى السياسية، في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي، ومشاريعه السياسة، وممارساته اليومية؛ هذا فضلاً عن سحب الإعتراف بدولة إسرائيل طالما لم تعترف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧.

ثالثاً: مواصلة النضال لإصلاح أوضاع م.ت.ف ومؤسساتها على أسس إئتلافية ديمقراطية، بما في ذلك إعادة الإعتبار للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واعادة إحياء مؤسساتها التي أحيلت صلاحياتها إلى وزارات السلطة الفلسطينية، ووقف إبتداع هيئات تحت مسميات مختلفة، مع التأكيد أن القيادة الفلسطينية، كما قررها الحوار الوطني في القاهرة في ٥ آذار(مارس) ٢٠٠٥، هي «هيئة تفعيل وتطوير م.ت.ف»، وتضم اللجنة التنفيذية، والأمناء العامين، ورئيس المجلس الوطني، وشخصيات وطنية مستقلة ويرأسها رئيس اللجنة التنفيذية.

وفي السياق، يؤكد المكتب السياسي، على ضرورة وقف العبث بالصندوق القومي الفلسطيني. والإلتزام بالأنظمة واللوائح الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية، عبر إنتخاب مجلس إدارة مستقل للصندوق، يتولى إدارة أعماله، بموجب قرارات المجلس الوطني، بعيداً عن سياسة الإنحياز والمحاباة، واستعمال المال السياسي لإفساد الحياة السياسية، وتحويله أداة غير مبدأية في تصفية الخلاف في ساحة العمل الوطني.

رابعاً: مواصلة النضال من أجل إنهاء الإنقسام، واستعادة الوحدة الداخلية، ومواصلة الضغط على الطرفين، فتح وحماس، للإلتزام بالتفاهمات الوطنية،(٢٠١١ في القاهرة، ٢٠١٧ في بيروت، ٢٠١٧ في القاهرة) بما في ذلك **تشكيل حكومة وحدة وطنية**، تعيد وحدة المؤسسات، وتشرف على تنظيم إنتخابات شاملة، رئاسية، وتشريعية (للمجلسين التشريعي والوطني) بنظام التمثيل النسبي الكامل، على أن يدعى المجلس الوطني الجديد لدورة توحيدية في مكان يتم التوافق عليه.

■ [..]

المكتب السياسي

أواسط كانون الثاني (يناير) ٢٠١٩

لن تفلح سياسة الحصار المالي
في إضعاف تمسكنا ببرنامج الإنتفاضة والمقاومة[1]

[..]

■ ونحن نودع عاماً آخر من أعوام النضال والصمود في وجه الإحتلال والإستيطان ومشاريع تصفية القضية الوطنية، نحيي الدور المشرف الذي أدته جماهير شعبنا، دفاعاً عن القضية والحقوق والأرض الفلسطينية، قدمت في سبيل ذلك تضحيات غالية، في القدس والضفة الفلسطينية، وقطاع غزة، والشتات، ومناطق الـ٤٨ مؤكدة رفضها كل البدائل لحقوقها الوطنية المشروعة، في التحرر من الإحتلال والإستيطان، والحرية والإستقلال والسيادة وتقرير المصير، وحق العودة للاجئين من أبناء شعبنا، عملاً بالقرار ١٩٤ الذي كفل لهم حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨، كما ورفضها مشاريع الإنقسام والتفتيت والشرذمة، وتمسكها بمنظمة التحرير الفلسطينية، بمؤسساتها الائتلافية وبرنامجها الوطني، وعلى قاعدة الشراكة الوطنية، ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا.

■ ومع دخول قضيتنا الوطنية عاماً جديداً، تؤكد الجبهتان، أن صفقة ترامب، وسياسات حكومة اليمين واليمين المتطرف، برئاسة نتنياهو، خطت خطوات خطيرة على طريق فرض الحل التصفوي للقضية الوطنية الفلسطينية، وأن مخطط التحالف الأميركي – الإسرائيلي – الرجعي العربي، لم يعد يخفي أهدافه الواضحة والصريحة، بينما تراوح القيادة الرسمية الفلسطينية في مكانها، ومازالت تماطل في ترجمة رفضها للمشروع الأميركي – الإسرائيلي، إلى خطوات عملية، أقرتها مؤسساتنا الوطنية، بما في ذلك قطع كل أشكال العلاقة مع الإدارة الأميركية (بما فيها العلاقة مع وكالة المخابرات الأميركية) وسحب الإعتراف بدولة إسرائيل، ووقف التنسيق الأمني مع سلطات الإحتلال، وفك إرتباط الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي، وسحب اليد العاملة الفلسطينية من

(١) البيان المشترك بين الجبهتين الديمقراطية لتحرير فلسطين والشعبية لتحرير فلسطين في ٢٠١٩/١/٣.

مشاريع المستوطنات الإسرائيلية، واسترداد سجل السكان والأراضي من الإدارة المدنية لسلطات الإحتلال، ووقف التعامل بالشيكل الإسرائيلي، واستنهاض كل أشكال المقاومة الشعبية، على طريق الإنتفاضة الشاملة، والعصيان الوطني، من أجل دحر الإحتلال والإستيطان والفوز بالحقوق الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف.

■ ناقشت الجبهتان حالة الإنقسام المدمر، وحمّلت الطرفين، فتح وحماس، مسؤولية إحباط كل مشاريع إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تمهد لانتخابات شاملة، عملاً بمخرجات إجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني في بيروت في ١٠-٢٠١٧/١/١١، تعيد بناء المؤسسات الوطنية، وفي القلب منها المجلس الوطني الفلسطيني، بمشاركة الكل الفلسطيني، وبنظام التمثيل النسبي الكامل، ودعوته لدورة توحيدية، تعقد في مكان يتم التوافق عليه، وبما يسمح للجميع المشاركة فيه، دون أية عوائق أو عراقيل، ينتخب لجنة تنفيذية تعكس الوحدة الداخلية، ومجلس إدارة مستقلاً للصندوق القومي الفلسطيني، بعيداً عن سياسات التفرد والإستفراد، وعن تحويل أموال الشعب الفلسطيني إلى أداة فاسدة ومُفسِدة في إدارة الشأن العام، وتصفية الخلافات مع القوى والأطراف السياسية.

■ وفي هذا السياق، أدانت الجبهتان سياسة التفرد والإستفراد والإستئثار، التي تتبعها القيادة المتنفذة، في إدارة الشأن العام، خاصة سياسة التفرد في إدارة الصندوق القومي الفلسطيني، تلجأ إليها في تصفية الحسابات، بما في ذلك قرارها بحجب الحقوق المالية المشروعة للجبهتين («الشعبية» منذ أكثر من عشرة أشهر، و«الديمقراطية» منذ أكثر من ستة أشهر) في محاولة بائسة ومرفوضة وفاشلة، على وهم الضغط على الجبهتين وعلى سياستهما المعارضة لسياسة القيادة الرسمية، التي مازالت، حتى الآن، تتشبث ببقايا أوسلو، وتدعو لاستئناف المفاوضات الثنائية تحت سقفه، (كما ورد في اقتراح الرئيس عباس في مجلس الأمن في ٢٠١٨/٢/٢٠)، وتعطل قرارات المجلسين المركزي والوطني لإعادة تحديد العلاقة مع دولة الإحتلال، وطي صفحة أوسلو، والتحرر من قيوده، والعودة إلى البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الائتلافية، برنامج العودة وتقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة والقدس عاصمتها الأبدية.

■ وفي السياق نفسه، أيضاً، تؤكد الجبهتان تمسكهما بسياساتهما، السياسة الوطنية،

كما أقرها بيان القاهرة (٢٠٠٥)، ووثيقة الوفاق الوطني (٢٠٠٦)، ومخرجات إجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني (٢٠١٧)، ونتائج حوارات القاهرة (٢٠١١ و٢٠١٣)، وآخرها في ٢٠١٧/١١/٢٢. وترفض الجبهتان كل أشكال الإبتزاز المالي. كما تؤكدان حرصهما على استعادة حقوقهما المالية من الصندوق القومي الفلسطيني، إذ لا يحق لأي كان أن يحرم مناضلي الجبهتين من حقوقهم، كما أقرتها الأنظمة الداخلية للمجلس الوطني وم.ت.ف.

كما تؤكدان أن فرض الحصار المالي عليهما، من قبل القيادة المتنفذة، لن يفلح، على الإطلاق، في زحزحة مواقفهما السياسية، في معارضة سياسات التحالف الأميركي – الإسرائيلي – الرجعي العربي، وسياسة التمسك ببقايا أوسلو، والعبث بالمؤسسة الوطنية، وتعميق الإنقسام، وتعطيل قرارات دورات المجالس المركزية والوطنية، بما في ذلك وقف التنسيق الأمني مع الإحتلال الإسرائيلي، الذي يعيق نهوض مقاومة شعبنا بكل أشكالها، وانتفاضته، ويعمق حالة الخلاف داخل م.ت.ف وبين فصائلها الوطنية.

إن الجبهتين، وهما تطالبان القيادة الرسمية بالتراجع عن قرارها الجائر، بمصادرة الحقوق المالية للجبهتين، فإنهما في الوقت نفسه، تطالبان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واللجنة المركزية لحركة فتح، بتحمل مسؤولياتها الوطنية، في وضع حد لقرار مصادرة حقوق الجبهتين، بما فيه من جور وإجحاف، وانتهاك لقواعد الائتلاف الوطني، ولقرارات المؤسسة الوطنية، وتشريع الأبواب لإضعاف الحالة الوطنية في مواجهة المشاريع المعادية ■

٢٠١٩/١/٣

في الذكرى الـ ٧١ للنكبة[١]

تحل الذكرى الـ ٧١ للنكبة الوطنية على شعبنا الفلسطيني في وقت تعاني فيه القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية صعوبات وتعقيدات، وتقف أمام إستحقاقات وتحديات تاريخية، وضعت المسيرة النضالية لشعبنا، في مجملها، أمام منعطف طرق، يتحدد مستقبلها وفقاً لسلسلة من الشروط الكبرى:

■ فقد مهَّدت إدارة ترامب المسرح السياسي في المنطقة للكشف عن صفقة التسوية السياسية، وتصفية المسألة الفلسطينية، حين إعترفت بالقدس عاصمة لدولة الإحتلال، ونقلت سفارة بلادها إليها، واعترفت لدولة الإستعمار الإستيطاني، إسرائيل بشرعية المستوطنات، بما فيها البؤر المنتشرة في أنحاء الضفة الفلسطينية والكتل الكبرى التي تطوق القدس وباقي المدن الفلسطينية، وفرضت الحصار المالي على الضفة الفلسطينية وأغلقت مفوضية م.ت.ف في واشنطن، وما زال الكونغرس يدرج المنظمة، على لائحة «الإرهاب» الأميركية؛ كذلك فرضت إدارة ترامب الحصار المالي على وكالة الغوث، ودعت علناً إلى شطب حق العودة وشطب قضية اللاجئين، عبر نزع الصفة القانونية عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين بدعوى إعادة تعريف مكانة اللاجيء؛ واعترفت لدولة الإحتلال بالسيطرة على هضبة الجولان السوري المحتل؛ ومارست الضغوط على عواصم الدول العربية لصياغة معادلة إقليمية جديدة، تدمج إسرائيل في المنطقة، في حلف معادي لقوى التحرر والتقدم العربية، وكذلك لإيران، بذريعة أنها تشكل الخطر الحقيقي على الإقليم. ولم تتوقف عن التهديد بفرض العقوبات الإضافية على شعبنا وعلى السلطة الفلسطينية و م.ت.ف، لتمرير صفقة ترامب، بقوة البلطجة والعربدة وانتهاك قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وقوانينها الناظمة للعلاقات بين الدول والشعوب.

---

(١) البلاغ السياسي الصادر عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الذكرى الـ ٧١ للنكبة – ١٥ أيار(مايو) ٢٠١٩.

■ في الوقت نفسه تواصل دولة الإحتلال التوغل في سياسة عدوانية عنصرية، ضد شعبنا، تقوم على توسيع الإستيطان، وبناء آلاف الشقق الإستعمارية الإستيطانية، لرفع عدد المستوطنين في القدس والضفة إلى المليون، وبالتوازي العمل على إبتداع القوانين الجائرة لإبعاد المقدسيين عن مدينتهم، وفرض الحصار الإقتصادي والأمني عليها، وتدمير عناصر تماسك المجتمع الفلسطيني، الإقتصادية والصحية والتربوية والثقافية والإجتماعية، وتصعيد وتيرة القمع الدموي عبر اللجوء إلى الإغتيالات في الشارع لأبناء شعبنا، وزج الآلاف منهم في السجون، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وتخريب المزروعات، وتسليح عصابات المستوطنين لتعيث فساداً في أنحاء الضفة، خاصة في مدينة الخليل، التي باتت تتعرض لعملية تهويد خطيرة.

■ كذلك مهَّدت حكومة نتنياهو، في حملته الإنتخابية للكنيست الـ ٢١، لضم الضفة الفلسطينية كاملة، مع وضع نظام جديد للإدارة الذاتية للفلسطينيين، في خطوة تحاول نسف الأسس المادية للمشروع الوطني الفلسطيني وقيام الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس المحتلة على حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧، وحل قضية اللاجئين بموجب القرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨.

■ بالمقابل يتعاظم نهوض الحركة الشعبية الفلسطينية في الضفة بما فيها القدس، والقطاع، رغم ما تتعرض له من ضغوط على يد قوى الشد العكسي. ويتمثل ذلك في القطاع في مسيرات العودة وكسر الحصار، وفي تعاظم دور المقاومة المسلحة عبر غرفة عملياتها، التي أكدت، في معركة المواجهة الأخيرة، قدرتها على خلق توازن نسبي في ميزان الردع، وطي الصفحة التي كان فيها القطاع تحت رحمة أداة القتل الإسرائيلي دون رد يلجم سياسته العدوانية. وما رضوخ سلطات الإحتلال لمشاريع التهدئة (مع محاولات التفلت المكشوفة) وموافقتها على تخفيف إجراءات الحصار عن القطاع نسبياً، وتوفير المزيد من مستلزمات إعادته إلى الحالة الطبيعية، إلا ثمرة من ثمار الصمود البطولي لشعبنا في القطاع، وصمود مقاومته، وتطور قدراتها القتالية.

■ كما يتمثل ذلك في تصاعد العمليات الفردية للشباب في الضفة الفلسطينية وانتشار بؤر الصدام الأسبوعي مع سلطات الإحتلال دفاعاً عن الأرض، والإلتفاف

الشعبي الكبير في الضفة بما فيها القدس، والقطاع حول الحركة الأسيرة في صمودها البطولي، في مواجهة إدارات السجون الإسرائيلية. وفي الهبَّات الشعبية لأهلنا في القدس دفاعاً عن مدينتهم، عاصمة الدولة الفلسطينية، وعن مقدساتها الإسلامية والمسيحية ضد سياسات المصادرة والتهويد الإسرائيلية، بما في ذلك محاولات فرض التقسيم الزماني والمكاني على المسجد الأقصى، ومصادرة الأملاك الكنسية، بذريعة تسديد رسوم وضرائب متخلفة ■

■ ■ ■

■ إن القوى اليسارية والديمقراطية والليبرالية الوطنية الفلسطينية أدركت وصول تسوية أوسلو إلى الطريق المسدود، لذلك دفعت مع باقي القوى، في الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة، في آذار(مارس) ٢٠٠٥، للوصول إلى توافق، يصحح المسيرة الوطنية، ويقرر إدخال إصلاحات على أوضاع المؤسسة الوطنية (م.ت.ف)، لتستجيب للتحديات والإستحقاقات القادمة.

لقد طورت جولات الحوار اللاحقة كما تبلورت بشكل خاص على يد «وثيقة الوفاق الوطني» (٢٠٠٦/٦/٢٦) في وضع العناوين والإتجاهات الرئيسية لطي صفحة أوسلو، وإعادة الإعتبار للبرنامج الوطني، برنامج العودة وتقرير المصير والإستقلال والسيادة، حيث أعيد التأكيد على ذلك في الحوارات الوطنية الشاملة في القاهرة (٢٠١١+٢٠١٣)، وفي قرارات الدورة الـ ٢٧ للمجلس المركزي الفلسطيني في ٢٠١٥/٣/٥، التي شكلت خطوة نوعية نحو العمل على طي صفحة أوسلو، وإستحقاقاته وإلتزاماته، من خلال إعادة تحديد العلاقة مع دولة الإحتلال. ومع خطوة ترامب في ٢٠١٧/١٢/٦ الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، طورت الدورة الـ٢٨ للمجلس المركزي في ٢٠١٨/١/١٥ قرارات الدورة الـ ٢٧، ثم أعيد التأكيد عليها مع تطويرات جوهرية في دورة المجلس الوطني الـ ٢٣ في ٢٠١٨/٤/٣٠.

■ إن سلسلة القرارات التاريخية والجوهرية التي إتخذت في المؤسسة الوطنية بالإجماع، تشكل أساساً متيناً للرد على صفقة ترامب وسياسات دولة الإحتلال، ويطور من أداء وفعل الحركة الجماهيرية، ويصون القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية. لكن ما زالت هناك عقبات تقف في طريق هذه السياسة والإستراتيجية الوطنية الجديدة

والبديلة لأوسلو، عقبات تتمثل فيما يلي:

١- سياسة التفرد والإستفراد بالقرار وتهميش المؤسسة الوطنية وتجريدها من صلاحياتها، وتحويلها إلى هيكل فارغ، كما تتبعها القيادة الرسمية الفلسطينية، وتعطيلها لقرارات دورتي المجلس المركزي (الـ٢٧+الـ٢٨)، ودورة المجلس الوطني (الـ٢٣)، واعتماد سياسة الباب الدوار والإحالات إلى لجان الدراسة ورسم الآليات الوهمية، للتهرب من إستحقاقات تطبيق قرارات المؤسسة. لذلك ما زالت قرارات الإجماع الوطني معطلة، وما زالت لعبة الإحالات وسياسة الباب الدوار تطل برأسها، بمثال الدعوة مؤخراً إلى دورة جديدة للمجلس المركزي دون التمهيد لذلك بتطبيق وتنفيذ ما تم التوافق عليه، ما يؤكد أن سياسة تعطيل قرارات الإجماع الوطني ما زالت هي القائمة، وأن سياسة الرفض اللفظي والكلامي لصفقة ترامب هي القائمة أيضاً، رغم تصاعد إجراءات التحضير للإعلان عن تفاصيل الصفقة لفرضها على الأطراف المعنية في المنطقة.

٢- الإنقسام المدمر بين حركتي فتح وحماس، وإصرار الطرفين على تعطيل قرارات دورات الحوار الوطني والثنائي، وآخرها دورة الحوار الثنائي بين حركتي فتح وحماس في القاهرة في ٢٠١٧/٧/١٢، والحوار الوطني في القاهرة أيضاً في ٢٠١٧/١١/٢٢. لقد أفسد الإنقسام الحياة السياسية الفلسطينية، وشرَّع الأبواب أمام كل أشكال التدخل الخارجي في الشأن الفلسطيني، بما في ذلك التدخل الإسرائيلي، حيث أفصح رئيس حكومة نتنياهو، بوضوح شديد، عن الفائدة التي تحققها حكومته من الإنقسام، وعن خططها ومشاريعها ونواياها، لإدامة الإنقسام وزرع العراقيل أمام محاولات إنهائه وإغلاق ملفه.

٣- ما تحدثه سياسة الإنفراد باتخاذ القرار على الأوضاع الداخلية في م.ت.ف من عناصر ضعف ومظاهر تفتت، خاصة بعد إعتماد مركز القرار في القيادة الرسمية لسياسة الإقصاء، وإسقاط مبدأ الحوار الوطني من حساباتها، ولجوئها إلى سياسة إدارة الشأن العام بالمراسيم والقرارات ، بما في ذلك إحالة العديد من صلاحيات اللجنة التنفيذية إلى وزارات حكومة السلطة، وتعطيل تشكيل مجلس إدارة الصندوق القومي، واللجوء إلى سياسة حجب الحقوق والرواتب المالية عن الفصائل والمؤسسات والأفراد، على غرار قرار حجب الحقوق المالية للجبهتين الديمقراطية والشعبية، ما يهدد بتحويل

النظام السياسي الفلسطيني من نظام برلماني ديمقراطي إئتلافي، إلى نظام تسلطي، يدير شؤونه مطبخ سياسي مغلق، بديلاً للمؤسسات التشريعية والتنفيذية، والإستعانة بالخارج، عربياً ودولياً، في تصفية الحسابات السياسية مع القوى المعارضة لسياسات الإنفراد باتخاذ القرار، كما تتبعها القيادة الرسمية الفلسطينية ■

■ ■ ■

■ في الذكرى الواحدة والسبعين للنكبة الوطنية الكبرى، وبعدما تأكدت عودة نتنياهو على رأس التحالف اليميني المتطرف إلى الحكم، وعلى أبواب الإعلان عن تفاصيل صفقة ترامب، تؤكد الجبهة الديمقراطية أن الإستراتيجية السياسية الواجب إتباعها، هي السياسة الوطنية كما أقرتها المؤسسة الوطنية وقرارات الإجماع الوطني، وأن رفض نتائج النكبة والتمسك بالحقوق المشروعة لشعبنا، وفي القلب منها حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم يتناقض بشكل صارخ مع سياسة التمسك باتفاق أوسلو (كما عكستها – على سبيل المثال – «رؤية الرئيس» في ٢٠١٨/٢/٢٠)، وتعطيل قرارات المجلسين المركزي (الـ٢٧ + الـ ٢٨) والوطني (الدورة ٢٣)، وتعطيل تفاهمات إنهاء الإنقسام. ودون تجاوز هذه السياسات، ستبقى كل الإعلانات والتصريحات والمواقف اللفظية والكلامية في رفض صفقة ترامب مجرد حبر على ورق، ليس من شأنها سوى أن تعمق الخطر، وتعمق الأزمة، وتعرض قضية شعبنا إلى تراجع بالإمكان تجنبه من خلال إعتماد السياسة الصائبة.

■ لذلك، وفي الذكرى الـ ٧١ للنكبة تدعو الجبهة الديمقراطية إلى مغادرة سياسة أوسلو، ومغادرة سياسة الرفض اللفظي لصفقة ترامب نحو إعتماد السياسة العملية الميدانية، والعمل في الوقت نفسه على إنهاء الإنقسام. إن هذا يتطلب:

١– العمل على تصويب وتصحيح العلاقات داخل م.ت.ف، بالتوقف عن سياسة الإستفراد بالقرار، وإعادة الإعتبار بشكل خاص للجنة التنفيذية في م.ت.ف باعتبارها القيادة السياسية اليومية العليا للحركة الفلسطينية، هذا إلى جانب إستعادتها لدوائرها التي تقيم الصلة بينها وبين شعبنا في الوطن والشتات، كالتربية والتعليم، والثقافة، والإعلام، والمغتربين، والدائرة السياسية، والدائرة العربية الخ..، وتشكيل مجلس إدارة مستقل للصندوق القومي، واحترام إستقلاليته، وعدم التدخل بشؤونه، والتوقف عن تحويل

المال العام إلى سلاح في تصفية الخلافات السياسية والشخصية، والإفراج عن الحقوق المالية للجبهتين الديمقراطية والشعبية ورواتب الموظفين التي قطعت لأسباب ذات خلفية فصائلية ضيقة.

إن كل هذا يدعو إلى إدارة حوار على أعلى المستويات في إطار فصائل م.ت.ف، دون إستثناء، للتوافق على صيغ العمل المشترك للمرحلة القادمة، على قاعدة الشراكة والإئتلاف الوطني، وفي ضوء القرارات السياسية للمؤسسة الوطنية.

٢- الشروع فوراً في اتخاذ الخطوات العملية لاستئناف الحوار الوطني الشامل لإنهاء الإنقسام، عبر «هيئة تطوير وتفعيل م.ت.ف»، ومن خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الجميع، تحضّر وتشرف على إنتخابات شاملة رئاسية للسلطة، وللمجلسين التشريعي في السلطة والوطني في م.ت.ف، بنظام التمثيل النسبي، بتشكيلته الجديدة (٣٥٠ عضواً: ١٥٠ في الداخل – و٢٠٠ في الخارج)، وبعقد دورة توحيدية، تعيد إنتخاب لجنة تنفيذية كاملة الصلاحيات بموجب النظام الداخلي لمنظمة التحرير.

٣- الشروع فوراً في تطبيق قرارات الإجماع الوطني في دورتي المجلس المركزي (الـ ٢٧ + الـ ٢٨) والوطني (الدورة الـ ٢٣)، بما في ذلك: سحب الإعتراف بدولة إسرائيل + وقف التنسيق الأمني مع الإحتلال + فك الإرتباط بالإقتصاد الإسرائيلي، والتحرر من قيود بروتوكول باريس الإقتصادي + إسترداد سجل السكان والأراضي من الإدارة المدنية للإحتلال + مقاطعة المنتجات الإسرائيلية بقانون ملزم + وقف التعامل بالشيكل الإسرائيلي.

٤- إستنهاض المقاومة الشعبية بكل أشكالها، في الضفة والقدس، وتشكيل مرجعياتها الوطنية نحو إنتفاضة شاملة، وعلى طريق التحول إلى عصيان وطني ضد الإحتلال حتى يحمل عصاه ويرحل عن أرضنا.

٥- رفع كل أشكال الحصار عن قطاع غزة، ودعم صموده.

٦- الذهاب إلى الأمم المتحدة بثلاثة مشاريع قرار: طلب العضوية العاملة لدولة فلسطين + طلب الحماية الدولية لشعبنا وأرضنا + الدعوة لمؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة وبموجب قراراتها ذات الصلة، وبإشراف الدول الخمس دائمة العضوية في

مجلس الأمن، بسقف زمني محدد، وبقرارات ملزمة، وبما يكفل لشعبنا الخلاص من الإحتلال والإستيطان، والظفر بالدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧، وحل قضية اللاجئين بموجب القرار ١٩٤، الذي يكفل لهم حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨ .

٧- الإرتقاء بالعلاقة النضالية مع شعبنا داخل الكيان الإسرائيلي في مناطق الـ ٤٨، وبناء آلية توحد نضالاتنا الوطنية في مواجهة المشروع الصهيوني الواحد، و«قانون القومية» العنصري، مع الأخذ بالإعتبار خصوصية إنتشار شعبنا في أنحاء مختلفة من الوطن وخارجه ■

■ ■ ■

■ إن سياسة الرفض اللفظي، والجولات السياحية السياسية، والإكثار من البيانات، لمن بيدهم زمام القرار، لن يغير حرفاً واحداً من صفقة ترامب؛ وإن وحدة العمل الميداني، أي الجمع بين تطبيقات قرارات المؤسسة الوطنية في تحديد العلاقة مع دولة الإحتلال، والخروج من أوسلو، وإنهاء الإنقسام، وإنهاء نهج التفرد والإستفراد، وتصويب العلاقات داخل م.ت.ف على أسس إئتلافية، هو الطريق إلى صون المشروع الوطني، والتصدي لتحديات النكبة ومفاعيلها المستمرة، منذ ٧١ عاماً حتى الآن ■

المكتب السياسي

٢٠١٩/٥/١٥

عاش الأول من أيار، عيد العمال العالمي[1]

■ في الأول من أيار (مايو) عيد العمال العالمي، تتوجه الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بالتحية والتقدير لعمال فلسطين في الوطن والشتات، والعالم أجمع، في نضالهم الطويل والشاق ضد أنظمة وقوانين الظلم والإستبداد، والإستغلال البشع للرأسمالية المتوحشة، التي تقوم مصالحها على تدمير القوى البشرية، والبيئة العالمية، واستنزاف الثروات الباطنية، وامتصاص دماء الشعوب، والإضرار بحاضرها وتهديد مستقبلها، في خطوات تقود إلى العودة بعالمنا ليعيش قوانين الغاب، تحت هيمنة القوة واندلاع الحروب، ومخاطر إستخدام أسلحة الدمار الشامل، التي تهدد بفناء الإنسانية جمعاء.

■ كما تتوجه الجبهة الديمقراطية بالتحية إلى العمال العرب في نضالاتهم نحو بناء المستقبل الزاهر لبلادهم، مستقبل العدالة الإجتماعية، جنباً إلى جنب مع باقي القوى الحيّة في المجتمعات العربية، التي مازالت تعيش حراكها نحو التغيير، في بلدان مشرق المنطقة العربية ومغربها، بأدوات وأساليب وآليات تنسجم والشروط السياسية والإجتماعية والإقتصادية السائدة في هذه البلدان.

وتخص الجبهة بالتحية، العمال والشغيلة والكادحين والعمال الزراعيين وأصحاب الدخل المحدود من أبناء شعبنا الفلسطيني في مناطق الـ٤٨، في مواجهة سياسات التهميش والإقصاء، والتمييز العنصري، والحرمان من الحقوق والمساواة القومية، وبناء وصون الهوية الوطنية والثقافية للفلسطينيين العرب، في نظام تمييز عنصري، يستعيد من الكهوف المظلمة للتاريخ أكثر قوانينه تخلفاً، يدير بها الشأن العام لأبناء شعبنا في دولة إسرائيل.

■ كذلك تتوجه الجبهة إلى أبناء شعبنا في الأراضي المحتلة عام ٦٧، في الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة المحاصر، وفي مخيمات اللجوء والشتات، وتضم

(١) البلاغ الصادر عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بمناسبة الأول من أيار.

صوتها إلى صوتهم في نضالهم من أجل مصالحهم وحقوقهم الإقتصادية والإجتماعية، ومن أجل العيش الكريم. وفي هذا الإطار:

١- تدعو الجبهة الديمقراطية حكومة السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ الخطوات والإجراءات ورسم السياسات والآليات لفك إرتباط الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي، وتحريره من قيود السياسات النيوليبرالية لصالح سياسات توفر فرص وشروط تعزيز صمود شعبنا، وفئاته الكادحة في معركة الخلاص من الإحتلال والإستيطان، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧ .

٢- كما تدعو الجبهة الديمقراطية السلطة إلى فرض المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية، وتشجيع الإنتاج المحلي لصناعة البدائل الوطنية، أو الإستعانة ببدائل عربية ومن دول صديقة.

٣- وكذلك تدعو الجبهة إلى وقف العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية، وتوفير بدائل كريمة لعمالنا تؤمن لهم لقمة العيش وتصون كرامتهم الوطنية.

٤- كما تدعو إلى رسم السياسات والآليات لوقف التعامل بالشيكل، بكل ما يوفره ذلك من مكاسب للإحتلال، وتقديم البدائل التي من شأنها أن تعزز نضال شعبنا، ولوضع نهاية لواقع «الإحتلال بلا كلفة»، وتقويض الأسس الإستعمارية للإحتلال الإسرائيلي.

٥- وإلى إصدار قانون الضمان الإجتماعي، آخذين بالإعتبار مصالح الشرائح الدنيا من الطبقات الفقيرة، والفئات الوسطى باعتبارها هي المستهدفة من سن هذا القانون، ومن أجل العدالة الإجتماعية، ووضع حد لسياسات الإستغلال التي يتعرض لها عمالنا، ومن هم في حكمهم إقتصادياً.

٦- وإلى رفع العقوبات الجائرة عن قطاع غزة، بما يسهم في دعم صمود شعبنا المحاصر فيه، والمساهمة في بناء مناخات إيجابية تساعد على استئناف التحركات من أجل إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة المؤسساتية الإدارية للسلطة الفلسطينية، واستعادة دورها في تحمل مسؤولياتها نحو أهلنا في القطاع.

٧- كما تدعو الجبهة الديمقراطية الدول العربية المضيفة، وبشكل خاص الدولة اللبنانية لإصدار القوانين الكفيلة بتوفير الحقوق الإنسانية والإجتماعية لعمالنا وأهلنا في لبنان، بما في ذلك حق العمل والتملك، تعزيزاً لصمودهم في مواجهة المشاريع البديلة لحق العودة إلى الديار والممتلكات.

٨- كما تدعو الجبهة الديمقراطية، أخيراً، إلى استنهاض وتفعيل وتطوير برامج وأنشطة الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، في المناطق المحتلة وفي باقي الفروع، والإرتقاء بالمسؤولية في تنظيم عمالنا للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وقضاياهم الوطنية، في العودة وتقرير المصير والإستقلال والسيادة ■

المكتب السياسي

٢٠١٩/٥/١

قضايا..

- حق تقرير المصير والقضية الفلسطينية
- فريدمان يقف في الجانب المزوّر من التاريخ
- مؤشر الوطنية في المناهج التربوية ليس للمساومة

حق تقرير المصير والقضية الفلسطينية[1]

(١)

في تعريف سريع لحق تقرير المصير

■ يعتبر حق تقرير المصير إصطلاحاً سياسياً دولياً. تُعّرفه العلوم السياسية بأنه حق لكل مجتمع له هوية جماعية مميزة، مثل الشعب أو المجموعة العرقية، يقوم من خلاله بتحديد أهدافه السياسية والإجتماعية والإقتصادية والأمنية، وأن يختار النظام السياسي الذي يناسبه سواء كان رئاسياً أو برلمانياً، من أجل تحقيق رفاهيته ومتطلباته وإدارة حياته دون أية تدخلات أجنبية. بمعنى آخر: **يحق لكل شعب من شعوب العالم أن يحكم نفسه بنفسه وأن يختار نظامه السياسي دون قهر أو ضغط من الأنظمة السياسية الأخرى**. ولكي يتم تطبيق هذا الحق، يفترض أن يكون الشعب مقيماً في وطنه.

إن حق تقرير المصير هو حق قانوني دولي ويعتبر أحد أهم مباديء حقوق الإنسان. وفي مفهومه الأكثر تحديداً فهو يعني الإستقلال وقيام الدولة ذات السيادة، لأن الإستقلال هو الهدف الذي تسعى إليه الشعوب. وهي تمارس هذا الحق الذي يعتبر حقاً مشروعاً كرسته وأقرته كل أحكام ومباديء القانون الدولي العام المعاصر. ومن خلاصاته أيضاً أن حرمان الشعوب من حق تقرير مصيرها وإنكاره عليها، وحرمانها، من ممارسة سيادتها واستقلالها وفرض أوضاع قسرية عليها، مرفوض دولياً، وأن إحتلال أراضي الغير بالقوة هو إنكار لحق تقرير المصير ■

---

(١) ورقة مقدمة من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى «المؤتمر المتوسطي الرابع لليسار» – بيروت، ٢٩–٢٠١٩/٣/٣١.

(٢)

حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

■ تكمن قضية الشعب الفلسطيني – بأحد جوانبها الرئيسية – في تشتته القومي، بين قسم يعيش على أرضه التاريخية – التي أقيمت عليها دولة إسرائيل – في مناطق الـ ٤٨، وآخر في مناطق إحتلال العام ٦٧، وقسم ثالث في أقطار اللجوء وبلدان المهجر والشتات. ومع أن قرارات عديدة صدرت عن الأمم المتحدة، بما فيها القرار ١٨١ الذي منحه حق قيام دولة فلسطينية مستقلة على أجزاء من وطنه فلسطين، والقرار ١٩٤ الذي قضى بعودة أبنائه اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨، إلا أن الشعب الفلسطيني، وبفعل التعنت الإسرائيلي، والدعم الإمبريالي لدولة الإحتلال ومشروعها الصهيوني، مازال عاجزاً عن تحرير أرضه، وتقرير مصيره بنفسه، وقيام دولته الوطنية المستقلة كاملة السيادة، أسوة بباقي الشعوب.

إن شعبنا في واقعه الحالي يدفع الثمن الغالي للمشروع الصهيوني، الذي لم يكن ليشق طريقه لولا الدعم البريطاني – الأميركي، في زمن الإنتداب، ونجاح الولايات المتحدة في جر العالم إلى الموافقة على تقسيم فلسطين بشكل ظالم ومجحف بالحقوق القومية والسياسية والإنسانية لشعب فلسطين.

■ وفي رأي عديد القانونيين، فإن قرار التقسيم (١٨١) غير شرعي، ويعد باطلاً لأنه نص على قيام دولتين في وقت واحد، فقامت دولة إسرائيل، ولم تقم دولة فلسطين، وبالتالي فهو مازال معطلاً ولم يطبق بالشكل التام. فضلاً عن أنه صدر والشعب الفلسطيني كان تحت الإنتداب، وحقوقه السياسية مقيّدة، ولم تتح له الفرصة لإبداء رأيه من خلال ممارسة حقه في تقرير مصيره على أرضه.

ومع ذلك، ففي إطار النقاش القانوني، يمكن إعتماد القرار ١٨١ (كما نصَّت على ذلك محكمة العدل الدولية في لاهاي بقرارها الإستشاري حول جدار الفصل العنصري في الأراضي المحتلة عام ٦٧) سلاحاً في الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، في دولة مستقلة، وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

■ في ظل النهوض الوطني الفلسطيني في ثورته المعاصرة، ونمو حركات التحرر الوطني في أرجاء العالم، وتزايد نفوذ الإتحاد السوفييتي في سبعينيات وثمانينيات القرن

الماضي، وتراجع النفوذ الإستعماري والإمبريالي، حظيت القضية الفلسطينية باهتمام المجتمع الدولي، وتمثل ذلك بإعادة القضية الفلسطينية إلى جدول أعمال وإهتمامات الأمم المتحدة، باعتبارها قضية شعب تحت الإحتلال يكافح من أجل حريته واستقلاله. وبذلك نجحت القضية الوطنية الفلسطينية من فرض نفسها بنداً رئيساً على جدول أعمال المجتمع الدولي، إذ صدرت لصالحها عشرات القرارات، ومن بينها:

أ) ١٣٦ قراراً من الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

ب) أكثر من ٧٠ قراراً من مجلس الأمن؛

ج) قرارات المجلس الإقتصادي والإجتماعي ولجنة حقوق الإنسان؛

د) قرارات منظمة الأونيسكو؛

هـ) قرارات منظمة الصحة العالمية؛ وغيرها.. ■

(٣)

من أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

■ – **القرار ٢٥٣٥** (٦٩/١٢/١٠) الذي ينص على الإعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف.

– **القرار ٢٦٤٩** (٦٩/١٢/٨) الذي ينص على الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

– **القرار ٢٩٦٣** (١٩٧٢/١٢/١٣) الذي يعيد التأكيد على ما سبق وبعبارات أقوى.

– **القرار ٣٠٨٩** (١٩٧٣/١٢/٧) الذي يؤكد أن للشعب الفلسطيني حقوقاً متساوية وله الحق في تقرير مصيره على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

– أما **القرار ٣٢١٠** (١٩٧٤/١٠/١٤)، فقد شكل نقلة حين نص على أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، وعلى أثر ذلك دخلت م.ت.ف الأمم المتحدة ممثلاً لشعبها.

– **القرار ٣٢٣٦** (٧٤/١١/٢٢) وعنوانه «قرار حقوق الشعب الفلسطيني» وأصبح

الوثيقة الأساسية والتاريخية للقضية الفلسطينية إذ نص على حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ومن أهم أيضاً ما تضمنه هذا القرار مايلي:

أ) أن أرض فلسطين هي وطن للشعب الفلسطيني.

ب) أن السيادة على أرض فلسطين هي ملك للشعب الفلسطيني، وهذه السيادة لا تتأثر بالإحتلال.

ت) أن للشعب الفلسطيني حقوقاً متساوية كبقية شعوب العالم.

ث) أن من حق الشعب الفلسطيني إستعادة كافة حقوقه بكل الوسائل المتاحة في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

كما طلبت الجمعية العامة إلى مجلس الأمن إتخاذ الإجراءات القانونية ضد إسرائيل في حال عدم تنفيذ قرار الجمعية العامة، إلا أن الفيتو الأميركي عطَّل ذلك ومازال.

– **القرار ٣٢٣٧** (١٩٧٤/١١/٢٢) الذي منح منظمة التحرير صفة مراقب في الأمم المتحدة، وهي صفة لم يسبق أن منحت لأي حركة تحرر في تاريخ الأمم المتحدة■

(٤)

حق تقرير المصير وضرورة الكفاح للظفر به

■ لا يقف حق تقرير المصير، عند كونه مجرد حق قانوني، بل هو حق يتجاوز حدود قرارات الأمم المتحدة وحدود الرهان على الدعم الدولي، فهو يمنح هذه الشعوب – إلى جانب هذا – الحق في الكفاح بكل أشكاله، للظفر بهذا الحق غير القابل للتصرف.

وتستند هذه الخلاصة إلى سلسلة من المباديء الدولية، ومنها حق الإنسان في الدفاع عن نفسه ووطنه وسيادته وأرضه. وهو ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة كحق مشروع لشعب فلسطين بعبارات لا تشكو من الغموض، ومنها القرارات التالية:

– **القرار ٢٦٢١** (١٩٧٠/١٠/١٢) الذي يؤكد على حق الشعوب المستعمرة في الكفاح بكل الطرق الضرورية التي في متناولها ضد الدول الإستعمارية التي تقمع

تطلعاتها. كما من حقها أن تطلب المساعدة وتلقي الدعم في مواجهة الأعمال الهادفة لحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير والحرية والإستقلال.

– **القرار ٣٢٣٦** السابق ذكره: الفلسطينيون كشعب له حقوقه الثابتة بما فيها حق العودة وتقرير المصير، يملكون الحق في استخدام جميع الوسائل المشروعة لإحقاق حقهم، بما في ذلك الكفاح الوطني السياسي والعسكري وسواهما، إذا أخفقت الوسائل الأخرى.

– **القرار ٣٠٧٠** (٧٣/١١/٣٠) الذي أكد على حق الشعوب في إستخدام القوة وكافة الوسائل من أجل التحرير، وبالتالي فإن كل أشكال النضال الفلسطيني، السياسي والإعلامي، والثقافي، والجماهيري والعسكري، هي نضالات مشروعة تجيزها الأمم المتحدة في ميثاقها، وقراراتها، كما تجيزها القوانين الدولية على إختلاف إتجاهاتها، الأمر الذي ينسف إدعاءات القوى الإمبريالية المتحالفة مع إسرائيل، كالولايات المتحدة، ودول أوروبية وغيرها، ووصمها نضالات الشعب الفلسطيني بالإرهاب، فالإرهاب الحقيقي، وفقاً للمنطق القانوني الدولي، هو القوة التي تعطل على الشعوب إستعادة حريتها، وقيام كياناتها المستقلة في إطار تقرير المصير ■

(٥)

تقرير المصير واتفاق أوسلو

■ شكل البرنامج الوطني (برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة) ترجمة سياسية برنامجية كفاحية للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، غير القابلة للتصرف. بل واستندت العديد من قرارات الأمم المتحدة إلى ما جاء في البرنامج الوطني الفلسطيني، وما حمله من تطلعات مشروعة لشعب تحت الإحتلال، وشعب مشرد في مخيمات اللاجئين، وشعب يعيش في ظل دولة صهيونية ذات منظومة قوانين عنصرية. ورسم أهداف النضال الفلسطيني في دوائرها الثلاث (٤٨، ٦٧، شتات)، وتحت سقف هذا البرنامج قطعت القضية الوطنية أشواطها الكفاحية المرصودة، كما اقتحمت منظمة التحرير الفلسطينية المحافل الدولية تحمل بندقية الكفاح بيد، والبرنامج الوطني باليد الأخرى.

غير أن إتفاق أوسلو شكل إنقلاباً على البرنامج الوطني، كما شكل إنقلاباً على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الوطنية الفلسطينية، والتي تكفل لشعب فلسطين حقوقه الوطنية كاملة غير قابلة للتصرف في الإستقلال والسيادة والعودة. وأحال القضية برمتها إلى مفاوضات كانت عقيمة على الجانب الفلسطيني، بينما شكلت غطاء سياسياً لممارسات الإحتلال ومشاريعه الإستيطانية. وأسقطت من يد الشعب الفلسطيني حقه في الكفاح [باعتباره إرهاباً] وحقه في اللجوء إلى الشرعية الدولية، بدعوى أن ذلك يشكل خرقاً لاتفاق أوسلو وإجراءً أحادياً من شأنه أن يؤثر على نتائج مفاوضات الحل الدائم.

في الوقت نفسه لجأت سلطات الإحتلال إلى كل أشكال السياسات الميدانية التي أسهمت إلى حد كبير في خلق وقائع ميدانية من شأنها لا أن تؤثر على مفاوضات الحل الدائم فحسب، بل من شأنها أن تلغي الحاجة إلى مثل هذه المفاوضات وأن تفرض واقعاً جديداً على الشعب الفلسطيني، وعلى المفاوض الفلسطيني بمرجعية مركز القرار الرسمي، الذي مازال، رغم مرور أكثر من ربع قرن يراهن على بقايا أوسلو، ويعطل تنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي التي في تطبيقها يستعاد البرنامج الوطني، برنامج المقاومة والإنتفاضة، وتدويل القضية في الأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية ■

(٦)

خلاصة

١- على المفاوض الفلسطيني الإلتزام بقرارات المجلسين الوطني والمركزي التي قضت بإنهاء العمل باتفاق أوسلو، وتعليق الإعتراف بدولة الإحتلال، ووقف التنسيق الأمني مع جيش الإحتلال، وفك الإرتباط بالإقتصاد الإسرائيلي، وسحب اليد العاملة من المشاريع الإسرائيلية، واسترداد سجل السكان، والأراضي من الإدارة المدنية للإحتلال، ووقف التداول بالشيكل الإسرائيلي.

٢- إستعادة البرنامج الوطني، من خلال إستنهاض الإنتفاضة وكل أشكال المقاومة الشعبية، على طريق التحول إلى إنتفاضة شاملة وعصيان وطني، إلى أن يحمل

الإحتلال عصاه ومعه الإستيطان ويرحل عن بلادنا بلا عودة.

٣- نقل القضية إلى الأمم المتحدة، بموجب قرارا ت الشرعية ذات الصلة والدعوة لمؤتمر دولي بسقف زمني محدد، وقرارات ملزمة تكفل لشعب فلسطين حقه في تقرير المصير على أرضه، وقيام دولته الوطنية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨ .

٤- في السياق نفسه تطوير العلاقة الكفاحية بين جناحي الوطن الفلسطيني (٤٨+٦٧) عبر إيجاد صيغة مناسبة ترفع من مستويات التنسيق، وتوحيد النضالات، آخذة في الإعتبار الخصوصيات السياسية والقانونية لكل جانب.

٥- إعادة بناء م.ت.ف على أسس إئتلافية وعلى قواعد الشراكة الوطنية وتصويب العلاقات بين فصائلها، وإنهاء سياسة التفرد والإستفراد، بحيث تصبح إطاراً جامعاً لكل مكونات الشعب الفلسطيني وقواه السياسية والمجتمعية.

٦- رسم سياسة خارجية عربية، ودولية، تخدم المنحى الكفاحي لشعب فلسطين، وعلى قاعدة الجمع بين كل الأساليب التي تخدم القضية الوطنية، وتنزع الشرعية عن الإحتلال، وتعزل دولة الإحتلال والإستعمار الإستيطاني باعتبارها دولة تمييز عنصري، وإخراجها من عضوية المجتمع الدولي ■

آذار (مارس) ٢٠١٩

فريدمان يقف في الجانب المظلم والمزّور من التاريخ

(١)

■ يجب الإعتراف أن هناك أكثر من رواية ليس فقط عن النكبة التي حلَّت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، بل وعن تاريخ هذه البلاد وحضارتها وثقافتها الممتدة عبر التاريخ. في التاريخ هناك رواية إعتمدت وما زالت على الأساطير التي تناقلتها حكايات توراتية لا تخلو من التناقض وتفتقر إلى سند تاريخي، وتدعي رغم ذلك صلة بهذه البلاد تتيح لها نفي جميع الثقافات والحضارات التي تعاقبت على بلاد كنعان على إمتداد السنين. وقد لفت الإنتباه مؤخراً في هذا السياق ما كتبه السفير الأميركي في إسرائيل (والمستوطن في آن معاً) ديفيد فريدمان بمناسبة مرور عام على إعتراف إدارته بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس في تحد صارخ للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وعدوان سافر على حقوق الشعب الفلسطيني، يذكرنا بالعدوان غير المسبوق في وعد بلفور، الذي أعطى من لا يملك لمن لا يستحق.

■ فقبل أيام كتب السفير فريدمان مقالا في جريدة «إسرائيل اليوم» المقربة جداً من بنيامين نتنياهو ومن الإتجاهات اليمينية المتطرفة على شاكلته في إسرائيل، أن بلاده دشنت في ١٤ أيار (مايو) ٢٠١٨ سفارتها في القدس، عاصمة إسرائيل الأبدية بقرار شجاع(!) للرئيس دونالد ترامب إعترف أيضا بحقيقة تعود إلى ٣ آلاف سنة يحاول أعداء إسرائيل شطبها منذ زمن بعيد. ولإضفاء بعد تاريخي وسياسي كاذب على روايته إستعاد فريدمان بدايات الولايات المتحدة كجمهورية، حيث كانت القدس ضمن دائرة إهتمامها في العام ١٨٤٤ على حد زعمه. في ذلك الوقت ينسب فريدمان إلى القنصل الأميركي العام الأول في المدينة ووردر كرسون فور تعيينه قوله بأن الحقوق التي يتمتع بها الأميركيون من خلال «وثائق الدفاع» الدبلوماسية ستنطبق أيضا على يهود القدس، لينتهي إلى أن نقل السفارة الأميركية وضع الولايات المتحدة جيداً في الجانب الصحيح من التاريخ ■

(٢)

■ الجانب الصحيح من التاريخ القديم لهذه البلاد لا يقوم على مواصلة التعلق بأساطير وحكايات تعود إلى ثلاثة آلاف من السنين يكون في بؤرة تركيزها الأهم نفي صلة غير اليهود ببلاد كنعان، بقدر ما يقوم على الأخذ في الإعتبار بالحد الأدنى أن التاريخ أوسع من إدعاءات فريدمان وغيره من المزورين، وهو سجل أحداث وثقافات وحضارات يجب أن تخضع للفحص النقدي حتى يقترب من الحقيقة. وعلى كل حال فقد عرف العالم عمليات تزوير في التاريخ القديم لعديد البلدان والشعوب، غير أن عمليات التزوير عند ديفيد فريدمان كمستوطن يميني متطرف وعند غيره من الصهاينة لا تقف عند حدود القديم، بل هي عملية ممتدة تغطي تاريخ قيام دولة إسرائيل في تاريخنا الحديث. ذلك واضح من خلال الرواية الإسرائيلية عن النكبة، التي ضربت الشعب الفلسطيني قبل عشرات، وليس قبل آلاف السنين.

■ فللنكبة روايتان، واحدة إسرائيلية إعتمدت الكذب وتزوير الحقائق منهجاً. والثانية فلسطينية قصَّرنا للأسف الشديد في تقديمها كما جرت أحداثها فعلا، بمقدماتها وتداعيتها، للرأي العام العالمي. هنا، يجب التصدي للرواية الإسرائيلية لأنها مبنية على الأكاديب بشأن تهجير مئات آلاف الفلسطينيين وطردهم من أرض الآباء والأجداد عام ١٩٤٨. وعندما نتصدى للرواية الإسرائيلية يجب أن نقدم روايتنا الفلسطينية، كما حدثت منذ وعد بلفور (١٩١٧)، وصك الإنتداب (١٩٢٢)، ومشاريع التطهير العرقي، وحتى ما بعد قيام دولة إسرائيل والمجازر التي إرتكبتها، وكلها جرائم لا تموت بالتقادم، وكان مخططاً لها – بوعي وتصميم – أن تنفذ من قبل الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية لكي تسهل قيام إسرائيل ■

(٣)

■ هنا تجدر الإشارة إلى الخطة «دالت» التي أقرتها الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية في بداية العام ٤٨ وتحديداً في آذار (مارس) من ذلك العام، وأوكلت تنفيذها إلى الهاجناه وغيرها من منظمات الإرهاب الصهيوني في فلسطين بتوجيهات تفصيلية مثل القتل وبث الرعب ومحاصرة المدن والقرى الفلسطينية وحرق البيوت والممتلكات وزرع الألغام وسط الأنقاض لمنع الأهالي من العودة إلى بيوتهم، وما ترتب عليها من

إرتكاب الهاجناه وغيرها من المنظمات الإرهابية في ضوء تلك الخطة ٢٨ مجزرة، كان أشدها هولا في دير ياسين وعملية هدم لأكثر من ٥٣٠ بلدة وقرية وتهجير ٨٠٠ الف فلسطيني وتحويلهم إلى لاجئين خارج وطنهم، ولاجئين في وطنهم سواء كانوا في داخل أراضي ال ٤٨ أم في الضفة أو غزة.

■ وفي هذا الصدد يجب أن نطرح هذه الرواية، ويجب أن نقدم معها ما قاله بيغن وشامير عن دير ياسين، وكلاهما أصبحا في ما بعد رؤساء لحكومات إسرائيلية. فقد قال مناحم بيغن إنه بدون دير ياسين ما كان ممكناً لإسرائيل أن تظهر للوجود، فيما وصف إسحق شامير المجزرة بأنها كانت واجباً إنسانياً.. هذه الرواية إذا ما قدمناها، إنما نقدم للعالم الدليل القاطع على ما خططت له الصهيونية من جرائم تم إرتكابها .. والرواية الأخرى يجب أن تشمل المقدمات التي أدت للنكبة، فهذه الرواية الفلسطينية التي قصّرنا في تقديمها، ساهمت في أن يأخذ العالم لفترة غير قصيرة بالرواية الإسرائيلية التي إدعت أن سكان فلسطين غادروا منازلهم إستجابة لنداءات من الخارج. وقد تأخر العالم في سماع روايتنا، بقدر ما تأخرنا نحن في طرح رؤيتنا وروايتنا ■

(٤)

■ طبعا، هناك تحول كبير في موقف الرأي العام العالمي وقبوله التدريجي للرواية الفلسطينية، باعتبارها الرواية التاريخية الحقيقية، فالوضع بدأ يتغير، وقد ساعد على ذلك أعمال عدد من المؤرخين الجدد في إسرائيل وخاصة أولئك الذين ظهَّروا على نحو واضح عمليات التطهير العرقي التي رافقت قيام دولة إسرائيل منذ أيامها الاولى، وبدأ يتغير نتيجة صمود أهلنا في مناطق الـ ٤٨ في وجه العدوان ومحاولة الأسرلة الدائمة ومواجهتهم، كأقلية قومية حافظت على قضيتها وعلى وجودها. وكذلك بفعل الحفاظ على قضية اللاجئين حيّة وعلى حقهم في العودة، كما وبنتيجة الصمود والتضحيات في معاركنا كشعب سواء في الخارج أو في الداخل الفلسطيني، والتمسك بحق العودة الذي لا يمكن أن يموت بالتقادم، أو لنتيجة لسياسة التهجير والتطهير العرقي التي إنتهجتها إسرائيل ومازالت، إضافة إلى ما تدعيه إسرائيل بأن اللاجئين تركوا وطنهم وبيوتهم إستجابة لنداءات من الخارج.

■ ويبقى موقف الإدارة الأمريكية هنا موقف مدان، خاصة بعد الخطوات التي

أقدمت عليها مؤخرا بمحاولة إزالة قضية اللاجئين الفلسطينيين من جدول اعمال التسوية السياسية، وسلسلة القرارات التي إستهدفت الأونروا بتجفيف مواردها المالية على طريق حلها وتصفيتها. إن كل هذا يملي على الفلسطينيين إتخاذ مزيد من الخطوات الفاعلة على المستوى العربي والإقليمي والدولي بمواصلة التحرك نحو الدول الأوروبية والعربية والإسلامية من أجل تجنيد المزيد من الموارد لصالح سد العجز في ميزانية وكالة غوث اللاجئين، والثبات على أن حق العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم هو حق ثابت ومقدس في وجه سياسة الإدارة الأميركية التي تستهدف هذا الحق وتستهدف تصفية قضية اللاجئين، وإنهاء عمل وكالة الغوث (الأونروا)، الشاهد الحي على نكبة الشعب.

وأخيراً، فإن تجديد التفويض لعمل وكالة الغوث نهاية العام ٢٠١٩، بات تحدياً يطرح نفسه ليس على الفلسطينيين وحدهم بل وعلى الدول العربية وعلى المجتمع الدولي باعتبارها الجهة الدولية المعنية بحفظ حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وعدم المساس بالتفويض الممنوح لها إستناداً لقرار إنشائها رقم ٣٠٢ لعام ١٩٤٩، إلى حين حل قضية اللاجئين، واستمرارها في تقديم خدماتها الصحية والتعليمية والإغاثة الإجتماعية، لأكثر من خمسة ملايين لاجيء فلسطيني مسجلين لديها وفقا للتفويض الأممي الممنوح إليها■

٢٠١٩/٥/١٤

مؤشر الوطنية في المناهج التربوية الفلسطينية، ليس للمساومة

■ تناقلت وسائل الإعلام هذه الأيام عن وزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي، فيديريكا موغريني، أن الإتحاد الأوروبي سيجري مراجعة للكتب المدرسية الفلسطينية الجديدة بعد أن أجرت إحدى المنظمات غير الحكومية دراسة تقول بأن الكتب الفلسطينية أكثر تطرفًا مما كانت عليه في الماضي، وتحرض على الكراهية وتعادي السلام مع إسرائيل.

موغريني، التي كانت يسارية ومتعاطفة مع حركات التحرر الوطني في العالم، ومنها حركة التحرر الوطني الفلسطينية، أشارت للتأكيد على موضوعية وحيادية الموقف الأوروبي، إلى أن المراجعة ستجرى من قبل معهد أبحاث معترف به دوليا ومستقل، بهدف البحث في إحتمال وجود تحريض على العنف والكراهية، وعدم تلبية معايير اليونسكو للسلام والتسامح في التعليم، خاصة وأن التحريض على العنف لا يتوافق مع السير في الحل القائم على أساس الدولتين، فضلا عن أنه يساعد على إنعدام الثقة بين الشعوب على حد تعبيرها.

■ هنا، نعيد إلى ذاكرة الأوروبيين ما هو أهم من تلبية معايير اليونيسكو للسلام والتسامح، وهي معايير يرحب بها الفلسطينيون ويدعون المجتمع الدولي للإضطلاع بدوره وممارسة الضغط على إسرائيل ودفعها إلى إحترامها في كل ما يتصل بحقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في التعليم في مدارس بنيت بأموال الإتحاد الأوروبي وقامت دولة إسرائيل بهدمها وتدميرها دون رادع .

كما نعيد إلى ذاكرة الأوروبيين، أن الكنيست الإسرائيلي قد صادق في تموز (يوليو) ٢٠١٨ على «قانون القومية» الذي يكرس «يهودية الدولة» ويمنح اليهود وحدهم حق تقرير المصير في فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر، وينظر إلى الهجرة المفتوحة بلا قيود، التي تؤدي إلى المواطنة المباشرة لليهود حصراً، ويكرس العبرية وحدها

باعتبارها لغة الدولة الرسمية، وينزع عن اللغة العربية صفة اللغة الرسمية، رغم أن المواطنين الفلسطينيين العرب يشكلون أكثر من ٢٠٪ من سكان الدولة.

وباعتبار إسرائيل دولة يهودية، فإن دورها وفقا لذلك القانون لا يقتصر على حدودها ولا ينحصر ضمن نطاقها الجغرافي فحسب، بل يتجاوز ذلك وفق البند السادس إلى أنحاء العالم للمحافظة على العلاقة بين الدولة ومعتنقي الديانة اليهودية في كل مكان.

■ لم يكترث الأوروبيون وغير الأوروبيين بأن «قانون القومية» هو قانون تمييزي عنصري ينكر على الفلسطينيين حق تقرير المصير في بلادهم ويحوّل إسرائيل إلى دولة أبارتهايد، وغاب عنهم البعد الأهم للقانون، الذي تقصده حكومة الإحتلال وهو العودة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي إلى بداياته الأولى منذ وعد بلفور، والتعامل مع الفلسطينيين كأفراد ينتمون إلى أقليات دينية ليس لهم أية حقوق قومية أو وطنية في بلادهم. وهو ما أكد عليه البند الأول للقانون العنصري، الذي جاء يحرض ليس وحسب على الكراهية، بل وعلى إنكار حقوق الفلسطينيين ويؤبن إلى غير رجعة ما يسمى بحل الدولتين، ويكمل ما كان ناقصاً في وثيقة إعلان الدولة التي صاغها بشكل أساسي ديفيد بن غوريون.

■ يبدو أن المسألة قيد البحث هنا، لا علاقة لها بمعايير اليونيسكو أو غيرها من مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة بالأمن والسلم والديمقراطية والعدل والعدالة والتسامح ونبذ الكراهية والتحريض، بقدر ما لها علاقة بمؤشر الوطنية القائم في المناهج التربوية الفلسطينية، الذي بات مزعجا إلى هذا الحد للدوائر الحاكمة في إسرائيل والولايات المتحدة.

فإسرائيل ومعها الإدارة الأميركية تصر على محو ذاكرة الفلسطينيين في كل ما يتصل بتاريخ وجغرافيا بلدهم وبتراثها الثقافي وموروثها الحضاري، وهو هدف تسعى له حكومة إسرائيل، فبين النهر والبحر لا مكان، ولا تاريخ، ولا ذاكرة، ولا تراث، لغير اليهود في اسرائيل، كما في سائر أنحاء العالم.

■ دعونا أيها الأصدقاء الأوروبيون من الإنشغال بأعمال الإبتزاز، التي تمارسها بدعم من واشنطن حكومة إسرائيل، ففي ذلك مضيعة للوقت والأخطر إستخدام اسرائيل لمنابر دولية في خدمة سياسة شيطنة وأبلسة، إعتادت عليها في التعامل مع أعدائها

وخصومها، فأطفال فلسطين وطلاب المدارس فيها لم يكتبوا يوما على قذائف مدفعيتهم المتواضعة، أو صواريخهم محلية الصنع، رسائل تحض على العنف والكراهية مثلما فعل طلاب المدارس اليهودية في إسرائيل، الذين حلّوا في أكثر من مناسبة ضيوفا على قوات الإحتلال ودوَّنوا من العبارات والرسائل والتواقيع على قذائف المدفعية والدبابات والصواريخ المتطورة التي إستخدمها الجنود الإسرائيليون في حروبهم العدوانية على غزة ولبنان، ما يعكس الكم الهائل من التحريض المختزن على العنف والكراهية . نحن لسنا بصدد تغيير إسم بلادنا أو التفكير بخفض منسوب مؤشر الوطنية في مناهج التربية الفلسطينية، فقد كانت بلادنا تسمى فلسطين وصارت تسمى فلسطين، كما قال شاعرنا الكبير محمود درويش ■

٢٠١٩/٥/١٨

نحو بناء مقومات المشروع الوطني الديمقراطي المستقل[1]

■ مدخل

أولاً- الوضع الداخلي في البلاد

ثانياً- في الحركة الجماهيرية والعلاقات الوطنية

(١) التقرير السياسي الصادر عن أعمال المؤتمر الوطني السابع لحزب الشعب الديمقراطي (حشد). التقرير بنصه الكامل باستثناء الفصلين حول الأوضاع الفلسطينية والعربية.

مدخـــل

■ ينعقد المؤتمر الوطني العام السابع لحزب الشعب الديمقراطي الأردني – حشد – في ظل تصاعد الغضب الشعبي واستمراره في مواجهة تفاقم الأزمات الطاحنة التي تعصف بالبلاد، وشمولها مختلف جوانب الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

إن استمرار نهج الحكم وسياساته منذ عقود، على نفس القواعد السياسية والإقتصادية على الرغم من النتائج الخطيرة لهذه السياسات على سيادة ومستقبل البلاد، في نفس الوقت الذي تتصاعد فيه الإحتجاجات الشعبية الرافضة لهذا النهج، دون توقف، يعني أن المشروع الوطني الديمقراطي الذي تتبناه الحركة الوطنية الأردنية والحركة الجماهيرية بكل أطرافها، إكتسب عمقا أكبر أمام المشروع الذي تتبناه المؤسسة الرسمية للحكم، والذي عمّق التبعية للمؤسسات الرأسمالية العالمية، وأدى إلى إضعاف الإقتصاد الوطني وتهميشه وإفقار غالبية الشعب ورفع يد الدولة عن الخدمات الأساسية المركزية للمواطنين، وتركها نهبا لعمليات الخصخصة ومالكي الوكالات التجارية وعمليات الفساد الكبرى. وعليه، فإن الشعار الرئيسي الذي تتمركز حوله المطالب الجماهيرية منذ إحتجاجات ٢٠١١، يتمحور حول رفض السياسات الإقتصادية الرسمية، وكل سياسات التهميش الإجتماعي والسياسي.

■ لقد شهدت السنوات الأخيرة أسوأ أشكال التبعية والإنجرار وراء سياسات صندوق النقد الدولي دون أي إلتفات للآثار الإجتماعية الخطرة لهذه السياسات، فارتفعت نسب البطالة والفقر باطراد، وعمَّ الفساد الإداري والمالي أجهزة الدولة ومؤسساتها، **وفرضت تشريعات تقونن منظومة الظلم والإستبداد والفساد**، وتكرَّست ظواهر التمييز والإقصاء، وشرَّعت الأبواب أمام إحتكار القرار السياسي والإقتصادي.

في نفس الوقت الذي شكلت فيه النضالات الطويلة للحركة الوطنية الأردنية بأحزابها ونقاباتها ومؤسساتها الجماهيرية المختلفة منذ عقود خلت، منعطفات تاريخية هامة في حياة البلاد نحو التحول الديمقراطي والتحرر من التبعية وصيانة مقومات الإستقلال الوطني، فقد عملت مؤسسة الحكم على الحيلولة دون المضي قدما في المسارات

الطبيعية للتحول الديمقراطي المنشود، فتجاهلت مستحقاته، وتمسكت باستراتيجية تقوم على تعميق التبعية الإقتصادية والسياسية والإستئثار بالقرار الوطني وإقصاء القوى السياسية والإجتماعية المنظمة.

كشفت الإحتجاجات الشعبية منذ أيار(مايو) ٢٠١٨، حجم إتساع وتجذر حالة السخط الجماهيري إزاء السياسات الحكومية التي تجاهلت تماما الحقوق المطلبية والمعيشية والسياسية للمواطنين، وأطلقت العنان لإجراءاتها الإقتصادية المدمرة لعوامل الأمن الإجتماعي.. وأجهزت على الآمال بإمكانية الإستجابة الرسمية للمطالب المشروعة للحركة الجماهيرية.

■ وإذا كانت الحكومات والجهات الرسمية قد حاولت على الدوام تبرير سياساتها بحجة الحفاظ على الأمن وتأثير الصراعات الخارجية في المنطقة العربية والإقليم على الأوضاع الإقتصادية تحديدا في البلاد، فقد كان الأجدر أن تواجه التحديات الخارجية بسياسات داخلية تقوم على حماية الإقتصاد الوطني والوحدة المجتمعية وصون القرار السيادي المستقل، بديلا للسياسات الإقتصادية التي أصبحت رهينة لصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وللتبعات الخطيرة المترتبة على الإتفاقات الإقتصادية ذات الطابع الإستراتيجي مع العدو الصهيوني (الغاز، والكهرباء، والماء، والمواصلات، والمناطق الصناعية).

■ وفي ظل الإرتدادات العنيفة للصراعات الجارية في المنطقة العربية والإقليم، حيث تم ويتم إستهداف الدولة الوطنية والعمل على تدمير مقوماتها الرئيسية، فقد أصبح المشروع الوطني الديمقراطي ضرورة للتوحد حوله والدفاع عنه من كافة الجهات والمؤسسات والقوى الوطنية بديلا للمشروع الرسمي الذي تتبناه الحكومات المتعاقبة والقاصر عن حماية مقومات الدولة الوطنية، أو الحفاظ على إستقلالية قرارها وسيادتها■

أولاً- الوضع الداخلي في البلاد
(١)
هبّة أيار: مقدمات ونتائج

■ حملت حركة الإحتجاج الشعبي والشبابي الواسعة التي إنطلقت في الثلاثين من أيار (مايو) ٢٠١٨ دلالات وطنية عميقة، بالنظر إلى سرعة تطورها وشمولها لفئات إجتماعية جديدة، ثم نتائجها على السياسات الرسمية للحكم وعلى أوضاع الحركة الجماهيرية.

جاءت هبّة أيار في مواجهة السياسات الرسمية المتراكمة التي أدت إلى إفقار معظم فئات الشعب الأردني وإدارة الظهر لمطالبه المشروعة في العيش الآمن ومصادرة حقه في المشاركة في القرار الوطني.

حكومة الملقي، التي إمتدت ولايتها منذ ٢٠١٦/٥/٢٩ وحتى ٢٠١٨/٦/٤، واصلت إصدار القرارات والإجراءات الإقتصادية المتعسفة، حيث شملت أضرارها مزيدا من الفئات الإجتماعية الوسطى بكل مستوياتها. وقد عبّرت موازنة عام ٢٠١٨ عن حجم الكارثة المحدقة بالأوضاع الإقتصادية والمالية في البلاد، والإنعكاسات المتوقعة على مزيد من التردي في المستويات المعيشية للمواطنين: خفض النفقات الرأسمالية، وزيادة النفقات الإستهلاكية، وإعطاء الحكومة سلطة فرض ضرائب غير مباشرة تحت عنوان: ضرائب أخرى.

أما القرارات المباشرة الأكثر تطاولا على الحقوق والأشد وطأة على المواطنين فقد إتخذتها الحكومة عام ٢٠١٧، عندما رفعت ضريبة المبيعات بنسبة ١٠٪ على ١٦٤ سلعة أساسية، و٤٪ على سلع أخرى، إضافة إلى الإرتفاعات المتتالية على أسعار وضريبة المحروقات حتى وصلت نسبتها إلى ١٠٠٪ من تكلفة مادة البنزين، و٥٠٪ من تكلفة مادتي الديزل والكاز، حيث أدت هذه الإرتفاعات إلى إشعال الأسعار وتكاليف

الخدمات بصورة تفوق كثيرا قدرة المواطن على مجاراتها.

■ بررت الحكومة قراراتها تلك بالأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها البلاد بسبب إرتفاع حجم المديونية الداخلية والخارجية، حيث بلغ حجم المديونية نهاية عام ٢٠١٧ حوالي ٢٧ مليار دينار أردني، وفي نهاية ٢٠١٨ حوالي ٢٩ مليار دينار. كان واضحا للجميع أن الحكومة تلجأ إلى جيب المواطن من أجل تسديد دين تتحمل هي مسؤوليته مع الحكومات السابقة بسبب الإصرار على نفس السياسات الإقتصادية الخاطئة والخطرة التي إعتمدت تاريخيا على القروض والمنح المشروطة: ماليا وسياسيا، بدلا من تبني مشروع وطني تنموي، يقوم على استثمار الموارد الطبيعية في البلاد.

وإمعانا في انتهاج سياسة التبعية، فقد ألحقت الحكومة إجراءاتها الإقتصادية المشار إليها سابقا، بإصدار مشروع معدل لقانون ضريبة الدخل وفق شروط صندوق النقد الدولي، الذي رهن تقديم قرض للأردن بقيمة مليار وربع المليار مقابل إقرار قانون ضريبة دخل جديد، يتم فيه شمول فئات إجتماعية واسعة بالقانون، ومعالجة التهرب الضريبي وإضافة ضرائب جديدة على مصادر الطاقة. وكان واضحا أن مواد القانون ستمس معظم الفئات، بما في ذلك الصناعيين والتجار وموظفي البنوك والشركات الكبرى...الخ.

وهكذا وجدت الحكومة نفسها في مواجهة مباشرة مع جموع كبيرة من المتضررين من الفقراء وشرائح الطبقة الوسطى، الذين أنهكتهم الضرائب على المبيعات وإرتفاع أسعار المواد الأساسية، وكذلك مع حلفاء الأمس الذين إستفادوا من قرارات تخفيض ضريبة الدخل على البنوك والمستثمرين والمتمولين بنسب غير مسبوقة منذ عام ١٩٩٥، وإقرار تخفيضات متتالية شملت أرباح الأسهم والشركات في أعوام ٢٠٠١– ٢٠٠٣، في الوقت الذي كانت ترتفع فيه ضريبة المبيعات المباشرة وغير المباشرة، حتى وصلت إيراداتها للخزينة العامة ٨٠٪ (من جيوب الفقراء)، بينما بلغت الإيرادات من ضريبة الدخل ٢٠٪ فقط «من الأرباح الهائلة التي يجنيها الأغنياء».

■ الآن وبعد مضي سنوات طويلة من إعتماد هذه الفئات العليا على قانون ضريبة دخل منحاز لصالحها، فقد قررت الإحتجاج والتمرد على أية إصلاحات في القانون تدفع باتجاه رفع ضريبة الدخل على أرباحها الهائلة ولو بنسب ضئيلة، أو تقترب من

معالجة التهرب الضريبي.

دعا مجلس النقابات المهنية الذي يضم رؤساء المجالس المنتخبة لـ ١٥ نقابة مهنية، إلى إضراب عام بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣٠، ثم دعا لإضراب ثانٍ بتاريخ ٢٠١٨/٦/٦، وتمت الإستجابة الشعبية للإضراب في التاريخين المذكورين، وفي القطاعين العام والخاص بنسبة عالية فاجأت الجميع، وترافق مع الإضراب، إحتجاجات ميدانية أمام فروع مجمعات النقابات المهنية في عمان والمحافظات الأخرى، إضافة إلى تظاهرات مسائية حاشدة بالعاصمة، في الدوار الرابع، وأخرى عمّت المحافظات الأردنية على مدى أيام الأسبوع. شاركت الأحزاب اليسارية والقومية في الحراك الشعبي الواسع في جميع مراحله، وتحديداً من خلال منظماتها الشبابية وكوادرها الحزبية، وتميّزت بشعاراتها السياسية التي عبّرت عن مطالب القوى الديمقراطية والفئات الشعبية الفقيرة المتضررة من السياسات الإقتصادية. وقد شاركت في هذا الإضراب أيضا، لا بل دعت له غرف الصناعة والتجارة وإدارات البنوك والشركات (إحتجاجا على الضريبة التصاعدية).

■ تمحورت الشعارات بداية الإضراب على إسقاط قانون ضريبة الدخل وإلغاء التعديلات على نظام الخدمة المدنية، الذي «يمس قطاعات التعليم والصحة»، ثم تطورت سريعا بالترافق مع زيادة أعداد المحتجين وإنضمام فئات إجتماعية وشبابية واسعة من مختلف الفئات الإجتماعية والسياسية. وأضيفت شعارات تتعلق بإلغاء الضرائب على المبيعات والمطالبة بالتراجع عن قرار زيادة الأسعار على عشرات السلع، وإيجاد حلول سريعة لبطالة الشباب، كما بدأت الجموع الشعبية تطالب بإسقاط الحكومة، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني وتغيير النهج السياسي والإقتصادي.

■ أدت هبّة أيار إلى إستقالة حكومة الملقي، وكلفت شخصية غير تقليدية (الرزاز) بتشكيل حكومة جديدة، حيث سارع الرئيس المكلف إلى سحب مشروع قانون ضريبة الدخل وليس المبيعات، في إشارة ذات دلالة على نية الحكومة إستعادة حلفاء الأمس، والمضي قدما في سياسة إفقار الغالبية المتضررة من قانون المبيعات.

وشرع الرئيس الجديد في حوارات موسعة مع النقابات المهنية والأحزاب السياسية وغرف الصناعة والتجارة وإدارات البنوك ومؤسسات المجتمع المدني. لكن تشكيل الحكومة بعد أسبوعين من المشاورات جاء مخيبا لآمال الشارع الأردني بسبب إعادة

تكليف أكثر من نصف الوزراء في الحكومة السابقة التي أسقطتها الهبّة الشعبية وحمّلتها مسؤولية تردي الأوضاع الإقتصادية، والتواطؤ مع ملفات فساد كبرى. كما لم تجرِ أية تغييرات جوهرية فيما يخص السياسات الإقتصادية، بل على العكس من ذلك، واصلت الحكومة الحالية السير على نفس الطريق، بما في ذلك تبني مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٩، ومشروع قانون ضريبة الدخل وفق نفس المعطيات التي قدمتها الحكومة السابقة، مع إجراء تعديلات طفيفة في مواد قانون ضريبة الدخل لصالح فئة الصناعيين والتجار وكبار المهنيين وإدارات البنوك.

■ كذلك الأمر، لم يتغير شيء في القوانين والإجراءات الإقتصادية السابقة المتعلقة بضرائب المبيعات ورفع أسعار عشرات السلع الأساسية، بل على العكس، فقد شهدت مصادر الطاقة إرتفاعات هائلة غير مبررة وتحديدا: الكهرباء والبنزين. وفي ضوء تنفيذ كل هذه الإشتراطات التي فرضها صندوق النقد الدولي، فقد وافق الأخير على تقديم قرض بمليار وربع المليار دينار، مع المزيد من الإشتراطات والتعليمات بعد إجراء ما يسمى بالمراجعة الدورية من قبل إدارة الصندوق للإجراءات الإقتصادية للحكومة، حيث أعطت تعليماتها – وفق الصحف الرسمية الصادرة في أوائل شباط – برفع الدعم عن فاتورة الكهرباء.

ترافق مع هذه السياسات، جملة من القرارات والقوانين الأخرى الخطرة على الحريات العامة في البلاد مثل قانون الجرائم الإلكترونية، وأخرى تمنع إستثمار الطاقة البديلة، إضافة إلى مواصلة تنفيذ مدّ أنابيب على الأرض الأردنية لتنفيذ مشروع إتفاقية الغاز مع دولة الإحتلال.

■ الآن، وبعد مرور ما يزيد على ثمانية أشهر على تشكيل الحكومة الجديدة، فقد أصبحت الإستخلاصات أكثر جلاء ووضوحا للعديد من الفئات التي راهنت على إمكانية وقوع تغييرات نوعية في هذه المرحلة، بعد إستقالة حكومة الملقي، دون أن تتوفر الشروط الموضوعية المطلوبة لهذا التغيير.

لم تغيّر مؤسسة الحكم من سياساتها في إدارة الصراعات منذ هبّة نيسان (إبريل) ١٩٨٩، ولسان الحال يقول: «إن النهج السياسي والإقتصادي باقٍ وإن تَغيّرت الحكومات». لقد ثبت أن تغيير الحكومات وفق الآلية القائمة، أي تعيينها، لا يعني

سوى التحايل على الرأي العام وإحتواء الغضب الشعبي خصوصا وأنه لم يقترن بمشروع إصلاحي حقيقي، وإجراء تغييرات جادة على السياسات الرسمية، والإقرار بالمشاركة التمثيلية الواسعة بديلا للإقصاء والتهميش وإحتكار السلطات.

ومثلما جرى الإرتداد من قبل الحكومات على الإصلاحات السياسية التي انتزعتها هبّة نيسان (إبريل) ١٩٨٩، كذلك فعلت مؤسسة الحكم في التعامل مع التعديلات الجزئية التي جرت عام ٢٠١١ على مواد في الدستور وبعض القوانين الناظمة للحريات العامة. وانتهجت الأسلوب نفسه في التعامل مع المطالب المشروعة لهبّة أيار (مايو) ٢٠١٨، أي التحايل عليها، والإبقاء على نفس النهج والسياسات دون تغيير.

وإذا كانت مؤسسة الحكم قد إستطاعت إدارة الشأن العام في البلاد وفق هذه السياسات وإفراغ المكتسبات من مضمونها، والعمل على إحكام الهيمنة على مؤسسات الحركة الجماهيرية على إمتداد عقود مضت، فهي تواجه اليوم تحديات كبرى جديدة، بعضها ناتج طبيعي لهذه السياسات التي زعزعت دور مؤسسات الدولة وأفقدت المجتمع ثقته بدورها وقدرتها على إدارة الشأن العام، إضافة إلى تحديات أخرى تتعلق بالمشاريع السياسية المشبوهة التي يديرها تحالف الإدارة الأميركية – الصهيونية في منطقتنا وتستهدف الهيمنة على المنطقة العربية، والتحكم بأدوار الأنظمة السياسية بما يتوافق والمصالح الإستراتيجية لهذا التحالف ■

(٢)

تراجع دور مؤسسات الدولة في إدارة الشأن العام

■ تدهورت الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة حسب إقرار المسؤولين الرسميين في أكثر من مناسبة. الظاهرة لم تأت فجأة، بل بدأت منذ تخلت الدولة عن مسؤولياتها الأساسية وأخضعت القطاعات الإقتصادية الأهم والأضخم لسياسات الخصخصة في بداية التسعينات، وقامت ببيع مؤسسات القطاع العام بأبخس الأثمان، مما تسبب بخسارة خزينة الدولة للعائدات الكبيرة الناتجة عن إستثمار الثروات الوطنية. وكان لهذه السياسات ولا زال نتائج وخيمة على تردي الأوضاع المعيشية للمواطنين وتنامي الشعور

بالقهر والظلم بسبب حرمانهم من ثروات بلدهم، واحتكار عائدات الخصخصة من قبل فئة قليلة تهيمن أيضا على القرار السياسي. وقد ترافق مع هذا الوضع تردي الخدمات في قطاعات الصحة والتعليم والضمانات الإجتماعية التي كانت توفرها إمتيازات القطاع العام.

■ إمتدت الظاهرة لتطال المؤسسات السياسية التشريعية والتنفيذية، التي تحالفت في مواجهة إستحقاقات الإصلاح والتطوير، تحديداً في القضايا المفصلية مثل إقرار الموازنات العامة والقوانين الناظمة للشأنين الإقتصادي والسياسي، والعمل على إقصاء وإدارة الظهر للرأي العام والمصالح الوطنية العليا. لقد فقد الناس ثقتهم بعدالة السلطتين بعد أن تكررت الوقائع والقرارات المجحفة بالحقوق، وإقرار القوانين المنحازة لفئة إجتماعية بعينها: تلك التي تدير العمليات الإقتصادية والمالية والسياسية، وفق ما يتطلبه الإبقاء على نفس النهج المرتبط بتوجيهات المؤسسات الرأسمالية العالمية، بما في ذلك توفير الشروط السياسية المطلوبة، وأهمها الإبقاء على التحالف القائم بين السلطتين والذي أفقد السلطة التشريعية قدرتها على الرقابة المطلوبة على السلطة التنفيذية ومحاسبتها، وتخليها عن دورها في تبني مشروع إصلاح نهضوي ينقذ البلاد من حالة الإنهيارات المتتالية على أكثر من صعيد.

عزز هذه الظاهرة إنتشار الفساد المؤسسي على نطاق واسع وتورط مسؤولين متنفذين في مسلسل طويل من الإعتداءات على المال العام، كان آخرها سرقة كميات هائلة من الماء والكهرباء وبناء مصانع خارج نطاق النظام الجمركي. ويصعب تصور أن أحداً من غير المتنفذين في مواقع القرار، يستطيع أن يبني منشآت ضخمة لتنفيذ الإعتداءات على المياه الجوفية والكهرباء في وضح النهار، أو أن يبني مصانع – فوق الأرض – خارج نطاق القانون.

■ في خضم الصراع الجاري بين مراكز القوى في الحكم، تم الكشف عن هذه المعلومات – وغيرها – في وسائل الإعلام الرسمية ولكن بصورة إنتقائية، إذ تابعت وسائل الإعلام مجريات القبض على بعض المتورطين في قضية مصنع الدخان، ولكنها تجاهلت تماما القضايا الأخرى التي لا تقل خطورة مثل الإعتداء على الماء والكهرباء وأموال الفوسفات. هذا إضافة إلى إنتشار ظاهرة الإستقواء على القانون بالقوة الجهوية

والعشائرية، كما حدث مع رئيس جامعة آل البيت وأحداث عنجرة التي وقعت مؤخرا، وعشرات حوادث العنف الإجتماعي والطلابي.

إن مظاهر العجز في مؤسسات الدولة وسوء إدارتها للشأن العام يرتبط إرتباطا وثيقا بغياب تطبيق القوانين العادلة والإستهتار بالمصالح الوطنية العليا وتغييب مشروع التنمية الشامل ورفض الإستجابة لمتطلباته وشروطه رغم الضغط الشعبي المتواصل للخروج من نفق الفساد والإستبداد ■

(٣)

تطبيق معاهدة وادي عربة وملحقاتها الخمسة..

عدوان مستمر على الدولة الوطنية الأردنية

■ ربع قرن (٢٥ عاماً) مرّ حتى الآن على توقيع إتفاق وادي عربة مع العدو الصهيوني (١٩٩٤/١٠/٢٦)، الذي أصبح قانونا تحت إسم «معاهدة وادي عربة» بعد أن صادق عليه البرلمان بتاريخ (١٩٩٤/١١/٦).

في مراجعة ضرورية للنتائج المترتبة على المعاهدة المشؤومة، على الأصعدة السياسية والإقتصادية والثقافية، يتعرض هذا التقرير لأهم المحطات وأبلغها تأثيراً على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في البلاد، حيث قادت تطبيقات المعاهدة وسرعة التنفيذ للمواد الواردة فيها، إلى تدهور الوضع الإقتصادي وتآكل مستمر للسيادة الوطنية، وإختراقات ثقافية شديدة الضرر على المفاهيم الوطنية والقومية المتعلقة بالصراع العربي – الصهيوني.

■ على **الصعيد الإقتصادي**، خصصت المادة السابعة من المعاهدة لتنفيذ متطلبات وشروط التطبيع الإقتصادي تحت عنوان: العلاقات الإقتصادية، بالنص على مايلي: «إن الدولتين تريان في التطوير الإقتصادي عمود أساس في تحقيق السلام والأمن والعلاقات المنسجمة بينهما كدولتين، وبين الشعوب والأفراد على الطرفين»؛ وفي نص لاحق: «على الدولتين إيقاف أية حملات للمقاطعة ضد أحداهما الأخرى، بالإضافة

إلى أن تعمل كل دولة على مساعدة الدولة الأخرى في إنهاء أية مواقف مقاطعة من أطراف ثالثة ضد أي منهما».

■ إذن، فقد كان مطلوبا من الأردن حسب هذا النص أن يقوم بدور الوسيط بين دولة الإحتلال، وبين أي من دول المنطقة التي تعلن مقاطعتها لها، وأن يشكل الأردن باباً أمام دول عربية أخرى لتنضم لهذا التطبيع ولو بطرق غير مباشرة، وبصورة تضمن لدولة الإحتلال الوصول إلى أسواق أخرى عربية لم تعقد دولها معها إتفاقيات:

• بعد ستة أشهر فقط من توقيع إتفاق وادي عربة، تم توقيع الإتفاقية الإقتصادية الأولى بين الأردن ودولة الإحتلال في نيسان (إبريل) ١٩٩٥، وشملت الإتفاقية ٢٢ بنداً لتنظيم شكل العلاقات التجارية المتبادلة وإنهاء المقاطعة الإقتصادية، وتشجيع رجال الأعمال والهيئات التجارية على التعاون.

• وفي نهاية العام ٢٠٠٤، تم تجديد الإتفاقية الإقتصادية المشار اليها لتشمل تسهيلات أوسع وتعطي مزيداً من الإمتيازات للطرف (الإسرائيلي)، «تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا وتسهيلات أخرى»، حتى تصل إلى إعفاء كامل الرسوم عام ٢٠١٠.

• عام ١٩٩٧، وقع الأردن ودولة الإحتلال ثاني إتفاقية إقتصادية، المعروفة بـ «إتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة». واشترطت هذه الإتفاقية للإعفاء من الجمارك أن تستخدم المصانع نسبة محددة من المواد الخام إسرائيلية المنشأ. كما إشترطت أن يكون هناك تعاون تجاري إسرائيلي – أردني وربط جزء من الإقتصاد الأردني بالسوق الإسرائيلية.

• عام ١٩٩٨، تم توقيع إتفاقية تنص على إنشاء منطقة صناعية تشغيلية مشتركة في الأردن مع دولة الإحتلال تحت إسم «بوابة الأردن». وفي نهاية عام ٢٠١٣، صدر القرار الحكومي الإسرائيلي بالموافقة على إقامة هذه المنطقة على جانبي نهر الأردن جنوبي بيسان على بعد ٨ كم من جسر الشيخ حسين، و٦٧ كم من ميناء حيفا في فلسطين المحتلة. وتقام المنطقة على مساحة ٧٠٠ دونم على الأراضي الأردنية – و٢٤٥ دونماً على أراضي فلسطين المحتلة، ويُبنى جسر فوق نهر الأردن بطول ٣٥٢ متراً ليكون ممراً لعبور البضائع والعمال من وإلى الأردن. وبتاريخ ٢٠١٩/٢/٤، أعلن عن إنجاز هذا المشروع في منطقة الشونة الشمالية.

من بين المنافع الكثيرة لدولة الإحتلال من وراء هذا المشروع، أن هذه المنطقة الصناعية التشغيلية على الحدود تعني تدفقا حراً ورخيصا للأيدي العاملة الأردنية، حيث من المتوقع أن يندفع آلاف العاطلين عن العمل للإلتحاق بالفرص التي يتيحها، إضافة إلى أن منتجات هذه المنطقة الصناعية المشتركة ستمكن الشركات (الإسرائيلية) من تصدير منتجاتها إلى كثير من أسواق الدول الإسلامية والعربية.

■ إضافة إلى كل هذه الإتفاقات الإقتصادية والمشاريع المشتركة، فإن أهم وأخطر مشروعين إقتصاديين بين الأردن ودولة الإحتلال، هما:

• صفقة إستيراد الغاز التي وُقّعت بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٦.

• ومشروع قناة البحرين الذي وقعت الإتفاقية حوله كل من الأردن والسلطة الفلسطينية ودولة الإحتلال في واشنطن عام ٢٠١٣ وأسمته الصحف الإسرائيلية مشروع «ناقل السلام»(!!).

المشروع الأول وعلى الرغم من مخاطره الكبيرة على الإقتصاد الوطني والسيادة الوطنية التي حذرت منها الحركة الجماهيرية الأردنية، إلا أن الجهات الرسمية باشرت بمدّ أنبوب – لغايات تطبيق المشروع – سيخترق أراضي ١٨ قرية وبلدة أردنية، كما سيتم الإستيلاء على ٣٤٤ دونماً واستئجار ٦١١ دونماً آخر، وغالبية هذه الأراضي زراعية وتعود ملكيتها لعشرات العائلات في محافظات المفرق وإربد والأغوار.

أما **مشروع قناة البحرين** فيقوم على حفر وإنشاء قناة مياه وأنابيب يصل طولها إلى ١٩٢ كم، يتم من خلالها نقل المياه من البحر الأحمر نحو البحر الميت، وعلى الطريق تقام محطة تحلية المياه ليتم تزويد الأردن ودولة الإحتلال والضفة الغربية لنهر الأردن بالمياه المحلّاة؛ كذلك تقام محطة توليد كهرباء بتمويل من البنك الدولي والدول المانحة تصل قيمته إلى حوالي مليار دولار.

دولة الإحتلال هي الرابح الأكبر من هذه المشاريع، إذ أنها تُحكم السيطرة على مصادر الطاقة وتضمن لنفسها دوراً محورياً في الحلف الإقليمي الجديد الذي يجري الإعداد له من قبل تحالف الإدارة الأمريكية وقادة الإحتلال الصهيوني.

بناء عليه، وفي نطاق إجراء هذه المراجعة لمعاهدة وادي عربة وتطبيقاتها، فإن

دولة الإحتلال تستكمل أهدافها التوسعية ولا تنفكّ تروّج أن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين وتواصل إنتهاكاتها السيادية على كل الصعد، فقد قامت مؤخراً ببناء مطار «تمناع» على أراضي أم الرشراش الأردنية (جنوب الأردن) – التي إستولت عليها دولة الإحتلال عام ١٩٥٣.

إن المخاطر السيادية والإقتصادية المترتبة على هذه المشاريع مع دولة الإحتلال الإستيطاني التوسعي لا تقتصر على إنتهاك السيادة الوطنية فحسب، بل تتعدى ذلك إلى تهديد الكيانية الوطنية الأردنية.

■ **الباقورة والغمر:** صدر قرار أردني رسمي بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٢ بإخطار الجانب الإسرائيلي بوقف تأجير أراضي الباقورة والغمر قبل عام من إنتهاء موعد الإتفاقية، لتعود إلى السيادة الوطنية الأردنية كاملة، وقد رحّب حزبنا وأحزاب الحركة الوطنية بهذا القرار، داعين إلى ضرورة إستكمال هذه الخطوات السيادية، بالتراجع عن الإتفاقات الإقتصادية الخطرة مع دولة الإحتلال والتصدي الكامل للسياسات العدوانية الإسرائيلية على الأراضي الأردنية. كما جاء هذا القرار إثر سلسلة من الإحتجاجات الشعبية الميدانية التي طالبت باستعادة السيادة الوطنية على أراضي المنطقتين الأردنيتين.

علينا أن لا نتوقف عند هذا القرار الذي رفضته قيادة الإحتلال وتسعى للدخول في مفاوضات جديدة من أجل تمديد إستيلائهم على المنطقتين واستثمار ميزاتهما الطبيعية الكبرى، سواء من حيث جودة أراضي الباقورة أو غزارة ونوعية مياه الغمر.

المعركة لم تنته بعد، ولم تتوقف عند حدود القرار، فهناك نص في الإتفاقية، يعطي الإحتلال حق المطالبة بالتفاوض إذا قرر الأردن إنهاء العمل بها. لذلك فإن تحرير أراضي الباقورة والغمر يظل عنوانا بارزاً على أجندة الحركة الجماهيرية الأردنية في سياق مقاومتها للإحتلال على الأراضي الأردنية، كما يجب أن تستمر الجهات الرسمية بالإجراءات القانونية والعملية وصولاً إلى تحرير أراضي المنطقتين ■

(٤)

الوضع الإقتصادي: مخاطر كبرى تتهدد البلاد

■ تعبّر النتائج الإجتماعية للسياسات الإقتصادية الرسمية، عن الأخطار الكبرى التي أحدثتها السياسات الإقتصادية على إستقرار الأمن الإجتماعي والسياسي في البلاد. الأرقام والنسب وحدها لا تترجم حجم المعاناة التي يكابدها الفقراء وشرائح واسعة من الطبقة الوسطى، وقطاعات إجتماعية أصبحت كلها في دائرة التهميش بسبب إرتفاع معدلات البطالة والفقر وضيق المجالات والفرص أمام قطاع الشباب والخريجين الجدد؛ فقد إرتفعت نسبة البطالة بين القادرين على العمل – وحسب الإحصاءات الرسمية – من ١٣,٦٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٨,٦٪ عام ٢٠١٨.

وتشير مراكز دراسات مختصة إلى أن النسبة أعلى من ذلك بكثير، كما ترتفع في بعض محافظات الجنوب والمفرق أكثر من بقية المحافظات، وحسب نفس المصادر الرسمية (دائرة الإحصاءات العامة)، فإن ٤٩٪ من المواطنين أي حوالي نصف السكان دخلهم أقل من ٥٨٣ دينار، هذا في الوقت الذي تلتهم فيه الضرائب وإرتفاع الأسعار هذه الدخول القليلة أصلا. وعلى لسان البنك الدولي، فإن «حصة المواطن الأردني من ديون بلاده تشكل ٩٩٪ من متوسط دخل الفرد السنوي».

الدين العام إستمر في صعوده بمعدل مليارين في العام الواحد في السنوات الاخيرة. حتى بلغ في نهاية عام ٢٠١٨ / ٣٩ مليار دولار، أو ما نسبته ٩٦,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي؛ وكلما زاد الدين العام، كلما ساءت الأوضاع المعيشية وازدادت تدهوراً، فالحكومات المتعاقبة تلجأ إلى وصفة واحدة وحيدة لتسديد الدين، وهي رفع أسعار السلع ورفع النسب الضريبية المباشرة وغير المباشرة على المواطنين الذي يواجهون النتائج المرّة لهذه الإرتفاعات يوميا.

تقدمت كثير من القوى وأصحاب الإختصاص، وبمسؤولية وطنية عالية بحلول جدية لهذه الأزمة اللولبية المرشحة دائماً للتفاقم، ونشر معظمها في وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية، ولكن القوانين التي تتحكم باقتصاد البلاد وسياساتها والمرتبط بالمراكز الرأسمالية العالمية هي وحدها التي تقرر.

■ منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي لا تزال العوامل الثلاثة الرئيسية التالية

هي التي تُطبق الخناق على الإقتصاد الوطني الأردني، وتحول دون تحريره من التبعية المطلقة:

١- خصخصة القطاع العام وبرامج صندوق النقد الدولي التي بدأت عام ١٩٩٢، حتى فقدت الدولة الأردنية كل أصولها في شركات رابحة كبرى مثل البوتاس والإسمنت والفوسفات وسلطة المياه، وعدد من البنوك والمصانع والمؤسسات، مثل شركة الإتصالات وشركة الكهرباء. وخسرت الموازنة العامة للدولة أهم مواردها، وموارد الشعب بعد أن إنتقلت ملكية معظم الشركات العامة الحكومية إلى الرأسمال الأجنبي. وقد شملت عمليات الخصخصة معظم القطاعات والمقومات الرئيسية للإنتاج الوطني، وفق عقود وشروط شديدة الإجحاف والضرر بالإقتصاد الوطني، في نفس الوقت رفعت الدولة الدعم عن السلع الإستهلاكية وتخلّت عن مسؤولياتها تجاه تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

٢- عقد شراكات غير وطنية مع دولة الإحتلال بناء على الملحقات الخمسة لمعاهدة وادي عربة ١٩٩٤، سبق وأشير لهذا الموضوع في معرض إستعراض مخاطر المعاهدة.

٣- إنضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٩، وخضوعه لقوانينها المجحفة بحق الصناعات الوطنية والزراعة، حيث تشير الإتفاقية في نصوصها إلى التالي: «يترتب على الأردن تخفيض الدعم الإجمالي المحلي الذي تقدمه الحكومة للمنتجين الزراعيين المحليين على مدى ٧ سنوات بدءاً من تاريخ إنضمام الأردن لمنظمة التجارة، وتحديد سقف الصادرات الزراعية بـ صفر٪».

وقد عملت الحكومات على الفور إلى إقرار مئات التشريعات لتتواءم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، على أمل تدفق الإستثمارات إلى الأردن وفتح أسواق العالم أمام الصادرات المحلية، ولكنه إتضح بعد مرور أقل من خمس سنوات، وفي المراجعة الأولى التي أجرتها المؤسسات المعنية، حسب وثيقة أصدرتها مايلي: «إن إنضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية خلّفت عجزاً تجارياً كبيراً، وصناعة ضعيفة وأغرقت سوقنا الصغير بسلع رخيصة، في الوقت الذي تحصل فيه الشركات الكبرى على أرباح خيالية مقابل إلغاء دعم الإنتاج الزراعي». ويضيف التقرير: «فتحت منظمة التجارة العالمية

للأردن أسواق ١٥٠ دولة، لكن فرص النفاذ إلى هذه الأسواق محدودة للغاية بسبب عدم القدرة على المنافسة، وإتفاقيات الشراكة الموقعة بين الدول الأكثر قوة ومنعة إقتصادية».

■ وهكذا، فقد شهد الأردن ظواهر إنهيارات متتالية في قطاعي الصناعة والزراعة، وأغلقت مئات المصانع حسب «غرفة صناعة عمان»، التي قالت: «إنه تم إغلاق ١٦٢٤ مصنعاً في عامي ٢٠١٦ – ٢٠١٧» فقط.

كما إنخفضت قيمة مساهمة الإنتاج الزراعي والصناعي في الدخل القومي إلى الحدود الدنيا، وبالمقابل إرتفعت قيمتها في التجارة والخدمات التجارية: «حسب إحصائيات ٢٠١٨، فقد بلغت نسبة مساهمة الزراعة في الدخل القومي ٣٪ فقط، والصناعات الإستخراجية والتحويلية ٢١٪، بينما إرتفعت نسبة مساهمة الخدمات والتجارة العامة إلى ٦٦,٦٢٪».

يعاني القطاع الزراعي تحديداً من الإهمال المتعمد وسوء إدارة إستثمار لمنطقة الأغوار في مجال شحّ مياه الري تحديداً، وهي المنطقة الأخصب، والسلة الغذائية الوفيرة الإنتاج للأردن ودول عربية مجاورة – فيما مضى–، فقد بلغت نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في الدخل القومي عام ١٩٩٤ (١٣٪) وانخفضت إلى ٩٪ عام ٢٠٠٠، ثم واصلت تدهورها إثر قوانين منظمة التجارة الحرة حتى وصلت إلى ٣٪ عام ٢٠١٨.

■ نتيجة ربط مصير الإقتصاد الوطني بأغلال المؤسسات الرأسمالية العالمية من موقع عدم التكافؤ، فقد إتسعت دوائر الفئات الإجتماعية المتضررة وهي التي كانت تشكل قواعد أساسية للنظام السياسي، وتآكلت شرائح واسعة من الطبقة المتوسطة جرّاء تدني قيمة الأجور وإتساع حجم البطالة، وتضاءل دور هذه الفئة في بناء الحياة السياسية، بعد أن أصبحت هي الأخرى مهددة بالتهميش ومعرّضة لأشكال مختلفة من الإستقطابات الفئوية الحادة ■

(٥)

الحريات العامة: تراجع منهجي في السياسات الرسمية

■ لم تعد معايير الإلتزام بإطلاق الحريات العامة بصفتها واحدة من الحقوق الأساسية للمواطنين تقتصر على السماح بتنظيم التظاهرات والمهرجانات، بل تتعدى ذلك إلى

حماية الحريات المنصوص عليها في الدستور بقوانين تفصيلية وأنظمة وإجراءات من شأنها تعزيز الديمقراطية السياسية وحرية الرأي والتعبير والمشاركة المؤسسية في القرار الوطني. وفي رصد المؤشرات والدلائل الأكثر أهمية على تراجع السياسات الرسمية عن الإلتزام بإطلاق الحريات العامة، نستعرض ما يلي:

١- **تهميش القوى السياسية والإجتماعية المنظمة،** وذلك بسن قوانين ناظمة للعمل السياسي، من شأنها إغلاق الفرص أمام القوى السياسية ذات الصفة التمثيلية، ولعل المثال الأبرز هو إصرار مؤسسة الحكم على قانون إنتخابات نيابية ينص على نظام الصوت الواحد، أو يعيد إنتاجه بطرق مختلفة، والنتيجة دائما واحدة: إقصاء القوى السياسية – والديمقراطية منها، على وجه التحديد – عن المشاركة في السلطة التشريعية. إضافة إلى قانون أحزاب سياسية لا يصلح إلا لفرض قيود على حركة الأحزاب، ثم قانون اللامركزية الذي أنتج نسخا مكررة من برلمانات الصوت الواحد.

لم تستجب الحكومات في أي مرحلة من المراحل بعد عام ١٩٨٩ لقوى المعارضة الديمقراطية التي طالبت ولا تزال باعتماد القائمة الوطنية المغلقة والتمثيل النسبي الكامل، وذلك حفاظاً على وجود مجالس نيابية جاهزة للتحالف معها، وتنتمي في غالبيتها المطلقة إلى فئات كبار الرأسماليين والتجار والمتنفذين السياسيين.

٢- **إستمرار الهيمنة والتدخل في الهيئات المنتخبة للمؤسسات النقابية والجماهيرية:** هذا ينطبق على جميع المؤسسات دون إستثناء، بدءاً من التدخل في إنتخاباتها وإنتهاء بقراراتها. لقد أدت هذه السياسيات إلى عزل معظم النقابات العمالية وقياداتها عن قواعدها العمالية، وحرمان الطبقة العاملة من ممثليها الحقيقيين المدافعين عن مصالحها وقضاياها. كما شملت هذه السياسات الهيمنة على المؤسسات الجماهيرية كبيرها وصغيرها، في قطاعات المهنيين والشباب والمرأة والطلاب...الخ.

إن إستمرار مثل هذه السياسات والإمعان في تطبيقها، قد أدى إلى إضعاف دور المؤسسات الجماهيرية وإبعاد قوى سياسية وديمقراطية وفئات متنورة عن قيادتها، وقدمت رسالة سلبية صارمة ضد كل من يطالب بتوسيع المشاركة في القرار الوطني.

٣- **إستهداف وجود ودور الأحزاب السياسية:** لم تتوقف هذه السياسة العدائية تجاه الأحزاب منذ إلغاء الأحكام العرفية وإقرار قانون الأحزاب السياسية عام ١٩٩٢، ولكنها

تكثفت في الآونة الأخيرة، وبدأت توظف وسائل الإعلام الرسمية وكتّابه للطعن بقدرة الأحزاب السياسية على التصدي للأزمات الوطنية وتحميلها مسؤولية غياب البرامج الإصلاحية...الخ. وأخيراً فقد تمت دعوة الأحزاب السياسية للإندماج وتشكيل تيارات، والتهديد بقطع التمويل السنوي إن لم تفعل...الخ.

واجه حزبنا كل هذه الدعوات عبر وسائل الإعلام المتاحة على قاعدة أن الإصلاح السياسي لن تقوم له قائمة دون إصلاح قانوني الأحزاب والإنتخابات على أسس نظام التمثيل النسبي الكامل والقائمة الوطنية، وتحرير قانون الأحزاب من المواد المقيّدة للحريات، وعدم التعرض للحزبيين وأبنائهم بسبب إنتماءاتهم، فالقانون الديمقراطي للإنتخابات النيابية هو الذي يعطي فرصة طبيعية للأحزاب بأن تشكل تحالفاتها وإئتلافاتها.

إن إجراءات الدمج القسري الذي تروج له الحكومات غير واقعي ويضعها في مواجهة مباشرة مع الأحزاب بمختلف تلاوينها. نعتقد أن الهدف من وراء هذا الضجيج المفتعل ضد الأحزاب السياسية هو خشية الحكومات الدائم من القوى المنظمة وإمكانية صعودها في الوقت الذي تتدهور فيه سلطة الإدارة العامة، وتشتد المطالبة بالتغيير المنهجي في أدوات الحكم وسياساته.

٤- قدمت الحكومة مشروع قانون الجرائم الإلكترونية الذي يستهدف قمع حرية التعبير، والإغلاق أمام الذين يكشفون ملفات الفساد. وبسبب الضجة الكبرى التي واجهت المشروع، والضغط الواسع الذي تعرضت له كل من الحكومة والبرلمان من قبل النخب السياسية والإعلامية، فقد رد مجلس النواب هذا القانون مؤخّرا (ولم يتضح بعد مصيره لدى السلطة التنفيذية).

٥- قانون العمل: جرى تعديله بصورة لا تتوافق مع مباديء الدستور، فقد أقرت مواد في القانون، تمنع بموجبها آلاف العمال غير المنتسبين لنقابات عمالية من حقَ التفاوض أمام أرباب العمل، أو تشكيل نقابات جديدة، وأعطت الوزير صلاحيات واسعة عرفية، كحل النقابات مثلا...الخ. ولا زال القانون وهو يمر في مراحله الدستورية، يتعرض للنقد الشديد من قوى عمالية وحقوقية محلية ودولية أيضا.

٦- تهميش دور المؤسسات الرقابية الرسمية، مثل ديوان المحاسبة، ومؤسسة

المواصفات والمقاييس، التي تعاملت الحكومات مع تقاريرها السنوية بإنكار للحقائق، وبروح إنتقامية، ولم تستفد من التحذيرات الجادة والرصد الدقيق لمخاطر التجاوزات الإدارية والمالية في مؤسسات القطاع العام، كما وردت في تقارير المؤسستين.

■ هذه أبرز المؤشرات على السياسات الرسمية المتعلقة بالحريات العامة، وهناك لا شك دلائل كثيرة أخرى ذات صلة مثل الإعتقالات لنشطاء الحراك الشعبي وكوادر الأحزاب السياسية المشاركة فيه والإستدعاءات السياسية المتلاحقة ومنع عدد من الفعاليات الشعبية، والتدخل الدائم في إقامتها أو منعها ■

(٦)

الإنتخابات النيابية واللامركزية والبلديات

١- الإنتخابات النيابية

■ جرت الإنتخابات النيابية للمجلس الثامن عشر على أساس قانون إنتخابات جديد يقوم على إعتماد القائمة المفتوحة وتقسيم الدوائر الإنتخابية إلى ٢٧ دائرة، وحصر الترشيح في نطاق القوائم فقط.

كان واضحا منذ إقرار القانون الجديد في منتصف آذار (مارس) ٢٠١٦، أن الهدف الذي سعت إليه الجهات الرسمية هو إعادة إنتاج قانون الصوت الواحد بصيغة جديدة وصولا إلى مجلس نيابي رديف للسلطة التنفيذية.

كان لأحزاب الإئتلاف جميعها موقف ضد القانون الجديد الذي يتحايل على مطالب القوى الوطنية والديمقراطية باعتماد القائمة الوطنية المغلقة والتمثيل النسبي الكامل.

في نفس الوقت، فقد قررت جميع الإحزاب السياسية دون إستثناء المشاركة في خوض الإنتخابات، حيث أعلن ٣٩ حزباً المشاركة ترشيحاً وإنتخاباً، وباقي الأحزاب إكتفت بالإعلان السياسي عن مشاركتها - دون تقديم مرشحين - في الإنتخابات. وتقدمت الأحزاب القومية واليسارية بـ ١٢ مرشحا توزعوا على ٨ قوائم في ستّ دوائر إنتخابية مختلفة، لم يفز منها سوى مرشح واحد عن البعث التقدمي، وبالمقابل فاز في الإنتخابات ممثلون عن سبعة أحزاب سياسية: جبهة العمل الإسلامي ١٥، وسط

إسلامي ٤، زمزم (حزب المؤتمر الوطني) ٥، العدالة والإصلاح ٢.

■ بعد مرور أكثر من سنتين على مجلس النواب الثامن عشر، يتضح أن الإستهدافات الرسمية نجحت في إنتاج مجلس نواب حليف للسلطة التنفيذية، ويتعرض بسبب ذلك إلى إنتقادات شديدة بسبب مواقفه حيال قضايا رئيسية تمس السيادة الوطنية مثل إتفاقية الغاز، والموازنات السنوية، والقرارات الإقتصادية الحكومية..الخ.

٢- الإنتخابات اللامركزية والبلدية

■ جرت الإنتخابات لكل من الهيئات اللامركزية، ومجالس البلديات في نفس اليوم بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٥، وذلك على أساس قانون حديث يتم إقراره لأول مرة لانتخابات اللامركزية، وقانون بلديات جرت عليه تعديلات غير جوهرية. قدم حزبنا رأيه مع أحزاب الإئتلاف تجاه القانونين منتقداً مواد تنص على: التعيين بنسب معينة ونظام الإنتخابات القائم في جوهره على مبدأ الصوت الواحد، وغموض صلاحيات مجالس اللامركزية وصلتها بالمجالس البلدية.

■ في هذه الإنتخابات، شاركت خمسة من أحزاب الإئتلاف ترشيحا وإنتخابا، وشارك حزبنا بتقديم ١٨ مرشحا موزعين على محافظات عمان، إربد، الأغوار، البلقاء: إثنين منهم لهيئات اللامركزية و١٦ لعضوية المجالس البلدية أو رئاستها. وقد نجح ثمانية من مرشحي الحزب: واحد للامركزية في مجلس محافظة إربد. وسبعة لعضوية مجالس بلدية في كل من الأغوار وإربد. أما بالنسبة لأحزاب الإئتلاف: فقد فاز خمسة مرشحين في الطفيلة وإربد والبلقاء ومأدبا ■

ثانياً- في الحركة الجماهيرية والعلاقات الوطنية

(١)

الحركة الجماهيرية.. بين مد وجزر

■ شهدت الحركة الجماهيرية تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة على أكثر من صعيد، ولم تتوقف الإحتجاجات الشعبية السياسية أو القطاعية عن مواجهة السياسات الإقتصادية أو المتعلقة بالدفاع عن الحريات العامة، على الرغم من الخذلان الذي تواجهه بسبب تجاهل الحكومات لمطالبها أو التدخل المباشر بالضغط أو الأحتواء أو الإعتقالات.

الآن وبعد مرور ثلاثين عاماً على هبّة نيسان(إبريل) عام ١٩٨٩، وثلاثة وعشرين عاماً على إنتفاضة الخبز عام ١٩٩٦، وثمانية أعوام على الحراك الشعبي عام ٢٠١١، لا زالت مؤسسة الحكم تتنكر للحقوق الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين وتواجه الحركة الجماهيرية ومطالبها الصريحة بالعدالة والمساواة والتنمية، بالرفض والمداورة، متجاهلة التحديات التي تواجه إستقرار الدولة الوطنية الأردنية، وتوالي الأزمات الحادة الناجمة عن غياب المشروع التنموي ومتجاهلة أيضا الأخطار الكبرى الناجمة عن التبعية، وتدهور القطاع العام، وتصدّع القواعد الإجتماعية للنظام السياسي.

الحركة الجماهيرية الأردنية التي تملك تراثا وطنيا وديمقراطيا أصيلا في الدفاع عن الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية، واصلت تقدمها وتصديها للأزمات التي تعصف بالبلاد. وفي هذا الإطار يندرج مايلي:

١- التصدي للقوانين والقرارات السياسية والإقتصادية

تواصلت الفعاليات الشعبية ضد معاهدة وادي عربة التي عقدتها الحكومة مع دولة الإحتلال عام ١٩٩٤. وقد ركزت الفعاليات على قضيتين محوريتين: ١- المطالبة بإنهاء العقد المتعلق بتأجير أراضي الباقورة والغمر، وإستعادتها للسيادة الوطنية الأردنية؛

٢- المطالبة بإنهاء إتفاقية الغاز مع الإحتلال، وكل أشكال التطبيع الإقتصادي بكل ما يشكله من أخطار على السيادة الوطنية الأردنية.

تصدت القوى السياسية المنظمة وتحديداً الأحزاب والقوى اليسارية والقومية والنقابات المهنية والشخصيات الوطنية لهذه المهمة، ولا تزال، وتعددت أشكال ومستوى الفعاليات، إلا أن أهمها كانت التظاهرات الميدانية في أراضي الباقورة والغمر والمسيرات والوقفات الإحتجاجية بالقرب من الأراضي المستهدفة لتمديد أنابيب الغاز في الشمال. وكان لنقابة المهندسين ومجلسها الجديد موقف واضح وحازم مع الحكومة فيما يتعلق بمدّ أنابيب الغاز على أراضي تعود ملكيتها لنقابة المهندسين (في الشمال)، ورفضت المساومة على المسّ بأيّ جزء من هذه الأراضي مهما كانت مساحته.

بعد صدور القرار بإنهاء عقد التأجير، وترحيب جميع القوى الوطنية بهذا القرار، لا زالت الحركة الجماهيرية تطالب بالعمل على إنهاء ما يسمى باتفاقات الشراكة الإقتصادية مع العدو؛ في نفس الوقت، فإن الجهات الرسمية تدير ظهرها لهذه المطالب، بل شرعت بتجهيز البنية التحتية من أجل تنفيذ «تمديد أنابيب الغاز على أراضٍ واسعة من قرى الشمال، وبناء جسر في منطقة الأغوار الشمالية». وفي نفس السياقٍ تواصل لجان مجابهة التطبيع أنشطتها، حيث عقدت أكثر من ملتقى وطني كان الهدف منها هو إعلان الرفض الشعبي لمعاهدة وادي عربة وتطبيقاتها.

كما نظَّمت القوى الوطنية العديد من الفعاليات والإحتجاجات إثر الإنتهاكات الإسرائيلية المتواصلة للسيادة الوطنية الأردنية؛ والجدير بالذكر أن التصدي للمعاهدة والإتفاقات المشار إليها تأخذ صفة الديمومة، وتقوم هيئات وطنية تشارك فيها أحزاب الإئتلاف وشخصيات وطنية بتنظيم الفعاليات بصورة مستمرة.

٢- **التصدي للقوانين المقيِّدة للحريات العامة**، لعل أبرزها قوانين: الإنتخابات النيابية، والأحزاب السياسية، واللامركزية، ثم قانون الجرائم الإلكترونية. وكان للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني دور بارز في الإحتجاج على مجمل هذه القوانين، وعملت على تقديم مقترحات وبدائل تستجيب لمتطلبات وضرورات التطور الديمقراطي في البلاد، وتحديداً قانون الإنتخابات النيابية القائم على الصوت الواحد، والذي أدى إلى تخريب الحياة السياسية وتهميش القوى التقدمية المنظمة واحتكار القرار السياسي.

وفي هذا الإطار نؤكد على مايلي: لا زال مطلب القوى السياسية بتعديل قانون الإنتخابات النيابية على أساس إعتماد الدائرة الوطنية المغلقة والتمثيل النسبي الشامل هو العنوان الإصلاحي الذي تتوحد عليه معظم القوى الوطنية، في نفس الوقت الذي تصر فيه مؤسسة الحكم على إعتماد مبدأ الصوت الواحد.

إن إجراء تعديلات متقدمة وديمقراطية على قانون الإنتخابات النيابية، مثل إعتماد التمثيل النسبي الشامل والدائرة الإنتخابية المغلقة سيؤدي – فيما لو تحقق – إلى طريق الإصلاح الديمقراطي المنشود، كما سيؤدي إلى تعديل قوانين المؤسسات الجماهيرية الأخرى في نفس الإتجاه. لقد نظمت عشرات الفعاليات والملتقيات تأكيداً على هذا المطلب الديمقراطي الذي لم تستجب له الحكومات حتى اليوم.

٣- إستنكار حوادث الإرهاب والمطالبة بإجراء إصلاحات ثقافية وإجتماعية جادة: وقعت في الأردن حوادث إرهابية، حصل معظمها عام ٢٠١٦: إربد، البقعة، الركبان، الكرك الأولى والكرك الثانية؛ ثم في الفحيص والسلط منتصف عام ٢٠١٨.

أدان حزبنا هذه العمليات الإجرامية وشارك مع القوى الوطنية الأخرى في الفعاليات الجماهيرية الإحتجاجية؛ إلا أن مطالب حزبنا والحركة الوطنية أكدت على أهمية معالجة الحواضن الإجتماعية والسياسية التي أسهمت على مدى عقود طويلة من التعبئة والتربية والتعليم والتثقيف على أسس تُحرِّم الإختلاف، وتقدس العزلة والتعصب للفئة الواحدة، في إنتاج وعي مشوّه يرفض الآخر وينحاز للتطرف والعنف بديلاً للحوار. إن جذور الداعشية تكمن في مناهج التربية والتعليم والكتب المدرسية وأجهزة الإعلام المحلية والعربية المتطرفة، وفي مصادرة الحريات والقمع الممنهج والشامل في البلاد وبلدان الإقليم العربي.

لقد أسهم حزبنا بالتزامن مع الأحزاب الأخرى والقوى والشخصيات المتنورة، في إعطاء بعد ثقافي وسياسي لظاهرة العنف والتعصب الفئوي والجهل والإنغلاق على الهوية الوطنية الجامعة التي يستبعدها القائمون على الإرهاب لصالح الهويات الفئوية، وما يترافق معها من غياب للتحولات الديمقراطية والعدالة الإجتماعية. إن أقصى ما لجأت إليه الحكومات في إطار التصدي للإرهاب هو الإجراءات الأمنية والعسكرية، دون أن تطال أية إصلاحات في المنظومة الثقافية والتعليمية والإعلامية أيضا ■

(٢)

في النضال المطلبي

■ أبرز الإحتجاجات وقعت في قطاع العمال، على الرغم من تفاوت عدد الإحتجاجات بين أعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٧، فبينما سجلت الحركة العمالية ١٣٩ إحتجاجا عام ٢٠١٠، إلا أنها إرتفعت في سنوات النهوض الشعبي عام ٢٠١٢، ووصلت إلى ٩٠١، ثم عادت وإنخفضت لتصل ٢٢٩ إحتجاجا عمالياً عام ٢٠١٧.

تفسير الإنخفاض يتعلق بتجاهل الحكومة وغالبية أصحاب العمل تلبية مطالب العاملين وتعليق معظمها على أمل تنفيذ الوعود بتلبيتها، هذا إضافة إلى التدخلات المباشرة والضغوطات الأمنية وإنهاء بعض الإعتصامات بالقوة. وهناك أسباب أخرى تتعلق بغياب دور معظم النقابات العمالية الرسمية وتواطئها مع أصحاب العمل، واستمرار حرمان غالبية العاملين بأجر في الأردن من حق التنظيم النقابي بسبب التشريعات العمالية القاصرة. ومع ذلك شهد العام ٢٠١٨ إحتجاجات عمالية هامة، كان أبرزها إضراب عمال البلديات الذي كان لحزبنا دور هام فيه. وأدت هذه الإحتجاجات إلى الإستجابة الجزئية لمطالب العمال بعد ما شهدته وزارة البلديات من مثابرة وتنظيم وتصميم العمال على تلبية مطالبهم.

ورداً على التجاهل الرسمي في معالجة ظاهرة البطالة الآخذة في الإتساع، فقد شهدت المحافظات مسيرات إحتجاجية للمتعطلين عن العمل تواصلت على مدى أسابيع سيراً على الأقدام للمطالبة بحقّ العمل والمساواة في فرص العيش الكريم.

■ **الحركة الطلابية:** وقعت إحتجاجات طلابية هامة عامي ٢٠١٦ – ٢٠١٧، نظمها التجمع الطلابي الذي ضم جميع القوى الطلابية المنظمة، فأقيم إعتصام مفتوح إحتجاجا على قرار رفع رسوم ساعات البرنامج الموازي والدراسات العليا، إنتهى إلى تحصيل مكاسب جزئية، ولكنها هامة في تاريخ الحركة الطلابية المنظمة. كما نظمت الحركة الطلابية إنتخابات طلابية في الجامعة الأردنية عام ٢٠١٧ على أساس نظام إنتخابي متقدم نسبيا: «قائمة مغلقة على مستوى الجامعة من ١٥»، واعتبار كل كلية ذات قسم واحد دائرة إنتخابية واحدة، تتم فيها الإنتخابات من خلال قوائم نسبية مغلقة وبعدد مقاعد يتناسب مع عدد طلبتها بحيث يكون الحد الأدنى لمقاعد الكلية ثلاثة.

وقد شمل هذا التعديل سبع كليات. كما وقعت إحتجاجات في عدد آخر من الجامعات الأخرى مثل الهاشمية والعلوم والتكنولوجيا على خلفية زيادة الرسوم وإجراءات بفصل عدد من الطلبة بسبب مشاركتهم في أنشطة سياسية.

من جهة أخرى، لا زال هدف إنشاء إتحاد عام للشباب / وإتحاد عام للطلبة، مدرجا على أجندة الحركة الطلابية وقواها التقدمية والديمقراطية، والتطورات النسبية التي تحققت في قانون إنتخابات الكليات ليست بديلا عن المطالبة بتوحيد طاقات وجهود الحركة الطلابية والشبابية في إتحاد عام للشباب وإتحاد عام للطلبة.

■ **الحركة النسائية:** نشطت بصورة ملفتة في سياق الدفاع عن حقوق المرأة في جميع القوانين الناظمة للحياة السياسية ومن أجل قانون أحوال شخصية متقدم، كما شكلت إئتلافا للدفاع عن حقوق المرأة العاملة في قانون العمل، عندما عرض للمناقشة والتعديل مؤخراً في مجلس النواب.

تعاني الحركة النسائية الأردنية مثل نظيراتها في الحركة الجماهيرية من غياب المرجعية الموحّدة، رغم وجود قواعد مشتركة كثيرة للتوافق في إطار جهود رفع الظلم والتمييز عن المرأة في القوانين وواقع الحال وعلى الرغم أيضا من الجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها القوى الديمقراطية في الحركة النسائية ماضياً وحاضراً.

■ **قطاع المهنيين:** الحراك المطلبي الخاص بقطاعات المهنيين المنضوية في مجمع النقابات المهنية والمتمثلة بمجلس النقباء، لم ينقطع، وشمل قطاعات المهندسين، والأطباء، والمحامين، والصيادلة، والممرضين، والمعلمين؛ وقد أدى هذا الحراك إضافة إلى عوامل سياسية أخرى إلى تغيير في قيادات عدد من النقابات المهنية الكبرى في الإنتخابات الأخيرة مثل المهندسين والمعلمين، التي كانت قياداتها حكراً على قوى الإسلام السياسي لدورات متتالية. هناك تطورات في هذا القطاع الأهم والأكثر تأثيراً على القرار السياسي الرسمي، تستحق التوقف والتدقيق، فقد تغيّرت البنية القاعدية لهذا القطاع على مدى السنوات العشرين الماضية، ويبدو التفاوت الطبقي والإجتماعي واسعا بين مكوناته، مع التأكيد على وجود شرائح مهنية واسعة من أصحاب المداخيل المحدودة والمتدنية والعاطلين عن العمل.

بعودة سريعة إلى حالة النهوض الشعبي عام ٢٠١١، نلاحظ أن تقارير الحزب

المقدمة حول تقييم أوضاع الحركة الجماهيرية في حينها، أشارت إلى أن دور النقابات المهنية كان محدوداً أو غائباً، ولم يبادر إلى تنظيم أو تبني أية إحتجاجات مطلبية. ثم كانت محطة إختبار أخرى هامة عامي ٢٠١٧ – ٢٠١٨ عندما أصدرت حكومة الملقي أسوأ القرارات الإقتصادية وأكثرها قسوة على المواطنين الفقراء (قانون ضريبة المبيعات، ثم حزمة من القرارات الإقتصادية الأخرى)، وبادرت حينها الأحزاب السياسية لعقد ملتقى وطني مع النقابات المهنية، ولكن لم تجر أية متابعات ذات صلة بتطوير الحراك الشعبي، أو تبني المطالب المعيشية والديمقراطية. باختصار يمكن القول أن الدور الوطني والسياسي الذي كانت تبادر له النقابات المهنية فيما مضى، قد تراجع تدريجيا باتجاه حصر دور النقابات في الدفاع عن القضايا المطلبية والمهنية لمنتسبي النقابات.

قدمت هبّة أيار (مايو) – حزيران (يونيو) ٢٠١٨ نموذجا حياً على طبيعة المتغيّرات التي جرت على قيادات النقابات المهنية حيث رفعت شعار: سحب مشروع قانون ضريبة الدخل. وعندما إستجاب الحكم لهذا المطلب وتغيّرت الحكومة، توقف دور النقابات المهنية، رافضاً الإستمرار في التنسيق مع الأحزاب السياسية أثناء هبّة أيار وبعدها، في الوقت الذي جرت فيه حوارات مكثفة مع الحكومة الجديدة للوصول إلى إتفاق بشأن التعديلات على قانون ضريبة الدخل. نستثني من النقابات بعضها الذي لا يزال يعلن إلتزامه بالدفاع عن القضايا الوطنية العامة، ولكن الإتجاه العام المقرر في مجلس النقباء يسعى لحصر دور النقابات المهنية في الدفاع عن القضايا المطلبية لقطاعاتها.

في نفس الوقت، فإن الإتجاهات والتيارات القومية واليسارية في النقابات إضافة إلى شخصيات نقابية هامة، تحاول العمل على تجاوز هذا الدور، وبادرت إلى عقد ملتقيات وطنية للدفاع عن معتقلي الحراك الشعبي ولمجابهة التطبيع، وفي مواجهة إتفاقية الغاز وتطبيقاتها.

من جهة أخرى حافظت الأحزاب السياسية على إنشاء تجمعات مهنية ديمقراطية تضم في عضويتها ممثلي الأحزاب القومية واليسارية وشخصيات إعتبارية من القطاعات المهنية، وتعمل هذه التجمعات على التنسيق فيما بينها لإدارة الإنتخابات الدورية في النقابات ■

(٣)

إستخلاصات حول الحركة الجماهيرية

السؤال الكبير الذي يطرح نفسه بقوة أمام كل مكونات الحركة الجماهيرية هو التالي: لماذا لا تستجيب مؤسسة الحكم لمطالب الحركة الجماهيرية رغم زخمها وإتساعها ونمو وعيها، والمخاطر الماثلة على حالة الإستقرار العام في البلاد؟ ولماذا لم تحدث تغييرات مؤثرة في موازين القوى بين الحكومات والحركة الجماهيرية الصاعدة؟

■ تستمد مؤسسة الحكم قوة إستمرارها تاريخيا من عوامل خارجية بالأساس: التحالفات السياسية والدعم المالي، وربما تفسر هذه القاعدة سبب إدارة الظهر للتغيير ومتطلبات التحوّل الديمقراطي. أما التغييرات التي تحققت منذ عام ١٩٨٩، فإما جرى التراجع عنها، أو أنها لا تشكل عناصر جدية في إحداث موازين قوى جديدة في البلاد. لا بل أن السياسات الإقتصادية منذ أوائل التسعينات، أدت إلى رفع يد الدولة عن الإلتزام بدورها المركزي في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وتركتهم نهبا لقوانين الإستثمار الأجنبي والقطاع الخاص. ولكن مهما بلغ حجم الإعتماد على القوى الخارجية، فإن عدم إستقرار الوضع الداخلي وتواصل الإحتجاجات واتساعها بسبب التجاهل المستمر لمطالبها، سيضع مؤسسة الحكم أمام حقائق جديدة عليها التعامل معها على أسس أخرى، ووفق قوانين تأخذ بالإعتبار إلحاحية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الغائبة منذ عهود طويلة.

■ من الملفت للإنتباه أن القوى الشبابية والإجتماعية لجأت إلى إبتداع أشكال متطورة من الإحتجاجات مثل تنظيم الحملات التي تحمل عناوين متخصصة وتستهدف قضايا محددة، مستفيدة من وسائل التواصل الإجتماعي في نشر وترويج حملات التعبئة والتحريض التي لاقت صدى شعبيا واسعا، نذكر منها:

«الحملة الوطنية ضد إتفاقية الغاز» التي اشتقّت شعاراً وطنياً هاماً: «غاز العدو إحتلال»، «حملة مقاطعة الخبز» في مواجهة إرتفاع أسعار الطحين، «حملة طفّوا الضوء» في مواجهة إرتفاع إسعار الكهرباء، إطلاق عاصفة الكترونية في مواجهة قانون الجرائم الإلكترونية، والتعديلات الجديدة على قانون العمل...الخ.

كما بدأت الإحتجاجات تأخذ طابع الإستمرار وتجاوز الإعتبارات الجهوية، ففي هبّة

أيار (مايو) ٢٠١٨، إنصهرت مكونات الحراكات الشعبية الجهوية في سياق إجتماعي موحد من خلال الشعارات والمطالب.

■ إلا أن إستثمار كل هذا التقدم ونتائجه كما يتضح، محدود جداً بسبب غياب وجود مرجعية وطنية موحدة للحركة الجماهيرية الأردنية. التجارب الطويلة ودروسها الكثيرة والعميقة، تؤكد بما لا يقبل الشك أن القوى السياسية والإجتماعية المنظمة وحدها هي القادرة على إدارة وتوجيه وقيادة الحركة الجماهيرية، وفرض مطالبها على الحكم. هذه هي دروس هبّة نيسان (إبريل) ١٩٨٩، حيث كان للقوى السياسية والوطنية المنظمة دور محوري في قيادة الإحتجاجات وصياغة المطالب الرئيسية والأولويات الوطنية.

لقد وقع تراجع تاريخي على هذا الصعيد، أدى إلى محدودية الإنجازات وعدم إستثمار الزخم الشعبي الكبير، ليس وحسب بسبب سياسة الحياد التي تنتهجها قوى الإسلام السياسي تجاه الأزمات الإقتصادية وإستحقاقاتها وخروجها الفعلي من دائرة المعارضة السياسية، وإنما بسبب تراجع دور القوى الوطنية والديمقراطية، وتشتيت جهودها، وعدم نجاحها في توفير هذا الشرط الذي لا غنى عنه من أجل إحداث فرق ولو ضئيل في موازين القوى العامة في البلاد ■

(٤)

في العلاقات الوطنية

■ حافظ إئتلاف الأحزاب القومية واليسارية الذي يضم، أحزاب: حشد، حزب الوحدة الشعبية، الحزب الشيوعي، البعث العربي الإشتراكي، البعث العربي التقدمي، حزب الحركة القومية، على وجوده ودوره الوطني في حدود معارضة السياسات الرسمية من خلال تنظيم الأنشطة الجماهيرية والمهرجانات والمسيرات، إضافة إلى إصدار المواقف السياسية. وقبل حوالي عام من هذا التاريخ، تمكّن هذا الإئتلاف من المباشرة بعقد مؤتمر تأسيسي للملتقى الوطني الذي يضم إضافة إلى الأحزاب، عدداً من ممثلي النقابات المهنية والنقابات العمالية المستقلة ومؤسسات جماهيرية وشخصيات وطنية مستقلة تنتمي إلى مختلف الإتجاهات اليسارية والقومية.

■ بالمقابل، لم تنجح كل المحاولات التي جرت من جانب أحزاب الإئتلاف لإعادة

إحياء صيغة الملتقى الوطني المشترك بينها وبين النقابات المهنية. لقد بذل حزبنا جهداً كبيراً من أجل تشكيل الملتقى الوطني، وفروعه في المحافظات، متسلحا بموقف سياسي واضح عنوانه النضال من أجل أن يكون الملتقى أداة رئيسية في الحركة الجماهيرية الأردنية، وتطويره ليشكل مكوناً أساسياً في إطار وطني شامل: «جبهة وطنية عريضة».

هناك تباينات بين أحزاب الإئتلاف في الموقف من هذا الإستهداف، إذ تسعى بعض أحزاب الإئتلاف للإعتماد الرئيسي على مجموعات الحِراكات الشعبية في تشكيل إطار وطني عام، بغض النظر عن تنوع إتجاهات الحِراكات ومكوناتها، وتباين قدرتها على تشكيل قوة دفع جدية لتحقيق هدف تشكيل جبهة وطنية عريضة... وهناك وجهة نظر أخرى يتبناها حزبنا، تدعو للإعتماد في تشكيل الجبهة الوطنية على القوى السياسية والنقابية المنظمة والشخصيات الوطنية المعروفة، كما تعتبر أن الملتقى الوطني الذي تأسس قبل عام وتشارك فيه أحزاب الإئتلاف هو الصيغة الأفضل ليكون مدخلاً وأساساً للجبهة الوطنية العريضة.

■ في الوقت نفسه تشهد الساحة السياسية محاولات من قوى عديدة لتشكيل أطر وطنية: بعضها يسعى إلى استعادة دور القوى التقليدية التي قادت أو شاركت في حكومات سابقة والبعض الآخر ينتمي إلى تجمّعات جهوية، وهكذا...

موقفنا على هذا الصعيد يتلخص في التأكيد على تطوير إئتلاف الأحزاب والملتقى الوطني باعتباره المكوّن الرئيسي المرشح للإستمرار والقدرة على التوسّع وإشتقاق برنامج وطني ديمقراطي موحَد وموحِد يستجيب لمتطلبات التطوير والإصلاح ■

١٥ آذار (مارس) ٢٠١٩

الفهرس

■ **هذا الكتاب** ٥

■ **في الوضع الفلسطيني الراهن. . ٤ مساهمات** ١١

- قضيتان في مسعى حل الأزمة الوطنية ١٣
- الحركة الفلسطينية أمام إستحقاقات ٢٠١٩ ..... ٢١
- في راهنية الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية ٢٩
- حركة حماس والكيانية الفلسطينية المستقلة ٤٥

■ **الحوار الفلسطيني الثالث في موسكو** ٦١

- وقائع الحوار ٦٣
- الحوار الفلسطيني ما بين جولتين ٧٥
- مداخلة الجبهة الديمقراطية ٨١
- البيان المشترك (إعلان موسكو) ٨٥
- ملحق: حول سياسة روسيا الإتحادية في الشرق الأوسط ٨٩

■ **التجمع الديمقراطي الفلسطيني** ٩٧

• تقديم ٩٩

• برنامج العمل المشترك ١٠١

• اللائحة الداخلية المؤقتة ١٠٩

• التحالف الديمقراطي.. لماذا؟ ١١٥

■ **٨ آذار . . يوم المرأة العالمي** **١٢٥**

• مقدمة: تحية إلى المرأة في ٨ آذار ١٢٧

• كلمات بهدوء في الثامن من آذار ١٢٩

• الثامن من آذار.. في الحقيقة لسنا بخير ١٣٣

• أوضاع المرأة الفلسطينية ١٣٧

■ **حل المجلس التشريعي** **١٤١**

١- لماذا حل المجلس التشريعي؟ ١٤٣

٢- حول فتوى المحكمة الدستورية ١٤٦

٣- التوظيف السياسي لقرار الحل ١٤٨

٤- تداعيات قرار الحل ١٤٩

٥- ماذا حول الإنتخابات التشريعية؟ ١٥٢
٦- موقف الجبهة الديمقراطية ١٥٣
٧- موقف القوى السياسية والإجتماعية ١٥٤
٨- موقف الإتحاد الأوروبي ١٥٥
• ملحق١: التحرر من قيود بروتوكول باريس ١٥٧
• ملحق٢: قرار المحكمة الدستورية ١٥٩

■ **إنتخابات الكنيست الـ ٢١** ١٦١
• مدخل ١٦٣
١- نحو الإنتخابات المبكرة ١٦٤
٢- خارطة المنافسة ١٦٥
٣- النتائج الرسمية ١٦٧
٤- تصاعد الحريديم ١٦٩
٥- حصاد الأحزاب الصهيونية من الأصوات العربية ١٧٠
٦- نسبة التصويت في البلدات العربية ١٧١
٧- غلبة الصراعات الداخلية ١٧١
• ملحق: سبعون عاماً من عمر الكنيست الإسرائيلي ١٧٣

■ **مواقف . .** ١٧٧

• من أجل إسقاط «صفقة القرن» ١٧٩

• لن تفلح سياسة الحصار المالي ١٩١

• في الذكرى الـ ٧١ للنكبة ١٩٥

• عاش الأول من أيار، عيد العمال العالمي ٢٠٣

■ **قضايا . .** ٢٠٧

• حق تقرير المصير والقضية الفلسطينية ٢٠٩

• فريدمان يقف في الجانب المزوَّر من التاريخ ٢١٧

• مؤشر الوطنية في المناج التربوية ليس للمساومة ٢٢١

■ **نحو بناء مقومات المشروع الوطني الديمقراطي المستقل . . . .** ٢٢٥

• مدخل ٢٢٧

أولاً– الوضع الداخلي في البلاد ٢٢٩

ثانياً– في الحركة الجماهيرية والعلاقات الوطنية ٢٤٧

■ **الفهرس** ٢٥٧

سلسلة «الطريق إلى الاستقلال»

١ـ الطريق الوعر
نظرة على المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية
من مدريد إلى أوسلو
أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧

٢ ـ سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة
أيلول (سبتمبر) ١٩٩٨

٣ ـ القبضة المثقوبة
نظرة على المفاوضات والحركة الجماهيرية
من مجيء نتنياهو إلى بروتوكول الخليل
كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩

٤ ـ خمس سنوات على أوسلو
آذار (مارس) ١٩٩٩

٥ ـ الدولة المستقلة والسيادة الوطنية
أيار (مايو) ١٩٩٩

٦ ـ من أوسلو إلى واي ريفر
كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠

٧ ـ شرم الشيخ .. اللاجئون ..

الحل الدائم..
تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠

٨ ـ عشية الانتفاضة
نيسان (أبريل) ٢٠٠١

٩ ـ «السور الواقي»
آب (أغسطس) ٢٠٠٣

١٠ ـ ما بعد «السور الواقي»
أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣

١١ ـ «خارطة الطريق» .. إلى أين؟
نيسان (أبريل) ٢٠٠٤

١٢ ـ في النظام السياسي الفلسطيني..
كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤

١٣ ـ خطة «فك الارتباط»
آذار (مارس) ٢٠٠٥

١٤ ـ قبل الرحيل.. في السياسة والنظام الفلسطيني
أيار (مايو) ٢٠٠٥

١٥ ــ رئاسية ٢٠٠٥..
آذار (مارس) ٢٠٠٥

١٦ ــ مفترق طرق بعد غزة
أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧

١٧ ـ الحكومات الفلسطينية ..

١٩٩٤ - ٢٠٠٦

آذار (مارس) ٢٠٠٨

١٨ ـ المنعطف.. تشريعية ٢٠٠٦
أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨

١٩ ـ ٢٠٠٧.. عام الإنقسامات
تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨

٢٠ ـ من الإنتفاضة إلى الإنقلاب
آذار (مارس) ٢٠٠٩

٢١ ـ ٢٠٠٨ .. عام الأزمات والرصاص
كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٩

٢٢ ـ وثيقة الوفاق الوطني
٢٠٠٦/٦/٢٧
آب (أغسطس) ٢٠١٠

٢٣ ـ خيارات فلسطينية
٢٠٠٨ - ٢٠٠٩
تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠

٢٤ ـ إستراتيجية فلسطينية بديلة
نيسان (أبريل) ٢٠١١

٢٥ ـ أحوال فلسطينية
آذار (مارس) ٢٠١٢

٢٦ ـ إستراتيجية دفاعية للقطاع
تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢

٢٧ ـ .. على مرمى حجر
في قضايا الدولة والاستقلال
أيار (مايو) ٢٠١٣

٢٨ ـ موضوعات تفاوضية
تموز (يوليو) ٢٠١٤

٢٩ ـ في تدويل القضية
شباط (فبراير) ٢٠١٥

٣٠ ـ ما بعد «الجرف الصامد»
تموز (يوليو) ٢٠١٥

٣١ ـ إنتفاضة الشباب
أيار (مايو) ٢٠١٦

٣٢ ـ نوافـــــذ..
أيار (مايو) ٢٠١٧

٣٣ ـ في مجرى الأحداث .. ٢٠١٧
أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨

٣٤ ـ في مجرى الأحداث .. ٢٠١٨
أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨

٣٥ ـ في مواجهة صفقة القرن ..
أيلول (سبتمبر) ٢٠١٩

سلسلة

«من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»

١ - الجبهة الديمقراطية..

النشأة والمسار

حزيران (يونيو) ٢٠٠١

٢ - البرنامج المرحلي.. ١٩٧٣ - ١٩٧٤

صراع - وحدة في المقاومة

نيسان (إبريل) ٢٠٠٢

٣ - المقاومة الفلسطينية.. ١٩٧٠

في ظل إزدواج السلطة

حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

٤ - حملة أيلول وما بعدها..

في المراجعة النقدية للبدايات

١٩٧٠ - ١٩٧١

حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

٥ - النهوض مرة أخرى.. ١٩٧٢ - ١٩٧٣

في المراجعة النقدية للبدايات

تموز (يوليو) ٢٠٠٧

٦ - قضايا نظرية

في الاشتراكية، أزمة الرأسمالية، والعلمانية

كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢

٧ - مخاض التجديد

١٩٨٨ - ١٩٩٨

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣

٨ - في المسألة الفلسطينية

١٩٧٥ - ٢٠١٣

شباط (فبراير) ٢٠١٤

٩ - في جماهيرية الحزب

١٩٩٨ - ٢٠١٣

آذار (مارس) ٢٠١٤

١٠ - المعارضة الفلسطينية وقضية التسوية

[الجبهة الديمقراطية نموذجاً]

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥

١١ - الإنتفاضة الثانية

[٢٠٠٠/٩/٢٨ - ٢٠٠٥/٢/٨]

كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧

١٢ - المؤتمر الوطني العام السابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.. - ٢٠١٨

ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨

١٣- عقد النهوض والإنتصارات

١٩٧٢ - ١٩٨١

ط١: شباط (فبراير) ٢٠١٩

١٤ - عقد الصمود والخيارات

١٩٨٢ - ١٩٩٤

ط١: آذار (مارس) ٢٠١٩